

يتبع الباب الثاني عشر

التوجهات الحالية لمنظمة إدارة الحدود .:

يقدم العالم اليوم نسقا مذهبلا في الترتيبات الخاصة بإدارة الحدود . فضلاً عن مقابلة أي اختيار، وهنا يكون الأمر أكثر فائدة لتصنيف الاختيارات الرئيسية والتعليق عليها وعلى وجه الخصوص بتوضيح التوجه الأخير القاضى بدمج الإدارات الحكومية المختلفة في منظمات تحت إدارة واحدة تركيزا على إنجاز سياسة بأهداف أوسع .

كونت سلطات الإيرادات في عدد من الدول المتقدمة لتحسين الفعالية والكفاءة . غير أن ذلك تم إنشاء سلطات الإيرادات تم تكوينها في الدول النامية نتيجة للضغط المباشر من مؤسسات متعددة الجوانب و كذلك من مانحين ثنائيين .

في الدول النامية والتي من المهم مكافآت مجموعات العمل على النتائج فيما تزيد رواتب الحجر الصحي من الخدمة المدنية الأوسع ، اذ وجد ذلك أنسب لتحتيتها بعيدا" عن عمليات الخدمة المدنية الصارمة وشروطها المتقدمة البالية . فيما تم اعتبار نموذج إدارة الإيرادات كأداة لهذا الهدف .

اتجهت السلطات فى الولايات المتحدة الأمريكية كما في السنوات القليلة ، وفي استجابة مباشرة لبيئة الأمن الدولي المتزايد وبشكل خاص لتكوين سلطات جمركية لمراقبة الحدود . اختلف تكوين هذه الإندماجات رغما عن أن يكون الواقع مدفوعاً بتغيير الأولويات السياسية.

فى كثير من الأحيان لم تتجح بعض تغييرات إدارة الحدود بسبب مشكلات مهمة في المنظمة قد تم تمريرها لسلطات جديدة : مسائل مثل الفشل الإداري و استراتيجيات الإصلاح المتخيلة الرديئة و الخلاف حول إتجاه الإصلاح و الاعتمادات المالية غير الكافية والموارد

البشرية . وكان فشل الإصلاح في حالات أخرى بسبب ضعف الإدارة السياسية والإشراف الإداري . في بعض الحالات ليست هناك ارادة صادقة للنجاح والإصلاح المقصود لا يذهب أكثر من المستوى العرضي . وفي كثير من الأحيان تجعل ثقافات المؤسسات المختلفة كطرائق العمل وكفاءات فريق العمل أن يكون تحقيق التكامل أكثر صعوبة . هذا التأثير للترتيبات له أهمية في إدارة الحدود للتفويضات المتضاربة والأولويات في سلطات إدارة الحدود .

يتم تحصيل إيرادات الضرائب التجارية في الدول المتقدمة في الحدود وهي أقل حسماً للميزانية العامة ، ولا تحتاج تقوية الحدود بالضرورة لضعف تحصيل الإيرادات . لكن تكون الإيرادات العائدة من التجارة جزءاً حاسماً في الميزانية العامة في الدول النامية .

المام صناع القرار بالأهداف التنافسية لسلطات الإيرادات وألا يتخذوا النماذج غير الملائمة - وأن يبذلوا جهداً كبيراً لتنفيذ ذلك . في هذه الحالات تحتفظ النماذج القديمة للمنظمة بقيمتها رغماً عن أنه قد تكون للموارد المضافة حاجة للتعامل مع الأولويات الجديدة والمنبثقة .

النافذة الواحدة لتحصيل الإيرادات :-

إختارت حكومات عديدة ولأكثر من عشرين عاماً أن يكون تحصيل الإيرادات خلال إدارة واحدة . مثل إدارت تتراوح من سلطة تحصيل إيرادات متكاملة تماماً بعيداً عن الخدمة المدنية وتعمل بموجب قانون منفصل و لتجمع إدارات منفصل والتي ترفع تقريراً اسماً للمدير العام للإيرادات وتوجد ضمن الخدمة المدنية (بينما تبقى منفصلة قانونياً . وإذا قيدت بصورة فعالة - وحدات ذاتية - مستقلة عملياً) .

زامبيا كمثال أنشأت إدارة للإيرادات والتي تم تأسيسها بنجاح على الخبرة البيوغندية . وفي زامبيا نفسها تم دمج ادارتي الجمارك والضرائب (العاملتين) تحت سلطة المفوض العام . فيما أضيفت لاحقاً وحدة القيمة المضافة . ويرأس كلا من هذه الادارت الثلاث مفوضان وتقوم ادارة مشتركة من الخدمة المدنية بمسئولية تنسيق الوظائف مثل الموارد البشرية و المالية

وتكنولوجيا المعلومات وخدمات المكاتب . يكون المفوضون بالإضافة للمفوض العام مجموعة قياديي إدارة الإيرادات بينما يقوم الوزير بتعيين مجلس الإدارة ويشكل القيادة الحكومية ومناذيب القطاع الخاص ، ويراقب الادارة . استمر هذا الشكل والتنظيمات المشابهة له في مكان آخر في أفريقيا وأمريكا اللاتينية حيث أنه يمثل الآن الشكل العام الغالب للمنظمة .

إندمجت إدارة الجمارك والضرائب في المملكة المتحدة وكندا ، اختبرت كندا بوحدات فنية عامة في مراجعة وتقويم البرنامج والمجالات التي كانت قائدة لبعض الوقت ، وكانت خبرتها تحدد الحاجة لكيفية يمكن أن تؤدي الاختلافات الثقافية في إدارتين إلى توترات في الإدارة المندمجة . اختبرت المملكة المتحدة بوحدات عامة في التقوية . تم حجب تقديرات نجاحها بتحريك الحكومة الأخير لتكوين إدارة حدود تضم عناصر الجمارك والهجرة وينظر إليها تقليدياً كمنظمات ثقافية محايدة .

ووجه دامجو سلطى الضرائب والجمارك في إدارة واحدة بمعارضة من قبل فريق العمل والمدراء. كان النقاش هو الطريق الأسهل لزيادة الكفاءة ويجب أن يستثمر أكثر في كلتا الإدارتين ، وسيؤدي دمج الإدارتين لاختلال وظيفي جديد في المنظمة . مع ذلك ، وجد أنه يمكن للنافذة الواحدة لتحصيل الإيرادات أن تستخدم الموارد بصورة أكثر فعالية (خلال توحيد الخدمات العامة مثلاً). وعمليات أكثر فعالية (خلال مشاركة المعلومات ومن خلال المراجعات الموحدة والتحقيقات مقابل الأهداف المشتركة العامة) . نظرياً يمكن إنجاز هذه العمليات الأكثر فعالية خلال التنسيق القائم بين الإدارات . لكن عملياً نادراً ما ينجح مثل هذا التنسيق.

أما في الدول النامية أو الدول المتقدمة ، فانه يمكن أن تمثل الجبهة المتحدة : وهي إدارة سلطة الإيرادات الأعلى أداة قوة لتحسين الإلتزام وبناء منظمة قوية ضمن الحكومة .

دائماً لا ينجح تكامل مراجعات التزامات الضرائب والجمارك . تتطلب المجالات الفنية المختلفة معرفة ومهارات مختلفة ، وغالباً تفوقه فوائد الكفاءة الإدارية المحدودة أهمية

بسبب ضغوط الاندماج القوية . أيضاً أن تكون المراجعات المشتركة مفيدة في التعامل مع الهدف المشترك المحدد . كما تقترح الخبرة ينبغي أن تحتفظ الإدارات بقدرات مراجعة التزامات منفصلة ، لكن يجب أن تكون المراجعات المشتركة محكمة كلما كان مناسباً . مهما كان ضعف مراجعات الإلتزام المتكاملة يمكن أن تفقد الزبائن للشكوى من ضعف التنسيق بين وحدات المراجعة وأيضاً تعطيل العمل بواسطة زيارات المراجعين المتقطعة لمقارهم . يجب على الإدارات أن تضمن تنسيق وحدات مراجعتها لبرامجها لتقليل ضيق الزبائن .

يكون لوحدات تحقيق تكامل الضرائب والجمارك سجل مشترك متماثل في النجاح . أما إذا ما تم دمج هذه الوحدات تكون مسألة اختيارية . تبدو هذه الإندماجات في جانب أنها تعمل أفضل لوحدات التحقيق أفضل منها لوحدات المراجعة ، ربما بسبب أن يكون المحققين مشتركين في عمليات مقارنة واحدة . في الجانب الآخر ، هناك حاجة للمهارات الفنية لتعرف وتؤمن دليل لأنواع خاصة من حيل وخدع الإيرادات وهذا يعني أن يكون المحققين من كل مجال فني محصورين . يمكن أن تكون مشاركة لمواقع مساعدة لهذه التحقيقات رغماً عن أنها غير ضرورية .

مرة أخرى لا يكون تكامل الوحدات الاستخباراتية ناجحاً بتناغم . هناك جدال بالآتي تكون الاستخبارات مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالتحقيقات لأن عمل الاستخبارات يمتد لكل المجالات العملية . يسبب ارتباط الاستخبارات ارتباطاً وثيقاً جداً بالتحقيقات معاناة لها (مثلاً في تقوية الحدود) .

النهج الآخر هو معاملة الاستخبارات في وظيفة الدعم اشترك فيها كل المستخدمين - قادت بعض المدراء لوضعها في جانب الدعم للتركيب الوظيفي . أينما وضعت الوحدات الاستخباراتية فإنها يجب أن تدار من قبل موظفين كفاة يمكنهم أن يضمنوا أن احتياجاتهم العملية قد تلاقى وعينها مصوبة نحو الزبائن .

إحدى النتائج الواضحة لتكامل الضرائب والجمارك في إدارة إيرادات واحدة أنه ، ضمن إدارة جديدة ، القسم المسئول عن إدارة الحدود ، يميل قسم الجمارك -بصورة رئيسيةً الى تحصيل الإيرادات رغماً عن أنها إحدى مهامه العديدة ، قد يعيق هذا الميل قسم الجمارك في إدارة الإيرادات عن تطوير شراكات مع القطاع الخاص ومع سلطات إدارة الحدود . وذلك يمكن أن يعني أن مفتاح الأولويات الحكومية مثل التسهيلات التجارية أن تأخذ المرتبة الثانية .

الأجهزة الموحدة الحدود الواحدة :-

شددت الحكومات في السنوات الأخيرة وبصورة متزايدة كثيراً على حماية المجتمعات بتداول الخبريات ومراقبة حركة الناس والبضائع . كانت إحدى نتائج هذه التشديدات هو تكوين سلطات حماية الحدود . كيفما ، هناك مخاطر من أنه قد تتكون إدارات بينما تتلاشى أخريات . بدون استراتيجيات أساسية مترابطة . يمكن أن تولد هذه الحالات صعوبات بحيث يمكن أن يستبدل تغيير هيكله لأجل إصلاح إداري حقيقي .

في أحيان كثيرة أفضل طريق لتذليل الصعوبات بدون إنشاء هياكل جديدة . كما تناقش النظرة العامة لاستراليا . " لتتشيئ منظمات جديدة أو تدمج المنظمات الموجودة يضع حداً لمخاطر عديدة " (سميث 2008) .

يمكن أن تعرقل على نحو غير ملائم العمل الناجح والفاعل للإدارات المختصة وتخلق تكاليف هامة جديدة . تميل المنظمات الكبيرة أن تكون ذاتية النظر و مخزنة و وبطيئة التلاؤم وعليه تكون رديئة التلاؤم لبيئة الأمن الديناميكية . تكون الاعتبارات الامنية القومية في عدد من الإدارات المختصة جزءاً لا يتجزأ من نطاق واسع من تقديم الخدمات الاخرى ، سياسة الوظائف التنظيمية والبرامج يمكن أن يتم تعرضها للخطر بإعادة تشكيلها حول الأدوار الأمنية .

إن استمرار المراجعة هو الطريق البديل للتعرف والعمل على بناء وتقوية المؤسسات الموجودة و أيضاً للوقوف على نقاط الضعف وتحديدتها (سميث 2008) .

أيضاً ، حتى لو كانت هناك استراتيجية قوية للسلطات الجديدة فإنه لا يضمن نجاحها . مثلاً ركزت الولايات المتحدة على الأمن الطبيعي على الحدود . مثلاً أنشأت الولايات المتحدة تحت مبدأ الحماية المجتمعية ، إدارة الأمن الداخلي والتي تشمل كل النشاطات الممكنة المرتبطة بحماية الحدود . يعقد هذا حجم السلطة و إدارتها وهذا يجعلها أكثر صعوبة لتحقيق الأهداف الأساسية ، مثل توحيد الجهود نحو وظائف الحدود . عليه يشمل قسم الأمن الداخلي .:

- سلطة الجمارك وحماية الحدود .
- جهاز تنفيذ الجمارك والهجرة .
- إدارة أمن النقل .
- إدارة خدمات المواطنة والهجرة .

وليس هذا كله فهي أيضاً تشمل وحدات نظامية أخرى بمهام متداخلة . أنشأت حكومة المملكة المتحدة إدارة للحدود تشمل مهمات معينة لإدارة الحدود والهجرة السابقة و إدارة تأشيرات المملكة المتحدة والجمارك وحماية الحدود (تشمل التحقق من البضائع) . تبقى سياسة هذه النشاطات موزعة وسط المكتب المحلي ، إدارة الإيرادات والجمارك ومكتب الأجانب .

كونت كندا إدارة خدمات الحدود و تضم وظائف الجمارك العملية و الحجر الصحي والهجرة ، بينما تتخلى عن السياسة للإدارات والوزارات ذات الصلة (مثلاً المواطنة و الهجرة و إدارة الإيرادات الكندية) . تشبه الإدارة الجديدة إدارة الجمارك التقليدية كثيراً ، لديها كل المسؤوليات التي لدى الجمارك زائداً فحص الهجرة والحجر الصحي عند الحدود .

مضامين الإدارة الخاصة بإدارة الحدود :-

منظمة سلطة تدارالحدود وفقا لأولويات لأولويات الحكومة . ليس هناك نموذج مناسب متساوى لكل حالة ؛ اذ جميعها له مزاياه وعيوبه .

تختلف الترتيبات الموجودة كثيراً ، بعض الحكومات لديها إدارة حدود واحدة بسياسة منفصلة وسلطات عملياتية (الولايات المتحدة) . البعض يحتفظ بوزارات عديدة بمهام سياسية زائداً إدارة عملياتية واحدة ضمن وزارة من تلك الوزارات (كندا ، المملكة المتحدة).

ما زال البعض لديه ترتيبات تقليدية وإدارات عديدة، كل تشتمل على مهام عملية وسياسية .

يمكن لإدارة واحدة للحدود من جانب أن تقلل التكاليف من خلال المساهمة في الخدمات المشتركة (التدريب و الموارد البشرية و تقنية المعلومات و المالية والإدارة) . ويمكن أيضاً أن تقلل تكلفة التنسيق وتحسن من إدراك المخاطر وقلق الزبائن .

من الجانب الآخر فإنه يمكن أن يتم تأمين التعاون الدولي بطرق ذات مستوى أقل من التمزق مقارنة مع إنشاء إدارة حدود واحدة - المبدأ الأساسي لإدارة الحدود المشتركة (الباب الثاني) . وأيضاً يجب على رواد الإصلاح الذين يفضلون التوحيد على التعاون أن يوازنوا بين فوائد التنسيق مقابل تكاليفه . مثلاً لذلك الاحتفاظ بأجهزة منفصلة وتلك التي لها خطوط اتصال ممتدة . علاوة على ذلك ، يحتاج التغيير نحو المنظمات المتعددة لوقت طويل بداية ، مؤثرة في كيف تتطور الوظائف .

تعتمد نهاية اختيار التشكيل المعطى لإدارة الحدود على أحوال الدولة وعلى تاريخه في إدارة الجمهور وعلى الريادة في تأمين الإدارة السياسية للجهود . وفى كثير من الاحيان يوجه الاختيار بعوامل دولية ويعقد بالتحرك نحو النواذ المشتركة الواحدة لمعالجة البضائع عبر

الحدود (الباب الثاني؛ نوقشت أدناه باختصار) : وربما يكون للتنفيذيين في سلطات إدارة الحدود إمكانيات حقيقية للتأثير على الاختيار .

مهما يكن أنه قد تم اختيار التشكيل فإن انجاز أهداف الحكومة هو مفتاح النجاح .
ايضاً توضح الخبرة أن أهداف الحكومة لإدارة الحدود غالباً ما تكون غير واضحة أو غامضة.
لذا لها أهمية اعظم لتشكل رؤية ذات مساهمة واسعة وواضحة . وبدون هذه الرؤية فإنه من الصعب جداً أن تنفذ استراتيجيات إصلاح مفصيلة وأن تختار الأشكال التنظيمية الملائمة .
الفكرة الثابتة : فصل سياسة الحدود من تقديم خدمة الحدود : .

هنالك موضوع واحد واضح في طريق الحكومات الحالية لإدارة الحدود . كما تتشد دول كثيرة لزيادة قدرة إدارة الحدود وأن تتعاون بفعالية ، وتميل الحكومات على نحو متزايد إلى إنشاء وحدات سياسية حدودية صغرى تضع أجندة لإدارات التشغيل الكبرى . تعرف في فرنسا كمخطط خزانة للإدارة ، ميزة منظمة إدارة الحدود هذه مفهومة أيضاً في المملكة المتحدة قسم الوظائف بين الوكلاء المكلفين (أقسام السياسة ، مثل المكتب المحلي والخزانة) ومزودي الخدمة (إدارات الحدود ، الآن إدارة الحدود الواحدة) .

يشغل فصل سياسة الحدود حيزاً كبيراً من تقديم خدمة الحدود ضمن نموذج إدارة الحدود المتعاونة (الباب الثاني) ويمكن أن تكون أقل تدميراً تنظيمياً . مع ذلك يجب جعل مثل هذا الفصل رسمياً من خلال مبادئ عمل تعريف الاتفاقيات الإطارية لمسئولية البرنامج ، لأجل التفويض لإدارة تقديم الخدمة ، ولأجل القسم الوظيفي للأدوار والمسئوليات بين إدارات السياسة وإدارات تقديم الخدمة . يجب أن تعرف الحكومة الواجبات والمسئوليات ومعايير الأداء للقيام بعملية الفصل . ويجب عليها أن تنمي الحوافز للمشاركة الكاملة والمثبطات لعدم المشاركة . وكما يجب عليها أن تؤسس وسائل التحقيق .

ينبغي أن تكون القيادات في الإدارات السياسية مسئولة عن متابعة أن تكون إطارات العمل منقحة بصورة منتظمة لكشف أي تغييرات لنموذج التشغيل أو معايير التقديم . وينبغي لإدارات تقديم الخدمة أن توضح خطط العمل وكيف يمكن تحقيق الأهداف والموارد المنشورة والتزام مستويات الأداء ، بينما يجب أن تكون أي مسؤوليات مشاركة للمعلومات أن تعلن وتنفذ بصورة واضحة . ينبغي بنفس الطريقة أن تكون علاقة إدارات تقديم الخدمة مع شركاء التقديم واضحة و مهيكلة جيداً وعلى أساس فهم مشترك للمسئوليات . كما ينبغي أن تكون هناك طريقة بصورة منتظمة لتقارير مشاكل الأداء والمخاطر . وينبغي مراجعة الأداء التشغيلي بصورة منتظمة خلال طريقة مهيكلة . كل ضمن إدارة تقديم الخدمة ومع خطة عمل الإدارة . التي تشرف على الإنجازات الحالية وعلى المدى البعيد . وأن تكون هناك طريقة عادلة بدلا عن تصعيد الخلاف والانحراف .

ويجب أن تقاوم الإدارات السياسية الإغراء نحو إدارات تقديم الخدمة الدقيقة . وينبغي أن تكون هناك آلية لتجفيف المخاوف . ولهذا الغرض فإنه مقدس لدى بعض الإدارات مجلس إدارة . شاملاً قيادات الإدارة السياسية وقيادات إدارات تقديم الخدمة . جهاز داخلي يعمل على نفس المستوى وبنفس الطريقة ، كاجتماعات قمة إدارية منتظمة في أي منظمة .

المضامين الإدارية للإدارات الفردية : .

هناك مناهج عديدة على مستوى الإدارة للهيكل التنظيمي توضح درجات متفاوتة من الإلتزامات نحو طرق الرقابة الوظيفية . قضايا أخرى مع نظام الحكومة وأخرى مع تفويض السلطات وأخرى مع النزاهة - تتأثر في حالات عديدة بكل من التاريخ والجغرافي في الدول ذات الحكومات المحلية القوية ، فإن الحكم الذاتي يعيق مسعى الرقابة العامة والاتساق . مثلاً ، أفغانستان وجمهورية لاوس الديمقراطية الشعبوية لديهما رغبة مشتركة لتركيز سياسة الجمارك

والتشريعات كجزء من إصلاح إدارة الحدود ، لكن كلتا خطط الحكومتين المشتركة واجهت شبكات وهياكل وسلوكيات محلية محصنة .

حيثما يواجه التمرکز هذه العقبات ، فانه قد يفضل المنهج المرحلي كأكثر حكمة . يستخدم الإصلاح الناجح طاقة الناس المؤثرين لقيادة التغيير : يجب عليهم تبني الإصلاح وتملكه. وليقوموا بذلك ، فانه يجب عليهم أن يكونوا على قناعة بأن يتقبلوا فحوى التغيير وتوقيته - السبب لماذا تناقش الآن كثيراً إدارة التغيير من قبل الإصلاحيين المحتملين ؟ .

وفى كثير من الاحيان يمكن تغيير الهياكل التنظيمية الفردية لتبين أن الأولويات قد تغيرت . أو لتفادي مشاكل خاصة . مثلاً ، ينبغي أن تعتمد أي دوافع لزيادة الرقابة المركزية عن طريق مكاتب إقليمية على القياديين . وأى دافع لزيادة القيمة الإضافية لوظائف إدارة الحدود مثل إدارة المخاطر والاستخبارات والمعلومات وتكنولوجيا الاتصالات أن يكون لديها شكل تنظيمي أقوى إذا أنشئت الأقسام لهذه النشاطات ، كل تم ترؤسها بمسؤول من قدامى الموظفين .
إدارة الموارد البشرية : .

إن إدارة الموارد البشرية مسألة حاسمة لإصلاح إدارة الحدود . يكون التغيير حول الناس . ويمكن أن تكون الرؤى الكبيرة للإصلاح لا تعني الكثير بالنسبة للناس الذين لديهم مخاوف عاجلة أكثر ، مثل إمداد الطعام و المأوى والتعليم لأسرهم .
أولا يجب أن ينظر برنامج التغيير للموارد البشرية . وإذا كانت التغييرات تتطلب شروطاً ، فإن فريق الإدارة سيوافق على التأجيل . لكنهم سيعملون بلباقة أقل إذا ما تم تجاهل المشاكل الحقيقية .

ينبغي على الإدارة أثناء التغيير : .

- الاستماع إلى آراء أعضاء فريق العمل .

- إعداد فريق العمل لأداء المهمة أثناء التعامل مع أعضاء الفريق الآخرين الذين لا يجاري أداءهم معايير الإدارة .

مراجعة أنظمة الموارد البشرية هي نقطة البداية ، لكن أيضا النظر إلى وراء وظائفها الطبيعية للاستخدام و الاختيار و قابلية الحركة و المكافأة والفصل
خطة تطوير الموارد البشرية

عناصر استيعاب فريق العمل : .

- حدد وظائف فريق العمل المهمة .

- حدد الوظائف القديمة طلباً لإعادة صياغتها وترقية المهارات .

عبرت القيادات في إدارة حدودية واحدة عن شكوكها عند تقديم برنامج الإصلاح الرئيسي . كأنه التغيير الأول له - من الأشياء التي اعتمد عليها اختيار فريق العمل هي الجدارة والاستحقاق (سواء للاستئجار و للتدريب أو لحضور التدريب الخارجي وأحداث التطوير) . وكانت الإدارة مشهورة بالمحسوبية . لكن يتساءل المدراء لماذا تعطي الأولوية على ما يبدو للمسائل الصغيرة عندما تكون لدى الإدارة مشاكل رئيسية مع الهيكله وكفاءة التشغيل ؟ في الحقيقة ، نتجت مشاكل النزاهة في الإدارة جزئياً من الطريق الذي سلكه فريق العمل الإداري من إدارات الخدمة المدنية الموجودة بتحويلهم من مشروع تقاعدالخدمة المدنية ولذا حرمانهم من شبكة السلامة .

أيضاً ساهم عدم وجود أي وسيلة لفريق العمل للحصول على قروض للسكن أو أغراض شخصية أخرى في مشاكل النزاهة . تكون مواقيت التجنيد طويلة جدا والإدارة في حاجة لأعضاء جدد على درجة من النشاط لقيادة الإصلاح . لذا كانت إدارة الموارد البشرية في حقيقة الأمر مهمة للإصلاح

الإحترافية المتزايدة : .

- حلل التشريعات والإجراءات الداخلية لمعرفة المنطقة التي تكون كفاءة القياديين فيها غير كافية أو طاقات اختيارية زائدة .
 - أجر مقابلة مع القياديين والداعمين الآخرين لمعرفة العجز .
 - راجع اذا كانت هناك حالات تأديبية معلقة قديمة .
 - راجع استراتيجيات النزاهة لمعرفة الدروس .
 - تعرف على نتائج شفافية الموارد البشرية الرئيسية وأستراتيجيات النزاهة .
 - تعرف على خيارات للتدريب على الشفافية ، مبنية على أفضل التجارب العالمية .
 - قم باستشارة عن آلية لاختبار النزاهة للمستوعبين الجدد وفريق العمل .
 - قم بالمراجعة والتعليق على مبدأ الإدارة .
 - اقترح تعديلات لبيان المهام والقيم الجوهرية معتمدة على التقييمات .
 - اقترح على إجراءات الانضباط الداخلية وآلية عقوبات فريق العمل المتعلقة بالشفافية والنزاهة .
 - طوّر اقتراحات لتقوية إجراءات المراجعة الداخلية .
 - أنشر آليات لتدوير المعلومات والموجهات لفريق العمل العملياتي .
 - حدد خيارات لتقليل الوظائف غير الضرورية والنتائج المتعلقة بالميزانية النموذجية .
 - الخيارات الموصى بها لاستخدام الوظائف الجديدة والمستحدثة .
- وصف الوظيفة .:
- خلق الوظائف الجديدة والمنقحة .
 - إضافة مهام جديدة للوظائف الموجودة .
 - تعديل الوصف الوظيفي الموجود لتعزيز الإشراف وزيادة الإتساق مع الأهداف المرجوة .

عناصر التدريب : .

- حدد أهداف التدريب والسقوفات المطلوبة .
- حدد أولويات التدريب بواسطة موقع فريق العمل والوظيفة و الشخص المستهدف وصيغة التوصيل .
- جهز الاحتياجات لمدرى فريق العمل للتأكد من انتقال مهارات التدريب .
- حدد إجراءات لاختيار المرشحين للتدريب .
- كون برامج تبادل وعلاقات تدريبية مع الإدارات الأخرى .
- كون خيارات لتدريب و تطوير المهارات .

القيادة:.

ما الذي يجعل القيادة مؤثرة ونافذة؟ و ما هي مميزات و خواص القيادي الناجح؟ هذه الاسئلة عن القيادة استنثارت مناقشات أكاديمية . أي قلما يعترفوا بأن المنظمة تحتاج لأنواع متنوعة من القيادة في اوقات مختلفة . فان القيادة الملهمه أثناء الإصلاح هي التي تحض فريق العمل للمساعدة في القيام بعملية التغييرات أثناء الإصلاح . لكن أثناء التعزيز هناك أسلوب معاملاتى يساعد في ربط التغييرات ويجعلها محتملة .

يحتاج الإصلاح للقيادة التي ليست قوية فحسب ، بل واضحة و مقنعة ولها المقدرة على تطبيق رؤيتها بشروط معلومة لكل الداعمين ، خاصة القياديين الذي يقومون بتنفيذ التغييرات . أيضاً يجب على القيادة أثناء التغيير شرح القيم التي يتبناها القياديون . نموذجياً يقوم قياديو الإصلاح بخلق رؤية للإصلاح طويلة المدى ، و يقوموا بمراقبة التطور وتطبيق استراتيجية التحويل المرتبة ، ولكي تكون رؤية القائد ذات فعالية ينبغي عليها أن تكون بسيطة ومعقولة مركزة على التغلب على المشاكل الحالية ، ولملء الفراغ بين الوضع الحالي والمستقبل

الأفضل . سوف تنشط الرؤية التي يتفق عليها الداعمون للإصلاح . ويجب أن تكون هذه الرؤية مؤثرة تماما ولها جاذبية وعقلانية .

يعمل القائد الجيد على حض المشرفين والمدراء لتناول بعض المخاطر ليكافئ الاختراعات ، وتقبل الخطأ لحد ما كأثر حتمي لتحمل المسؤولية . هناك تحدي خاص لقائد الإدارة هو حاجة القياديين لبناء الثقة في أنفسهم . يمكن أن تفضي القيادة القوية الإيجابية لهذه الثقة ، والتي تمثل شرطا أساسيا للتغيير الحقيقي .

القياديون أناس خطابيين ، يمثلون المنظمة لدى الدوائر الخارجية . بينما يكون هذا الإتصال مطلوباً للداعمين ، أيضاً يمكن أن يحفز فريق العمل عندما يكون فعالاً .

تركز مطبوعات عديدة عن التغيير في المنظمة على أهمية إبطال الإصلاح لقيادة المبادرات الإصلاحية . غالبا ما يحدث الالتزام الشخصي لواحد أو اثنين من القياديين الأفراد فرقا رئيسيا لنجاح أو فشل برامج الإصلاح . وهي مهمة إلى حد سواء لبناء فريق كبير من القياديين ملتزمين بانجاز نفس أهداف الإصلاح . كما تقول الخبرة ان القياديين غالبا ما يتم تغييرهم وتلك برامج الإصلاح والتي تعتمد فقط على الالتزام الشخصي على فرد أو فردين فإنه من المستبعد نجاحها على المدى الطويل .

مجموعة الإدارة .:

تشمل استراتيجية الإصلاح الشاملة مشاركة المدراء والمشرفون على كل المستويات التنظيمية . باكراً ، وبناء عليه يجب أن يطور الإصلاح المدراء بطريقة مثالية من خلال كل من خطة العمل الرئيسية والتدريب العملي ، داخليا أو خارجياً (أو الاثنين معاً) يجب أن يكون تظاهر المدراء بالالتزام بالتغيير معروفاً لمساهماتهم .

بما أنه من المرجح أن يكون المرشحون قلة وبما أن إصلاح الإدارة يضع ضغوطاً على المنظمات ، تجد أن المدراء المناسبين يحتاجون تخطيطاً وتحمل بعض المخاطر . حالما

أنشئ الهيكل يمكن أن يبدأ الإصلاحيون أي من المدراء الحاليين مناسباً؟ وأين؟ ، ربما يكون ضرورياً لملء الفراغات عن جدارة من خارج المنظمة . إذا كانت هناك مجموعة من المدراء الواعدين حالياً أدنى من المستوى التنظيمي المطلوب ، مؤهلاتهم للترقية . تعليمهم الأساسي والعوائق الفنية والمؤهلات الشخصية المطلوبة - ينبغي أن تقيم بالمقابلة مع الوصف الوظيفي الرسمي واحتياجات الموقع (والتي ينبغي أن تكون مجددة كجزء من إعادة الهيكلة ، نوقشت أدناه) . إذا كان للإداريين المؤهلات المطلوبة فإنه ينبغي على المنظمة ترقيةهم .. حتى و لو لم يكون لديهم أقدمية ولذين لديهم المؤهلات الشخصية المطلوبة ، لكن بدون مؤهلات أو خبرات خاصة ، ينبغي أن تكون هناك خطط تطوير فردية تؤسس وتناقش معهم ، وينبغي أن يكون هناك تسليط للضوء عليهم عندما يكونوا مستعدين للترقية .

ينبغي أن تستخدم الطريقة المذكورة أعلاه لوضع خطط لفريق العمل لكل الوظائف الإدارية ، أما أن يتم اشغالها من داخل المنظمة أو يتم تعيين من خارج المنظمة بالنقل أو التوظيف ، أو تترك الوظيفة لمدة قصيرة لتأهيل مرشح داخلي . تتيح خطة التعاقب الإداري المنظم التعرف على المرشحين المحتملين وطريقة تطوير الكفاءة بشكل شفاف والتي حددت للوظائف الإدارية المتوقعة . يعرض كل احتياجات التعيين الإدارية الحالية والقادمين الجدد ، تمكن هذه الطريقة الاستخدام لأجل مقابلة الاحتياجات كلما ظهرت ، فضلاً عن التراجع للوراء على حساب العمليات .

في كثير من الاحيان تعطي المعايير الإدارية والثقافية الموجودة الجدارة والاستحقاق المرتبة الثانية بعد الأقدمية وقد تنتهك تلك المعايير عندما يتم تعيين إداريين صغار السن ، بمؤهلات أفضل للوظائف الإدارية لذا أصبحت الترقيات تعتمد على الجدارة والاستحقاق وهذا مؤشر واضح أن الزمن قد تغير .

مقاومة التغيير :-

لن تتلاشى المقاومة للتغيير فجأة ، وما هي الخطوات التي تم اتخاذها للتغلب عليها ؟
لكن حينما اقتتعت مجموعة منتقاه من فريق العمل أن الإدارة جادة وملتزمة تجاه الإصلاح وأنه سيتم دعم الإصلاح سياسياً وبيروقراطياً على المدى الطويل - ستقوم تلك المجموعة بالدعم والعمل للإصلاح . ولكي يحدث ذلك يجب أن تكون الإدارة العليا واضحة و جديرة بالثقة ومقتنعة بالرؤية الجديدة .

في حالات عديدة تكون المقاومة غير فعالة أينما كانت هناك ضغوط للتوافق ، وخاصة إذا كانت هناك محاباة أو فساد . سيكون من الصعب على الفرد أن يدعم الإصلاحات التي قادتها الإدارة العليا . في هذه الحالات على القائد أن يكون عادلاً وثابتاً على مبدأ ومثابراً في نقل القيم التي تقود التغيير .

أخيراً يجب على القيادات أن تلاحظ أثر البنيات الاساسية على الروح المعنوية لفريق العمل ، لا يقدم المسئولون تضحيات للإصلاح إذا لم يتم تجهيزهم على نحو كاف في بيئة احترافية . أن تطلب من المسئولون أن يعملوا بصورة جادة وبطريقة أفضل و تتصحبهم بالفخر واحترام النفس وتؤكد لهم أهميتهم للمجهود القومي ، وبعد ذلك تدعهم يعملون في ظروف صعبة ، و هذا غير مقبول . إذا كان على المسئولين أن يتحملوا المسئولية للتغيير فيجب على الإدارة أيضاً أن تفترض المسئولية . يجب أن يكون المسئولون على قناعة بأن الإدارة قد فعلت ما عليها لتحسين ظروف العمل ما أمكن ، وتحسين الظروف الحياتية .

اختيار الاستحقاق (الجدارة) : .

في كثير من الأحيان تشمل إدارة برنامج التغيير الشامل تغييرات كبيرة في فريق العمل ، لتضمن أن يكون الإداري الافضل في موقع قيادة عملية التغيير . باكراً ، يمكن أن تكون مفيدة لتقدم أو لتعزيز أن المبادئ التي اعتمد عليها التعيين والاختيار اعتمدت بشكل خاص على الجدارة. هذا النهج يؤشر للمسؤولين أن لديهم فرصا للمساهمة بقوة وأن المظالم لم تعد محتملة على المدى الطويل . أيضاً من الفائدة أن يكون لك مسؤولون مؤهلين ومحركين في المواقع الرئيسية . يعطي اختيار الجدارة فريق العمل تحذيراً مبكراً أن الشبكات غير الرسمية والعرفية لا تكون ذات فعالية على المدى الطويل . ينبغي على بعض الإدارات أن تتوقع مقاومة معتبرة لهذا التغيير ، في كل داخلياً أو خارجياً ، مثل أن تفقد العلاقات القائمة تأثيرها خلال ترقية فريق العمل .

ينبغي أن يطبق اختيار الجدارة ليس على التعيين والترقي فحسب بل للتدريب المتخصص وفرص التطوير وينبغي أن يعطى بعض التدريب الفني الأساسى لكل فريق العمل . لكن الاختيار للارتباط الخارجي و التوظيف لما وراء البحار و وحضور ورش العمل والمؤتمرات ينبغي أن يستخدم لتطوير الموظفين الواعدين . وليكافئ الأداء . وينبغي أن يكون الذين تم اختيارهم للتدريب المتخصص هم أفضل من يطبق ما تم تدريبهم عليه في العمل . هذه الفرص التدريبية خاصة تلك التي تشمل السفر (والتي غالباً ما تذهب للقادمى أو المحظوظين فضلاً عن المؤهلين أو إلى الذين ساهموا بصورة كبيرة لتحقيق أهداف الشركة) . يمكن أن تعرض على المسؤولين في المستويات الأدنى ليوسعوا أفقهم ، ويرقوا تطورهم على المدى البعيد ، وأن يكونوا مدفوعين للأمام ، يجب أن يكون هؤلاء المسؤولون أثناء التغيير موثوقا بهم لحمل الرؤية للأمام وينبغي أن تقر الإدارة عبء مواقعهم المعروضة عليهم .

الجزء والمكافأة : .

يعمل عددا من إدارات الحدود ضمن قيود و شروط الخدمة المدنية . تختلف تلك القيود من قبل البلد والإدارة . لكنها عظيمة في الأمم النامية ، بينما تكون رواتب العمال المدنيين وظروف العمل في كثير من الاحيان أقل أفضلية من تلك التي بالعالم الصناعي . ويجب أن تكون عدد من إدارات الحدود في لعالم النامي طرقاتاً لتكافئ فريق العمل على نحو كاف ، مالياً أو بوجه آخر .

أما إذا ما كانت الحاجة للمسؤولين لحمل التغييرات التي تقلل دخلهم غير الرسمي . هناك حاجة لعدد من برامج الإصلاح . يجب أن يعوضوا . مع الأسف ، غالباً ما يتغاضى الإصلاح عن هذه الحاجة بسبب أنهم تنقصهم الموارد لتحفيز المسؤولين للمشاركة في الإصلاح . نهج جديد لإضافة الراتب لإدارة الحدود . أجر الخدمة الشكلية تم توضيحه في الشكل 12.4 . على المسؤولين الذين يجب أن يستخدموا مهارات خاصة ، والذين يمكنهم الشرح من خلال احتياجات تدريبية خاصة الذين لديهم تلك المهارات . من الممكن إقناع الإدارات المركزية لخلق فئة وظيفية مفصولة بمعدل راتب أعلى من الراتب المحدد ، يمكن أن يكون هذا النهج مقيداً بتفاوتات عبر الإدارات ، لكن يعرض إمكانيات . الاختلاف هو أن توطن الفئة الأعلى الخاصة ضمن الوصف الوظيفي . يجد هذا الحل أحياناً دعماً أكبر من الإدارات المركزية بسبب أن التفاوتات تكون محجوزة ضمن إدارة واحدة وبدون مس الإدارات المركزية . والاختلاف الآخر هو أن تضاف المهارة وتحمل المسؤولية على رأس الرواتب العادية . هذه التحملات قد تكون متوفرة للخبراء ولفريق العمل في قوى مهمة خاصة ومشروعات ، أو لفريق العمل بواجبات خطيرة وصعبة . هناك اختلافات إضافية عدة في هذا النهج العام يمكن التعرف عليها من قبل المدراء السابقين ببعض التصور .

يكون نظام الحوافز طريقاً آخر لمكافأة الأداء المميز. لكن يجب أخذ الحذر لضمان أن نظام الحوافز ألا يكافئ المسؤولين المنتشرين لوظائف معينة. والذين يعكسون الأهداف الحكومية. مثلاً، في الدول التي تكون فيها الجمارك جزءاً من سلطة الإيرادات، تعطي الحوافز نموذجياً لمواجهة السقوفات الإيرادية - الممارسة التي تعطي المسؤولين الحافز لزيادة الإيرادات بدون تحديد لاحتياجات التجار. في مثل هذه الدول يجعل مسئولو الجمارك أهداف التسهيل التجاري الحكومي أولوية ثانوية بشكل مفهوم.

نبذة عن أجر الخدمة الشكلية: .

أقرت دراسات عالمية وناقشت مشكلة الفساد في الإدارات الحكومية التي تعمل على الحدود. في كل الإدارات الحكومية في كثير من الأحيان تكون الجمارك مستشهاداً بها كأكثر فساداً. لمحاربة هذا الفساد، ألقى أغلب المعلقين الضوء على أهمية إنشاء إستراتيجيات إدارة الموارد البشرية الخاصة. إستراتيجيات تساهم في البيئة التي تتبنى النزاهة وتعطي فريق العمل الحوافز الخاصة للإصلاح بطريقة أخلاقية واحترافية.

هناك عنصر مفتاحي واحد لهذا النهج لمكافحة الفساد في إدارة الحدود يحتاج لإدارات حكومية لتأكيد أن مستويات المكافأة تحمل معيار معقول لمعيشة المسؤولين. بكل أسف، بينما يقر معلقون التشريع، هناك قليلون عرضوا وسيلة عملية لزيادة المكافأة في البيئات بموارد مالية محدودة. وبينما من الصعوبة أن تحجر القطاع العام، تدفع زيادات لمسؤولي إدارة الحدود. تم تبني النهج الجديد من قبل إدارة الجمارك التايلندية ليكون محاولة مهمة لمعالجة التشريع بطريقة عملية.

حاولت الجمارك التايلندية معالجة مشكلة الفساد لسنوات عديدة. وبدأت بإصلاحات تهدف لتبسيط الشكليات وأنظمة مستحدثة وإجراءات. كل هذا للحد من فرص الفساد وبالغاء الحوافز للتجار ليدفعوا رشاي للمسؤولين. بينما نجحت هذه الجهود جزئياً.

أصبح واضحاً أن الأجر المنخفضة جداً والتي تدفع لمسئولي الجمارك شكلت عائقاً مهماً لتطور ذي معنى للحد من الفساد . بعد استشكاف عدد من الخيارات قررت السلطات التايلندية أن تقود تحصيل أجر الخدمة الشكالية ، بمبالغ تستخدم لزيادة الرواتب (95%) وتمول المدخل للتكنولوجيا الجديدة (5%). الأجر بـ 200 باهت (تقريباً 6.20 جنيه استرليني) طبقت لكل دخول وارد أو خروج صادر بأجر إضافي 70 باهت (تقريباً 2.20 جنيه استرليني) لكل دخول لتسجيل بيانات نظام تخليص الجمارك الإلكتروني .

تم تقديم أجر الخدمة الشكالية التايلندية تبعاً لمداولات واسعة مع كل الداعمين يشمل كل الوزارات ذات الصلة والقطاع الخاص . وتم ربطها إلى سلسلة من مبادرات تحديث وإصلاح أخرى . خضعت عند تقديمها لتقييم مستقل منظم . ظهرت النتائج إيجابية جداً ، بتقارير الشكاوي بخصوص سوء مسئولية الإدارة الجمركية . هبطت من 92 في 2006 إلى 69 في 2007 فقط 36 في 2008.

على الرغم من أن التجار مطلوبين لدفع أجر الخدمة الشكالية . عموماً هم إيجابيون عند تقديمها كما كان متوقعاً و غير قابلة للتفاوض وتخضع للإيصال الرسمي - عليه إلغاء الوقت والتكاليف المحتملة في الترتيبات غير الرسمية والتي تم تطبيقها سابقاً . بناء على مسح تم قام به في اغسطس 2008 الاستاذ المشارك د.راتانا سيرساكديس أمرون بالمشاركة مع جمارك تايلند أن وافق 85.7% من محركي الاقتصاد على استمرار أجر الخدمة الشكالية شريطة أن تكون كمية الأجر البسيط محفوظة .

قدمت كقائد في 2004 ، الآن صار أجر الخدمة الشكالية مراجعاً لتحديد فيما إذا كان ينبغي أن يستمر . توضح التغذية الإيجابية المسترجعة من القطاع الخاص إلى حد بعيد ان القائد قد نجح في معالجة واحدة من أكثر تشريعات مكافحة الفساد التي تواجه إصلاحى إدارة الحدود .

يمكن أن تدفع المكافآت غير المالية المسؤولين للمشاركة في الإصلاح . ويمكن أن يأخذ إدراك الجهد أشكال عدة : يمكن أن يدعى المسؤولون للانضمام لمسؤولين سابقين في جلسات عامة أو اجتماعات مهمة ، لإرشاد المسؤولين السابقين أو الوزراء ليمثلوا الإدارة في الوظائف لحضور إدارة لجان داخلية . الكل يمثل طريقاً لمكافأة الأداء الجيد وليتم تعريفهم بأن قيم المنظمة هي مساهمة الأفراد . يمكن تحقيق التأثير المشابه لوحدة العمل بكل بساطة بطلب رؤى فريق العمل لتحسين الأداء وعن طريق العمل على تلك الرؤى .

في الإدارات التي يكون فيها فريق العمل غير قادراً للوصول لبرامج التقاعد و أحوال الإسكان أو القروض الصغيرة لتساعد الأسر أثناء الأزمات الموسمية والمحلية ، سيحاول المخدم الجيد أن يملأ الفراغ لا لتصير إدارة رفاهية اجتماعية ، بل لترمم الفجوات في شبكة السلامة لفريق العمل . هذه الجهود ليست مؤثرة تماماً . فوائد المنظمة عندما يكون المسؤولون سعداء ، أكثر إنديفاعاً وأقل احتمالاً ليكونوا أقل عرضة للإغراء من قبل الباحثين عن فرصة ؛ مثلاً ، قد يؤسس مشروع فائدة التقاعد على التأمين ومساهمات فريق العمل . أو المساهمة الحكومية القليلة بصورة عادلة ، أو قروض عن طريق القرعة ، يمكن أن تستخدم لتنظم مشروع إسكان فريق العمل حتى يظهر دعم كبير . تواجه بعض الحلول لصعوبات ، أحياناً بفريق عمل الدولة النامية ، تشمل تخليص أعباءهم المالية العظيمة بدفع حوافز سنوية أثناء الموسم الأكثر صعوبة في السنة ، فضلاً عن نهاية السنة . باختصار، يمكن أن تفعل الإدارة الكثير لتساعد ولتكافئ فريق عملها بدون سرقة البنك .

تناوب وانتقال الوظائف : .

يمكن أن يؤدي التناوب المنتظم لبناء الثقة ، ويصقل المهارات والخبرات وأن يعزز فهماً أفضل في كيف لأقسام المنظمة المتباينة أن تلائم بعضها البعض . حتى إذا كانت البداية مكلفة ، فإنه يمكن تبرير التناوب لأعضاء فريق العمل الذين يأتون عبر الضغط الخارجي .

فهي تقلل الخطر الذي يرتكبونه . والبحث الواقعي يجعلهم أقل انتباهاً مع الزبائن خاصة . فهي تدفعهم لتغيير بيئات عملهم إلى هذا الحد كما قيل ، ينبغي أن يبقى بعض المختصين في مواقع عملهم لفترات طويلة : مثلاً ، يجب أن يبقى فنيو المعامل والمحققون في وظائفهم لفترة أطول ، لتأكيد أن الاستثمار في تدريبهم ينتج عائداً . لكن فريق العمل في المواقع التي يكون فيها أجراً إضافياً يكون موجوداً بصورة منتظمة . مثلاً من عمل إضافي أو عمل وريدي يجوز التحرك أكثر غالباً لتجنب التفاوتات في الدفع عبر المستويات الوظيفية .

هناك جدال بأن التناوب له تأثير سلبي على الخبرة ، لأن الناس ينتقلون كما يتعلمون وظائفهم وهذا غير مقنع . القوى العاملة التي تدرت ، والملتزمة والمندفة يمكن أن تدمج التناوب بالفعالية .

أيضاً يمكن أن يستخدم التناوب لمعالجة المشاكل التي تنشأ أينما كانت اختيارات فريق العمل غير مبنية على الجدارة . يمكن أن يساعد تغيير فريق العمل أعضاء الفريق الذين لا يؤديون عملهم بصورة حسنة . رغماً عن ذلك ينبغي الا تستخدم كوسيلة لترك الناس أو مدراءهم بعيدون عن المأذق . ينبغي أن تنقل أي مشاكل لوحدة استلام الأعمال والتي يمكنها أن تحدد خطة العمل .

ولضمان نجاح عملية التناوب يجب أن يخطط لها بصورة جيدة و شفافة وثابتة على مبدأ . يجب أن يعرف كل فريق العمل وصف موجز للمشروع وكيف يطبق على وظائفهم . ينبغي أن تكون مواقيت التحرك معروفة جيداً سلفاً . فقط في أقصى الظروف هل ينبغي أن يؤجل التناوب ؟ أن المضايقة التي شعرت بها الإدارة ليست سبباً فعالاً . ينبغي أن يكون للتناوب أولوية قصوى بتمويل كاف يوضع له جانباً .

يمكن أن يعالج تناوب المدراء على نحو منفصل ، لكن ينبغي أن يتم تضمينه في السياسة - لا يمكن أن يتوقع أن يقبل فريق العمل التناوب عندما يتم اعفاء المدراء . ينبغي أن

يتوقع المدراء أن يخبروا كل نواحي عملهم في المنظمة . ينبغي أن تكون فترة التناوب الموضوعية متماسكة (في بعض الدول ، مثلاً ، يتم انتقال المدراء كل سنتين أو ثلاثة سنوات). وينبغي أن ينقل المدير إذا كان إداؤه ضعيفاً ، ربما ليحل محله موظف أقل درجة لكن بسجلات أداء جيدة . يحتاج المدراء أن يتقبلوا هذا التنظيم كضمن لوضعهم .

يجب أن يتعرف الزبائن على سياسة التناوب وأسبابها . لا يوافق الكل عليها، والبعض يحاول أن يخرج من خطها - لكن لا ينبغي أن يؤثر ذلك على تطبيقها . يجب أن يوافق الزبائن على خدمة أقل نوعية حالاً في هذه الفترة قبل وبعد سلسلة من التقلبات ، لكن يمكن أن تكون هذه العقبة متوازنة بمكاسب من خرق العلاقات غير الصحية والتي صارت قريبة أيضاً .

برامج النزاهة : .

يعالج جهاز شامل من المواد المطبوعة الفساد في سلطات إدارة الحدود . أيضاً يقرر ويصف ببساطة المشكلة . هناك معلومات عملية صغيرة في كيف تتعامل مع الفساد بفعالية حيث أن صغار المسؤولين لديهم قوى اختيارية ويعملون بانتباه مع القطاع الخاص ، وأينما يكون الإشراف المباشر صعباً - على وجه التحديد حالة عدد من مسئولي إدارة الحدود ، فإن دور الإدارة هو تقليل الضغوط المالية والاجتماعية بكل شفافية ، لتمكين الولاء لقيم الشركة ، ولتقمع الخروقات للرموز المنشورة للإدارة التي وافق عليها أعضاء فريق العمل باتباعها .

يمكن أن توضع قيم الشركة بداية بطريقة الاستقراء ، والتي يمكن الرجوع إليها عند كل النشاطات التدريبية . يمكن أن تجرى ورش عمل النزاهة ظهرا بظهيردورات تدريبية فنية قصيرة . هناك أسلوب آخر لتكريس دورة واحدة في كل خطة تدريبية لدراسة حالة النزاهة .

تكون الأولوية الأولى على مستوى الشركة ، أن تكون هناك قاعدة شاملة لسياسة النزاهة وخطة عمل والتي تشرح بكل وضوح كيف أن يكافح كافة أعضاء فريق العمل المسؤولين

الفساد . تبدأ هذه المسؤوليات بالتقويم الشخصي . أولاً ، تقول الإدارة ، . ينبغي أن تتعرف الصفوف 2 و 3 على نقاط الضعف واستراتيجيات التعديل في ورش العمل التشخيصية . ستساعد النتائج في صقل خطة عمل النزاهة الشاملة في إطار تم تطويره بواسطة الإدارة العليا . ثانياً ، ينبغي على فريق عمل الوحدة أن يقيم الأنظمة وأن يسيطر بدقة على مناطق محددة أكثر عرضة للفساد . تجعل عملية الإجراءين هذه وضع الإدارة واضحاً للكل ، بدون ترك حيز لسوء فهم قيم الشركة . تم تصميم إطار تطور النزاهة الشامل لمنظمة الجمارك العالمية ، ومبادرات التسوية لتدفع الفرصة والحافز والتي طورت أولياً للجمارك لكن يمكن تطبيقها على حد سواء على كل مسؤولي إدارة الحدود .

ينبغي ألا يهمل الزبائن . ينبغي أن تؤطر المعايير الواضحة لسلوك ممثلي القطاع الخاص خلال إجراء مماثل تحت قيادة كل من الأجهزة الصناعية والمنظمات غير الحكومية . والمدخل لأي استراتيجية للنزاهة ومكافحة الفساد هي قاعدة أن للفساد جانبان نادراً ما يرشى مسئولوا الحدود مسئولين آخرين . وضع الدستور الوطني، ماذا يمكن أن يتوقع القطاع الخاص من إدارة الحدود وأن يكون مفيداً ؟

الرموز الإدارية والرموز الانضباطية :

وضعت خلال الحقبة الماضية عدد من إدارات إدارة الحدود في موقع رموز ادارية توضح السلوك المتوقع للمسؤولين وتعالج العقوبات للذين أخفقوا فجأة . العقوبات التي ترفع التكلفة المعنوية للسلوك غير الملائم الذي يحتاج دعماً من القيادة. هذه العقوبات تكون أكثر احتمالاً للموافقة عليها في الوضع الذي يكافأ فيه السلوك الأخلاقي . أينما تكون القيم التي تم تبنيتها من قبل الإدارة العليا حقيقية وطبقت عملياً . فقط كرمز للإدارة ينبغي أن يذهب وراء

النزاهة وأن يغطي السلوك في مجال العمل وما خلفه ، ينبغي أن يعكس القيم التي نتوقع المنظمة أن يشرحها فريق العمل .

وضعت رموز الانضباط إجراءات مفصلة للأداء الضعيف الثابت الضخم . ينبغي أن يميز رمز الانضباط بين المخالفات الصغيرة ، مثل التأخير المتكرر أو الفشل لحمل أمر قانوني ، وأخرى أكثر ضرورية ، مثل الكذب في المؤهلات و الفشل في الوصول للعمل في الفترة المحددة ، أو أن تكون مذنباً في مخالفة إجرامية ضرورية . ينبغي أن يحدد الرمز مدى العقوبات التي يمكن تطبيقها . أمثلة تشمل تحذيرات أو تأنيب مكتبي أو غرامات أو خصم من الراتب أو الإقالة .

فعالية الإدارة : .

ينبغي أن يتفق كل أعضاء فريق العمل في بداية كل فترة كتابة تقارير - عادة عند التقويم السنوي مع المشرف على المهام والمعايير .وينبغي أن تكتب الموافقة كتابة (معظم المنظمات لها استمارات لهذا الغرض) ينبغي أن يراجع تطور أعضاء فريق العمل في فترات منتظمة لا تتعدى الستة أشهر . إذا كان هناك أي تعديلات قد تم الاتفاق عليها أثناء هذه المراجعات الدورية أما للمهام (لأنه تم تغييرها) أو للمعايير (لأن المعايير الأولى لم تكن واقعية) ، ينبغي أن يدون هذا التعديل . ينبغي أن يناقش أي أداء ضعيف لأعضاء فريق العمل أثناء المراجعات الدورية بصورة علنية . وينبغي معرفة الأسباب والحلول وتدوينها . وينبغي أن يوضع زمن لمراجعة المتابعة ، عادة في جدول مستعجل (مثلاً بعد 3 أشهر فضلاً عن 6 أشهر) . إذا كان عند مراجعة المتابعة كان الأداء الضعيف ملحاً ، ينبغي لأعضاء فريق العمل أن يحذروا أن الفعل الانضباطي قد يتواصل ما لم تكن هناك تحسينات ، وينبغي أن تكون مراجعة المتابعة الأخرى مجدولة .إذا لم يحدث تغيير بعد مراجعة المتابعة الثانية فعلى المدير أن يتخذ إجراء تأديبي مع عقوبات على نحو محتمل أن تشمل الإقالة .

على المدراء الذين يلاحظون أن أعضاء فريق العمل الذين ما زال أداءهم ضعيفاً بين المراجعات ألا ينتظروا حتى المراجعة الدورية التالية ، لكن ينبغي عليهم أن يعجلوا جدول مراجعة أعضاء فريق العمل . لأن الانتظار حتى المراجعة الدورية التالية يكون غير عادل لأعضاء فريق العمل وغير مساعد لوحدة العمل .

في بعض الحالات قد تكون خاصة لعمل عقود أداء رسمية مع كبار المسؤولين . تحت قيادة مثل هذا من قبل سلطات الجمارك في الكاميرون . حيث تم إعطاؤها دافعاً قوياً لكل برامج الإصلاح .

مبادرة نزاهة الجمارك في الكاميرون .:

ضمن الحالة الكاميرونية تعتبر الجمارك إحدى المؤسسات التي يوجد بها مشاكل الشفافية الهامة . تم تمويل برنامج جديد من قبل البنك الدولي وتم تقديمه عام 2006م ، وصمم لتقوية سلسلة من الأوامر لتحمل كل رابط المسؤولية بمساعدة النشاط و أداء و تحكم ومؤشرات المخاطر . وبدافع لتحسين وفهم النشاطات على أرض الواقع ، ولتزويد أدوات اتخاذ القرارات لتكون فاعلة ، وكذلك لتقليل الفساد في الجمارك . (دروس المرحلة الأولى للإصلاح . وصدرت في لييوم لي كلنج كانتن وبيلانجنا 2009) .

أخذت الجمارك الكاميرونية مسبقاً خطوات لتعزيز المسؤولية وتشمل هذه الخطوات النشر المنظم لبيانات تحصيل الإيرادات و الإتصال المتزايد مع مجتمع الأعمال والتشغيل الآلي من خلال استخدام برنامج أسكودا ، وتقليل عدم تناسق المعلومات من خلال استخدام مؤشرات أداء الأفراد .

ما زال مدير الجمارك يريد أن يبدأ المعيار التالي للإصلاحات وهو لتغيير السلوك للصف الأمامي للضباط ، ولتقليل الفساد وتحسين الأداء . ومن ثم هي مكلفة بتطوير خطة

عمل للنزاهة وبتركيز محدد على سياسات الموارد البشرية من خلال المراقبة واطار عمل التحفيزات .

تم تجهيز القائد وعقود الأداء لمحطتي جمارك كبيرتين تم تصميمها في فبراير 2010م وتبعها حوار وسط ضباط الصف الأمامي والإدارة العليا . تم التوقيع على عقود أداء الفريق والفرد بمؤشرات يمكن قياسها . يتم تقييم أداء المفتش من خلال ثمانية مؤشرات : أربعة منها تتعلق بتسهيل التجارة وأربعة تتعلق بطريقة التخليص الجمركي والغرامات . ولكل مؤشر قيمة قصوى ودنيا تعتمد على متوسط القيم الشهري في الثلاث سنوات السابقة . يقوم المفتش بإنجاز عقده /أو عقدها إذا قام بتحسين أداءه /أو أداءها بنسبة 15% على كل المؤشرات بعد 6 شهور من فترة القائد .

تم إنشاء نظام للمفتشين الذين تقل نسبة أداءهم عن 100% يبدأ بالتحذيرات ، والمعاینات ويمكن أن يقود إلى نقل المفتشين إلى محطة جمارك أخرى . كما تم اعتماد حافز مالي محدد لمفتش الأداء الأفضل وبتقدير غير مالي .

قام ضباط الصف الأمامي بدعم المبادرة كما في الإدارة الوسطى بسبب أنهم يريدون أن يتم تقييم أداءهم على أساس من التصنيف الموضوعي.أوضحت النتائج الأولية أن عقود الأداء قد قادت إلى تقليص زمن التخليص وقللت الممارسات الضعيفة . مع تحصيل إيرادات بنفس المستوى كما ذي قبل .وأكثر من ذلك ، فقد ساهمت العقودات في عملية إنسياب المعلومات من المفتشين لقيادة الجمارك . (للحصول على معلومات إضافية إتصل على جايل

graballand@worldbank.org(Gael Raballand

تدريب وتطوير فريق العمل : .

تتطلب الإدارة الناجحة سياسة لتدريب وتطوير فريق العمل والتي تضع أنواع ومستويات التدريب بشكل منظم ، وتعمل على تغطية التطور المهني من خلال الرتب ، وتشمل

المتخصصين والتدريب الإداري والتطوير . وينبغي أن تكون برامج التدريب مبنية على الاحتياجات التنظيمية وعلى احتياجات فريق العمل المستقبلية . وينبغي أن تكون خطة التدريب الرئيسية قد تم تبنيها لتأكيد أن كل أعضاء فريق العمل وتشمل الموظفين الجدد قد تم تزويدهم بالمهارات الفنية الأساسية التي تحتاجها وظائفهم . وتشمل التدريب الإضافي والتعليم لتجهيزهم للترقي والمهام المتخصصة (جدول 12.6) . يمكن أن تحدد الخطة كورسات خاصة لأعضاء فريق العمل في كل المستويات ؛ ومن ثم يمكن تسجيل أعضاء فريق العمل في كورسات خاصة بناء على مبادراتهم الخاصة .

ويجب أن يسمح نظام التدريب الفعال بفرص متساوية لأعضاء فريق العمل ليشتركوا في مواقع تمت مراقبتها - خاصة في مواقع متباعدة . يمكن أن تساهم هذه المساواة في الفرص في تطوير لوازم الكورس بشكل جزئي وتجعلها متوفرة لفريق العمل أينما كان (مثل التعليم عن بعد) . مثلاً يمكن أن يجرأ التدريب الفني إلى ثلاث أو أربع مستويات حاسمة ، ويمكن أن يجرأ إلى مجموعة من الوحدات لكل يمكن أن توزع أياً كان السبيل أكثر مناسبة للضباط . ومن ثم يمكن لأعضاء فريق العمل أن يكملوا كل وحدة بالتتابع ، حسب الضرورة على طرق التطوير المتباينة التي ترشدتهم . ولتعزيز التدريب بالإشراف وجهاً لوجه ، يمكن أن يصير الضباط معلمين للمنطقة . يمكن أن يطبق النظام الذي تم وصفه هنا للوازم كالتالي تم توفيرها عن طريق برنامج التعليم الإلكتروني لمنظمة الجمارك العالمية . ويجب أن تدعم الإدارة هذه المناهج التدريبية الرئيسية بأن تطور وتضع خطط فردية لكل ضابط . كما ينبغي أن تراجع هذه الخطط وتعديل سنوياً كجزء من إدارة الأداء وأن يتولى المشرفون مسئولية النصح لفريق العمل على تطوير ذواتهم لمعالجة أي إخفاقات لمساعدة أعضاء الفريق ليحققوا ذواتهم ويمكن ان يكون هذا النصح جزءاً من النقل المخطط أو نظام الترقية لفريق العمل .

الترتيبات العالمية : .

تحتاج إدارة الحدود أن تشرف على تطوير الترتيبات العملية العالمية . هذا يعنى في بعض الحالات الدمج أو التكامل التام للسلطات . وفي حالات أخرى تعني السياسة العامة والتنسيق العملياتي لاستخدام الموارد ، مثلاً في المعلومات والاستخبارات .

بعض سلطات الجمارك لديها مسئوليات طويلة المدى لتدير الصحة الأولية والفحص الخاص بالهجرة للأشخاص الذين يودون الدخول للدولة المعنية ، بدعم ثانوي من مكاتب الإحالة الثانوية والتي تم إنشاؤها من قبل السلطات بصورة رئيسية لتكون مسئولة عن تلك المناطق . وقد تشمل الأسباب الحكومية لتطبيق هذه المهام للجمارك والعوائق التي تواجه الموارد والرغبة لمصالح وطنية بعيدة (مثلاً بتطوير السياحة) . وقد يكون تدعيم ترتيب إتفاقيات مستوى الخدمة الممتدة مرتبطاً بالاتفاقيات بين الوزراء والمدراء التنفيذيين . وتوافق الأقسام لتصل إلى مستويات خدمة معينة ، وبالمقابل توافق الحكومة للتزويد بمراد إضافية يعرض هذا المنهج نموذج تدريبي أفضل للترتيبات العالمية .

منذ أن كانت الجمارك ملتقى طرق للتجارة وضعت بطريقة مثالية لتعمل لأجل مصلحة سلطات أخرى مع أدوار سلطة الجمارك .
وتم وصف النافذة الواحدة بصورة عامة كمزود : .

- النقطة الواحدة حيث انه يمكن أن تكون كل البيانات التي تحتاجها القوانين لتخليص البضائع عبر الحدود محفوظة .

- النقطة الواحدة من حيث يتم إبلاغ الأطراف بالقرار لتخليص البضائع من مراقبة الحدود .

يمكن للنافذة الواحدة أن تأخذ عدة أشكال ، لكن يشمل معظمها روابط الكترونية

وارسال الرسائل وسط السلطات الحكومية ومجتمع التجارة وسوف تجهز النافذة الواحدة المشتركة

لأجل دفع مال الأعمال و الضرائب واي أجور قابلة للتطبيق .ويجب أن تكون الدفعيات
الالكترونيأ لحسابات السلطات الحكومية المختصة .

يجب أخذ الحذر عند استخدام مصطلح النافذة الواحدة . تجهز بعض ترتيبات النافذة
الواحدة لتسكين المستندات في كل نقطة حدودية . وبعضها تكون شاملة ، تمكن من أن تكون
البيانات مسكنة إلكترونيأ في النظام الذي يربط كل سلطات الحدود ذات الصلة (الباب 8) .

خطة التدريب الرئيسية : .

ينبغي أن تقوم خطة التدريب الرئيسية على 10 أشياء : .

- معرفة أهداف التدريب (معتمدة على مراجعة الاحتياجات وتقييم قدرة الموارد البشرية) .
- تصنيف أولويات التدريب من قبل منطقة تابعة و المتلقي المستهدف وطريقة التوصيل.
- اقتراح برامج أو كورسات للتدريب بإشارة للبرامج الموجودة والتي تحتاج الى تطوير .
- إعداد الاحتياجات لفريق عمل المدربين الداخليين ،وللتأكد من إنتقال مهارات التدريب.
- وضع إجراءات لاختيار المدربين الداخليين والمتدربين .
- إعداد كتيبات وتوثيق لكورسات التدريب والمؤتمرات وورش العمل .
- تحديد شروط الاسناد والعقودات للمتدربين .
- إعداد إطار تدريب إستراتيجي يوضح كيف ستتلقى الخطط - يشمل جدول التدريب
للمشاركين في الكورس والمدربين .
- إعداد برنامج إشراف لمراقبة النوعية ويشمل المراجعة المستمرة (مثلاً استبيانات النتائج
والمناقشات غير الرسمية) .
- إعداد برنامج للإشراف على المدى الطويل وترقية قدرات التدريب .

ويمكن أن تمتد النافذة الواحدة الشاملة لوحدة ملحقة ، مثل مسجل الشركات (اعتماداً على نظام تسجيل العملاء) . للتأكد من الرقابة ، من الأفضل أن يكون هناك معرف عبر كل نشاطات الحكومة .مثلاً بجانب التطلب يجب أن يكون رقم تعريف دافع الضرائب مقتبساً في كل المعاملات مع الحكومة . من المدهش أن هذه بسيطة لكن لم يتم تبني سياسة فاعلة واسعة . بدلاً من ذلك تعطي بعض تصاميم النافذة الواحدة الآن كل سلطة مشاركة معرفها الخاص ، خصصت فقط للعملاء الذين يمكن أن يوضحوا أولاً أنهم لديهم معرفات دفع الضرائب وهذا التكرار يقوض التسهيل التجاري والرقابة المنظمة.

كلما صارت عمليات الحدود أكثر تكاملاً ، ترتفع مكانة خدمات القيمة المضافة في الترتيبات العالمية كقرار حاسم .تحت الخطر هناك أسئلة كثيرة عن التغيير التركيبي والتي تم اختبارها باكراً في هذا الباب : ما هي المخاوف التي تقود إصلاح الحدود بصورة رئيسية ؟ وماهو شكل المنظمات التي تعكس هذه المخاوف بصورة أفضل؟ الشكل الأسهل الذي يمكن نيله قد يكون واحداً معتمداً على وظائف الجمارك التقليدية ، لكن مع إضافة الصحة و الحجر الصحي ومهام الهجرة . وبافتراض أن تلك السياسة قد تم وضعها من قبل الوزارة المركزية، والدور الباقي فقط لسلطات الحدود هو لإنشاء إجراءات للإتصال العملياتي مع السلطات الخارجية والتي لها أيضاً مصالح على الحدود (شرطة و أمن و استخبارات) . وهذه الإجراءات والموجودة من قبل وهي تعمل بصورة حسنة : ربما تكون سلطات خدمات الحدود الكندية أفضل مثال .

وبمجيئ نظام النافذة الواحدة ، كيفما ، تم ربط التخليصات التجارية للجمارك بخدمات القيمة المضافة التجارية .أضاف هذا الربط تعقيداً إضافياً لصعوبات الدمج الموجودة قبلاً في الحدود . في الدول التي تكون فيها خدمات القيمة المضافة موجودة ، تزود عموماً ببوابات تجارية مرتبطة للسلطات الحكومية والبنوك ، كما لسماسة الجمارك ومشغلي نقل التموينات

وهذه البوابات موجودة قبلاً في بعض الدول وكما تنتظر إدارات كثيرة في إتجاه ترتيبات النافذة الواحدة ، والفواصل بين البوابات ومراقبة الحدود في طريقة لتصير ضبابية . بعض النماذج كما في أستراليا وسنغافورة لديها بوابات خارج الحكومة بروابط محددة للسلطات الحكومية . وبوابة أستراليا غير حكومية وغير ربحية ومملوكة لأعضائها ، لكن بوابة سنغافورة خاصة وربحية (الباب الثامن). تم تصميم الانظمة الفنية المركبة الأخرى بموقع آخر لدمج رقابات الحدود بعمليات الأعمال بأسلوب أكثر إحاطة .في بعض الحالات صارت الشراكة بين القطاع العام والخاص معتبرة - لا يمكن أن تظل الترتيبات التي تقود السياسة العامة لأن تلعب دورها المطلوب . منذ أن كانت سياسة الوظائف السياسية التنظيمية حقاً خارج رقابة الحكومة وعليه لا ينبغي عليها أن تكون راسخة في شراكة القطاع العام والخاص (رغماً عن أن البعض أقترح ربما تكون راسخة) .أينما كانت الإدارة قد وطنت نفسها في هذا المجال وزادت التعاون العالمي منها تدريجياً . في كثير من الاحيان تنقص مؤيدى الاصلاح الرؤية والوقت والموارد التي تحتاجها لاعادة هندسة العمليات . عادة تحتاج إعادة الهندسة هذه إلى خلق روابط إلكترونية جديدة عبر السلطات . وتتم متابعتها بتطهير وإرسال البيانات . فتكون شروط التمويل والتوقيت مضمنة تماماً مثل شروط وضع الأولوية (لتسكين الموارد العامة النادرة) والتمويل المساعد للتطوير . أي منهج متكامل لإصلاح الحدود ايا كان تطورها سوف يبقى على أنظمة الرقابة المتفق عليها لكفافتها ، وأيضاً العمليات التي تغطي مصالح كل السلطات المعنية .أينما كان هناك نقطة مركزية واحدة ، يجب أن تكون الترتيبات العالمية مسجلة رسمياً .اعتماداً على كل إدارة للعملاء ودورها على الحدود . قد تمتد الترتيبات من حالة لمبادئ العمليات الحدودية إلى ترتيبات مستوى الخدمة المفصلة .

الاستنتاج : .

بدون تفصيل كل الذي يحتاجه التغيير الإداري ، وضح هذا الباب إطاراً للإصلاح وتم اقتراح عمليات أعمال محددة ركزت على الاستراتيجيات والفلسفات والتي قادت المؤسسات التي تم إصلاحها بنجاح والتي تحاول التعرف على ما تم عمله وما لم يتم . مثلاً قد يقع الضباط والذين رغماً عن نواياهم الطيبة ، في شرك . ويكون للمؤسسات مشاكل متباينة اعتماداً على حالاتهم . لكن يحق للإصلاحيين أن يتساءلوا ما الذي يمكن عمله بعد ذلك؟ ينبغي أن تشير الخطة السابقة باتجاه طريق لحلول عملية .

ملاحظات : .

1. تبقى مناقشة تكوين سلطات الإيرادات (De.Wulf) ذات فائدة في ويمكن الوصول إليها غير تلك التي في أمور التفاصيل الأخرى .
2. أنظر القراءات التي تم اعتمادها كمراجع في De.Wulf (2005) و Taliercio (2003).
3. في كل الترتيبات التي تم وضعها هنا لتكامل الضرائب والجمارك في إدارة إيرادية واحدة ، فان قسم الجمارك في الإدارة الجديدة يكون مضمناً في أي تحصيل للإيرادات وإدارة الحدود . والوظيفتان لم تكونا منفصلتان أثناء عملية الدمج . يمكن أن تحدث مناقشات مؤيدة لهذا الاستمرار وأخرى ضده ضعفي وظيفته معتمدة على نتائج تحصيل الإيرادات (بعضها يركز على كفاءته والبعض الآخر على فعاليته) . كيفما ، لم تكن أي من تلك المناقشات ملائمة لإدارة الحدود أولمفاهيم إدارة الحدود .
4. نظرية ماسلو المألوفة تقول : ينظر الناس أولاً لحاجاتهم الأساسية.
5. يمكن الحصول على كل أدوات منظمة الجمارك العالمية والتي تتعلق بالنزاهة من موقع منظمة الجمارك العالمية .

6. بدأت أوكرانيا عملية تحديث لجماركها مع هذا التغيير في عمليات ميناء أوديسا ، أدرك العملاء أن كل مناديب الوكالة في موقع واحد مشترك وليس عليهم أن يذهبوا من وكالة إلى أخرى .

الباب الثالث عشر:

المعايير غير التعريفية: .: الاثر والتنظيم و التسهيل التجاري . :

Olivier Cadot , Maryla Maliszewska, and Seastian Saaz

مثلما تكشف عمليتي المد والجزر الصخور في قاع البحر ، فإن التخفيض المتزايد للتعريفية حالياً (حوالي 5% للدول الصناعية و 10 - 20% لغالبية الدول النامية) كشف عن معوقات أخرى مهمة للتجارة . بعض هذه المعوقات متأصلة في عملية التجارة عبر الحدود : التكاليف المعلوماتية و التعامل بالعملات واللغات الأجنبية ، وهكذا . هذه التكاليف التجارية الطبيعية كبيرة جدا . (قدر Anderson و Van Wincoop) أن الضريبة المعدلة المشتركة متكافئة عند 36% . كيفما تاجر الآخرون بالسياسة . أدت هذه السياسة إلى معوقات غير تعريفية (معوقات التجارة غير التعريفية) وتتعدد بصورة كبيرة في طبيعتها ، من النظم التي تعالج ظاهرياً المسائل المحلية (مثلا الصحة العامة) . لكن لها اثر عرضي على التجارة . مثلاً التخليص الجمركي للإجراءات الجمركية المحددة والتي تزيد التكاليف بسبب الأسلوب الذي يتم تطبيقه على الأرض .

يعتبر تقليل هذه المعوقات غير التعريفية قسماً من بنود التسهيل التجاري والتي تهدف لتقليل تكاليف التجارة الكلية . أكتسب هذا البند والرابط بين التسهيل التجاري والمعوقات غير التعريفية أهمية مع لفاق شنغهاي للتعاون الاقتصادي لآسيا والباسفيكى والتي تعهدت بتقليل التكاليف التجارية بنسبة 5% للسنوات الخمس القادمة . وهي الآن أيضاً في لب جدول أعماله .

على الرغم من هذا الأدب الضخم فإن تعريف المعوقات غير التعريفية ، وقياس تأثيرها على التجارة أنها ما زالت علماً غامضاً جداً . ركزت المحاولات الباكرة على قياس تأثير المعوقات غير التعريفية على أجهزة السياسة المعروفة مثل القيود الكمية والموانع . كيفما ، فإن استخدام أساليب القياس القديم قد انحسرت بصورة كبيرة ، فضلا عن المفاوضات التي تمت سريعا وكذلك المجالات متعددة الجوانب التي تمت تقويتها . هناك مقاييس جديدة على مدى أوسع ، تشمل قانون المنشأ و احتياجات القابلية للتقصي و مقاييس المنتج الصحية و لوائح كل الأصناف . والتي تم نشرها لتشكيكة من الأسباب ، معظمها لزيادة السلامة للمستهلك . فى كثير من الأحيان أنها ليست دائما لديها ارادة واضحة ، اكتسب المصطلح معايير التجارة غير التعريفية قبولاً لتصميم هذه المقاييس بدون أي مفهوم انتقاصي المرتبط بالمصطلح معيقات التجارة غير التعريفية . التسمية شيء واحد لتقيس الآخر .

يطمح المحللون للتعرف على معايير التجارة غير التعريفية و لقياس تأثيرها على التجارة ، واقتروا مدى من المناهج تمت مراجعتها باختصار أدناه . الا أحد بلا عيوب وتبقى صعوبات عديدة .

ولتنمية انسياب بنود معيقات التجارة غير التعريفية ، يحتاج صانعو القرار لصورة واضحة ومعقولة عن ماهية معيقات التجارة غير التعريفية السائدة ، وكيف يمكن أن تقيم تأثير معيقات التجارة غير التعريفية نوعياً على التجارة ؟ وما هي المجالات متعددة الجوانب والإقليمية والوطنية والموجودة قبلاً لتحتوي تأثيرات منع التجارة على معيقات التجارة غير التعريفية ؟.

تتفاعل هذه الشروط الثلاثة في فهم أن البيانات على معايير التجارة غير التعريفية يمكن أن تكون ذات أهمية في فرص المجالات الموجودة والمفاوضات المستهدفة لتحرير التجارة

. هذا الباب يأخذ مخزوناً من المعرفة الحالية مع مراعاة هذه الأسئلة . ويمكن استعراض نتائجها هنا : .

- بين الثلث والثلثين من البضائع التجارية تتأثر بواحد أو أكثر من المعايير غير التعريفية ، مع المقاييس الفنية والتي تظهر في المسوحات ككل سائدة أكثر وأكثر صعوبة للامتثال بها .

- اقترحت تقديرات مكافئات الضريبة المعدلة لمعايير التجارة غير التعريفية مستويات مقارنة تقريباً للتعريفات . 5% - 10% في المتوسط في القمم الأساسية . تم اقتراح تقديرات لتأثير معايير التجارة غير التعريفية على انسياب التجارة . يمكن للانسجام وإتفاقيات الاعتراف المتبادل أن تقدم مكاسب حقيقية في التجارة ، خاصة للشركات الصغيرة وبالالتزام حقيقي وتكاليف المعلومات .

- تقدم قوانين منظمة التجارة لعالمية معياراً متفق عليه لقبولية معايير التجارة غير التعريفية ، تساعد الحكومات لإقناع شركائها التجاريين لوضع معايير التجارة غير التعريفية في التزام قانوني ، ولتقدم أساس ووضع مفاوضات إلى حد بعيد للأسواق المفتوحة . تحتاج هذه القوانين لمعاملات من دون تمييز وتسمح للحكومات الأعضاء لتحصل على كيفية مستوى من الحماية الذي ترغبه . لكن تحتاجها لمقابلة حالات معينة . يجب أن تكون اللوائح ضرورية لتحقيق هدف السياسة القانوني ، لا المعوقات التي تضع قناعاً على التجارة أو المعوقات المقيدة للتجارة بشكل غير ضروري . أينما تقف قوانين منظمة التجارة العالمية . تبدأ المفاوضات ؛ الحكومات متعهدة بصورة أعلى من مستويات منظمة التجارة العالمية في المجال في إتفاقيات التجارة الإقليمية خلال الترتيبات الثنائية ولديها معايير تجارة غير تعريفية محررة من طرف واحد عندما ترى هذا الفعل كما يكون في المصلحة الاقتصادية الوطنية .

تم تنظيم الباب فى ثلاثة أقسام رئيسية :-

- القسم الأول أدناه يناقش التعريف و التعرف على معايير التجارة غير التعريفية والطرق لتحديد تأثيرها .

- القسم الثانى هو القسم الذى يختبر مجالات منظمة التجارة العالمية كالدوافع لأنسياب معايير التجارة غير التعريفية على المستويات الإقليمية والوطنية .

- القسم الأخير يقدم النتائج والتوصيات .

تعريف المعايير غير التعريفية وقياس تأثيراتها على التجارة :-

نتطلع لمعرفة وكشف المعايير غير التعريفية لأسباب محددة : للفهم الأفضل للمعايير التى أزاحت أو حلت محل التعريفات وفهم أين يكون المجال ذا فائدة للمعايير غير التعريفية . وتكون التعريفات واضحة ويمكن ملاحظتها مباشرة ومعدة بشكل واضح لتؤثر على التجارة . لكن معايير التجارة غير التعريفية هى معايير تنظيمية والتى تؤثر على التجارة حتى بدون قصد وأيا كان غرضها . وعليه ، سواء كان النص التنظيمي أن يتأهل كمعايير للتجارة غير التعريفية أم لا فهو يعتمد على تأثيراته التجارية . ووفقاً لذلك فإن معايير التجارة غير التعريفية يمكن تعريفها كنصوص تنظيمية وهى إما أن تخلق فلق بين الأسعار المحلية والخارجية أو تؤثر على انسياب التجارة .

أضاف بلدوين بعداً معيارياً بتعريفه معايير التجارة غير التعريفية " أي معيار (خاصاً أم عاماً) والذي يتسبب في أن تكون البضائع والخدمات التي يتاجر بها عالمياً أن يتم تخصيصها بهذه الطريقة لتقليل الدخل الحقيقي المتوقع .

كيفما، يكون تقديم اعتبارات معيارية مصدراً للتعقيد فضلاً عن التوضيح . مثلاً قد

تستخدم معايير التجارة غير التعريفية لتصحيح فشل الأسواق والتي بصورة أخرى تقلل الرفاهية

وليس الدخل . لذا تنتظر في تأثيرات تقليل دخولها والتي قد تقترح بطريقة خاطئة أنها غير مرغوب فيها . وتكون التعريفات التي بنيت على السعر أو الكمية أقل مساعدة لسوء الفهم .

والحاجة لتعريف عالمي مقبول أزهرت تصنيفات لغرض ما بالذات .أخذ(بلدوين

1970مثلاً) و لاورد و فسنا ر 1991 : الهدف والاث ر كمفتاح لمعايير تعريفاتهم ايضا

طورت منظمة التجارة العالمية و معايير التجارة غير التعريفية مصطلحات للأغراض

التفاوضية . تم إعادة صياغة منظمة التجارة العالمية على مستوى واسع كما في جدول 13.1.

تم بوضوح كبير تقييد مدى معايير التجارة غير التعريفية من قبل تصنيف منظمة

التجارة العالمية ويضم الكثير وراء مقاييس الحدود مثلاً : مشاركة الحكومة في التجارة " فئة 1

" تضم مدى واسع من المقاييس و شاملة وجود المشاريع المملوكة للدولة و تنظيمات تسويق

القناة الواحدة ، وهكذا .

تصنيف المعايير غير التعريفية من قبل دخول السوق غير الزراعية لمنظمة التجارة

العالمية .

1. مشاركة الحكومة في التجارة .

2. الجمارك وإجراءات الدخول الإدارية .

3. معايير الصحة والصحة النباتية .

4. المعوقات للتجارة .

5. التغييرات المحددة والعقبات الكمية .

6. رسوم وأجور الوارد .

7. أخرى (حماية الملكية الفكرية) .

تصنيف المعايير غير التعريفية بناء على مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد 2009).

يحتوي التصنيف الذي تم تبنيه المعايير غير التعريفية في عام 2009 من قبل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) على الفئات التالية على مستوى واسع (الحرف الأول في الرمز لكل فئة) :

- A : مقاييس الصحة والصحة النباتية .
- B: المعوقات الفنية للتجارة.
- C : التفتيش قبل الشحن والشكليات الأخرى .
- D: معايير الرقابة على الأسعار.
- E : الرخص و الحصص و الموانع ومعايير الرقابة الكمية الأخرى .
- F: الأجور و الضرائب والحواجز غير التعريفية الأخرى .
- G: المعايير المالية .
- H : معايير معاداة التنافس .
- I: معايير التجارة المتعلقة بالاستثمار .
- J: عقبات التوزيع .
- K:عقبات ما بعد البيع .
- L : الإعانات المالية (باستبعاد إعانات صادر معينة المصنفة تحت PO00 أدناه) .
- M: عقبات الاقتناء الحكومية .
- N: الملكية الفكرية .
- O:قاعدة المنشأ .
- P: المعايير المتعلقة بالصادر .

المصدر. المؤلفين

وضع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) في عام 1994 تصنيفاً تم استخدامه بصورة واسعة منذ ذلك الحين لأنه يتخفي وراء الترميز في نظام التحليل والمعلومات التجارية ، والتي تدون بيانات المعايير التعريفية وغير التعريفية في داخل قسم الإحصاء في الأمم المتحدة ، كيفما صار ترميز مؤتمر الامم المتحدة للتجارة و التنمية (أونكتاد) في عام 1994م مهجوراً لسببين : .

أولاً : أبرزت معايير الطريقة القديمة عقبات الحجر الصحي ، وما شابههما والتي أنتهت بصورة كبيرة .

ثانياً : أنها مجمعة في كثير من الفئات العامة والمهمة الآن . كمعايير الإنتاج . في عام 2006 بدأت مجموعة من الشخصيات البارزة في مؤتمر الامم المتحدة للتجارة و التنمية (أونكتاد) تعمل على المعوقات غير الجمركية ، أكثر خصوصية لتدوين أشكال جديدة تم أخذها بواسطة معايير التجارة غير التعريفية وقريبة من منظمة التجارة العالمية . تم تبني التصنيف الجديد في العام 2009 ومعرض على مستوى أوسع من التجميع (حرف واحد) (في جدول 13.2) .

قدم التصنيف الجديد تجمعاً أفضل لمعايير التجارة غير التعريفية في حرف واحد ورقم واحد (64 صنف) ، حرف واحد ورقمين (121 صنف) . أو في حالات خاصة حرف واحد وثلاثة أرقام .

وهي تغطي مجال واسع من المعايير سيكون بعضها أكثر وضوحاً وراء الحدود (مثلاً المعايير المناوبة للتنافسية والتي تشمل معايير سرية مثل التأمين الإجباري) . لم يكن التصنيف الجديد قد تم استخدامه بصورة واسعة وهناك بعض الغموض الذي يحتاج للتعامل

معه . ومع ذلك يوفر أساس لموجة جديدة من تجميع بيانات معايير التجارة غير التعريفية لتقليل العوائق.

وقد اضطلعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أيضاً بالعمل في هذه المسألة . مما يقود لتصنيف منفصل تم وضعه في ورقة ذات تأثير بواسطة استرن و ديردوف (1998) يشابه تصنيف منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية هذا بصورة عادلة لذاك الذي (لأونكتاد) ، لكن تصنيف منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية يشمل معايير الاستثمار والتكتلات مع ضريبة وارد إضافية لكل الأنواع بمعايير حماية قارية (ضد الإغراق - الواجبات الموازية ، وسائل الحماية) .

مصادر البيانات : .

تمثل قاعدة بيانات أونكتاد المصدر الأساسي للبيانات في معايير التجارة غير التعريفية والتي تتم إدارتها من قبل إدارة متعددة من المنظمات ، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية و منظمة الزراعة و الأغذية العالمية وغرفة التجارة الدولية وصندوق النقد الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الدولية وأونكتاد و منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي . تصمم بيانات استرين على معلومات يتم توفيرها بواسطة الحكومات و تلتقي بقاعدة بيانات معايير التجارة غير التعريفية ومنظمة التجارة العالمية والمعلومات التي يتم تجميعها بواسطة الإدارات الإقليمية (مثلاً SAARC , ACADI , SIECA) على طول مع بنوك التنمية الإقليمية مثل بنك التنمية الأمريكي العالمي .

لم تكن التغطية مكتملة أبداً في استرينز ركز تصنيفها نسبياً على نطاق ضيق من المعايير ، وأيضاً بتركيز ضمني محدود على الأجهزة التي يغطيها ، وتأتي التقارير الحكومية مصادفة دائماً (أنظر 2009, de Melo and Carrere de للتفاصيل) . أكثر من 165 دولة والتي تكون الإحصاءات التجارية على قاعدة بيانات كومتريد ، يوجد حوالي 100 فقط لديها

مداخل معايير التجارة غير التعريفية ، والمداخل أساساً لـ 01 - 2000 ، بالرغم من أن البعض أخذ مكانه حديثاً . والجهد الرئيسي الذي تم بواسطة فريق الدعم متعدد الإدارات لأونكتاد ، فى سعيه يطمح إلى اليوم في بيانات من عدد من الدول الممتدة . اعتمد الجهد في جمع البيانات على التصنيف الجديد لأونكتاد بدلاً من الاعتماد على التقارير الحكومية . وتطمح لجان أونكتاد الاستشارية في الحصول على معلومات معايير التجارة غير التعريفية من السلطات الوطنية و الإدارات الإقليمية و اتحادات الموردين والغرف التجارية ومصادر القطاع الخاص الأخرى . من المتوقع ان يؤدي بناء القدرة بمرور الوقت إلى نظام التغذية الذاتية لتجميع البيانات على المستوى القومي والإقليمي .

توفر مسوحات الموردين والمصدرين مصدراً مهماً لبيانات نوعية هامة عن معايير التجارة غير التعريفية . مثلاً أجرى البنك الدولي (2008) مقابلات للمصدرين والمسؤولين الحكوميين في 13 دولة في آسيا وأمريكا اللاتينية وأجرى نفس المقابلات في شرق أفريقيا (البنك الدولي 2008) .

تفاوتت التغطيات بصورة ملحوظة عبر الدول ، كما يعمل التوازن بين معلومات القطاع العام والخاص .

خلاصة ، طور البنك الدولي مؤشرين لمكونات محددة لتكاليف التجارة : .

- مشاريع الأعمال العاملة (أنظر <http://www.doingbusiness.org>) تقيس تكلفة التمويل لاستيراد أو تصدير حاويات 20 قدم (البنك الدولي 2009) . ص 49؛ Digankov , Freund and pham 2006) .

- مؤشر الأداء اللوجستي (<http://www.worldbank.org/pli>) يقيس البنية التحتية والبيئة التنظيمية (والتي تعمل فيها السلاسل اللوجستية) ، معتمدة على بيانات المسح من وكلاء الشحن العالمي والناقلون ، بمقياس مباشر لبعض المؤشرات الكمية .

- صممت هذه المؤشرات بصورة رئيسية لرفع الوعي السياسي في تشريعات التسهيل التجاري . ينبغي ممارسة الحذر في استخدام التشريعات للتحليل الأحصائي الدقيق جداً .
- معايير السقوط وتأثيرها : .

أنه من الاستهانة أن تقول أن معدلات التغطية والمقابلات القيمة وبصورة عامة و تقديرات تأثير معايير التجارة غير التعرفية على التجارة تتفاوت وبصورة ملحوظة عبر الدراسات ، مما يجعل من الصعوبة أن يتم تصميم النتائج بشكل كامل . مع ذلك يمكن أن تحدث عدد من الملاحظات : .

أولاً : تؤثر معايير التجارة غير التعرفية على نصيب كبير جداً من الواردات ، تكون المعايير والتعليمات الفنية الشكل الرئيسي لمعايير التجارة غير التعرفية . بينت الدراسات التي تمت مراجعتها أن معدلات التغطية تتراوح بين 3/1 و 3/2 من الواردات (34% لواردات الدول الصناعية من الدول النامية وفقاً لـ Noguees , Olechowski , Winters 1986 ؛ بنسبة 57% في عينة Kee, Nicita , Olarrega (2009) . علاوة على ذلك واحدة من النتائج الأكثر إثارة تأتي من العمل الجديد (مثلاً أنظر Fantagne , Disder و Mimouni (2008) انه انتشار معايير الانتاج في تجارة الأغذية الزراعية . . وخضوعاً للتحذيرات التي تمت مناقشتها في الجزء السابق ، اقترحت نتائج المسح التي أجراها مركز التجارة العالمي أن العقبات الفنية (خاصة المعايير) أنها منتشرة فقط في مجال واسع من المنتجات والغايات . وعليه تبدو المعايير واللوائح الفنية لديها عقبات كمية ملغاة كشكل رئيسي من معايير التجارة غير التعرفية .

ثانياً : كما لشدة معايير التجارة غير التعرفية ، بين أن المتوسط الكلي المقدر للمقابلات القيمة هو 5% - 10% ، مع قمم كبيرة أعلى من القمم التعرفية ، Kee, Nicita .

Olarreage (2009). يجد أن المتوسط 9.2% (بسيط) و 7.8% (الميزان التجاري) عبر تراجعات 4.545 منتج محددة. هذه التقديرات منخفضة بعض الشيء عن تلك التي ل (Bradford 2003)، والذي وجد أن متوسط مكافئات الضريبة المعدلة يتراوح من 7.8% (كندا) إلى 28% (المملكة المتحدة). إلى 52% (اليابان). وإذا أزيلت المنتجات التي بدون معايير التجارة غير التعريفية تفقر المقابلات القيمة إلى 39.8% و 22.7% على التوالي في 2009 Nicita, Kee, Olarreaga هذه الطلبات العالية من الأهمية مقارنة بتلك التي تم اكتسابها باستخدام سعر اعتمد على منهجيات من قبل Andria Mananjara وآخرين 2004. رغباً عن أن تقديرات الفرد تتفاوت بصورة ملحوظة: مثلاً وجد Andriamananjara وآخرين 2004 أن متوسط المقابل القيمي يعادل 73% للملابس مقابل 20% في 2009 Kee, Nicita, Olarreage. أيضاً لاحظ Kee, Nicita, Olarreaga 2009 أن معايير التجارة غير التعريفية مكافئات الضريبة المعدلة و التعريفات المختلفة تميل لزيادة مستوى الدخل و تعكس ثبات معايير التجارة غير التعريفية الزراعية في الدول الغنية .

يتم توفير الاختيار الحقيقي بالمسوحات الحديثة في تكاليف التجارة غير التعريفية . بين الدول العربية والتي أعادت بأن المقابل القيمي يتراوح بين 2% - 11% ، بمتوسط 6% (Zarrouk, Hoekman, 2009) .

أثر تخفيض التقديرات التجارية لمعايير التجارة غير التعريفية أنها متسقة وبصورة كبيرة مع هذه المقابلات القيمة . باستخدام قانون الكثافة ، وجد Nicita, Hoekman 2008 أن المرونة التجارية لمعايير التجارة غير التعريفية تتراوح بين 1/2 دلالة على أن قطع المقابلات القيمة لمعايير التجارة غير التعريفية في المنتصف من 10% - 5% سوف تدعم التجارة بنسبة 2% - 3%. وجدت الدراسات التي تمت أن المعايير واللوائح

الفنية لديها تأثير هام وبصورة خاصة على التجارة . وجد Wilson , Otsuki,Chen(2006) أنه باستخدام قانون الكثافة أن المعايير لها تأثير قوي على صادرات الدولة النامية وأن إجراءات التفتيش والفحص تقلل الصادر بنسبة 9% و 3% على التوالي . يبدو المدخل للمعلومات المنشورة عن المعايير كمفتاح ، وكمعوقات معلوماتية بنفسها وتقلل التجارة بنسبة 18% بينما الشركات برؤوس الأموال الأجنبية فهي كبرى الشركات بمدخل أفضل للمعلومات فهذه يقل تأثيرها .

أخيراً ، تسبب المعايير غير المتناسقة خللاً في الميزان الاقتصادي للمصدرين ، وتقلل فرص إمكانية الدخول في الأسواق الأجنبية (بالإضافة لتقليل الحجم المشروط في الدخول) .

أيضاً وجد (Wilson , Shepherd ,Gubala 2007) . أنه حدث تقليل لتأثير منع التجارة على المعايير عندما تكون المعايير متسقة . تم تأكيد هذه النتائج بواسطة Baller (2007) حيث وجد أن إتفاقية الاعتراف المتبادل لها تأثير إيجابي قوي على كل من الاحتمالية والتي عن طريقها تحدث التجارة الثنائية وعلى حجمها .

تكون نتائج السياسة المنبثقة من هذا القسم من العمل واضحة بصورة كبيرة للمعايير المتعلقة بمعايير التجارة غير التعريفية تأثير حقيقي على التجارة و أمر تكاليف الالتزام والتناسق وإتفاقية الاعتراف المتبادل التي تقلل تلك التكاليف بدون أدنى ضرورة بانخفاض مضمون التدابير . يمكن أن يكون لهل تأثيرعلى انسياب التجارة .

كانت النتائج مشابهة للتسهيل التجاري . قدر Djankov,Freund, Pham(2006) أن تأخير الشحن ليوم واحد للصادر يعني تقليل في التجارة على الأقل بنسبة 1% و 7% إذا كان الصادر منتجات زراعية .

قدر Otsuki , Wilson ,Mann أن التغيرات الكاذبة في انسياب التجارة وسط أعضاء اقتصاديات منظمة التعاون الاقتصادي الباسفيكي الآسيوي (أبيك) لتحسين الكفاءة في استخدام الموانئ و البيئة الجمركية و استخدام أدوات الأعمال الإلكترونية ومعايير تناسق تنظيمية محددة على الحدود (بيئة تنظيمية) .

أيضا قدر Mann و Wilson و Otsuki أن دمج هذه المعايير سوف ينتج إزياداً ملحوظاً في التجارة بنسبة 21% (254 بليون جنيه استرليني) في منطقة التعاون الاقتصادي الباسفيكي الآسيوي . والمعايير التي لها تأثيرات كبيرة تلك التي تتعلق بكفاءة المواني والبيئة التنظيمية . في الواقع لاحظ Van Tongeren , Vanmejl, Francois (2003) أن معايير التسهيل التجاري تجلب وبصورة نموذجية فوائد عالية أكثر من أغلب المعايير التي تتم مناقشتها حالياً في مفاوضات دخول السوق في جولة الدوحة .

مجالات منظمة التجارة العالمية على المعايير غير التعريفية :

تكون معايير التجارة غير التعريفية حاضرة ضمن إطار تم إنشاؤه من قبل قوانين النظام التجاري ، وتشمل قوانين إتفاقية منظمة التجارة العالمية المتعددة الجوانب . وأيضاً بما فيها القوانين التي تم الإتفاق عليها في المفاوضات الثنائية أو الجماعية . يناقش القسم التالي هذه القوانين ومدى إرتباطها بالتحليل التجريبي لمعايير التجارة غير التعريفية وتأثيراتها .

توفر التشريعات القانونية أساس معياري متفق عليه لقبول معايير التجارة غير التعريفية . بوصفها لبعض معايير التجارة غير التعريفية بغير قانونية بتعريفها والتي تكون الحكومة ملزمة بمعالجتها والتي يكون لشركائها التجاريين الحق في الشكوى ضدها . بالمقابل ، حيث لا توصف معايير التجارة غير التعريفية بغير القانونية دون القوانين ، الشركاء التجاريين وأصحاب المصلحة الذين يطمحون في عمل لتقليل تأثيرات التقليل

التجاري الخاصة بها يمكنهم الحصول عليها فقط في حالة موافقة الدول المستوردة . وعليه ، فإن القوانين ترسم الخط بين الأفعال التي يمكن أن يتوقعها الشركاء لتحرير الأفعال التي يجب مناقشتها والدفع بها في بعض الأشكال .

تحتاج هذه القوانين جوهرياً لمعاملة غير تمييزية وتسمح للحكومات الأعضاء بالمحافظة على مستوى الحماية الذي يرغبونه ، لكنهم لا يقفون عن المعاملة غير المميزة ويحتاجون أن تكون التنظيمات ضرورية لتنفيذ أهداف السياسة التشريعية وألا تكون معوقات مقنعة للتجارة أو بشكل غير ضروري مقيدة للتجارة . أينما تتوقف قوانين منظمة التجارة العالمية تبدأ المفاوضات ، تكون الحكومات متعدهة أكثر من مستويات منظمة التجارة العالمية للمجالات في الاتفاقيات التجارية المحلية وعبر الإتفاقيات الثنائية ولديها معايير التجارة غير التعريفية محررة من طرف واحد عندما ينظروا لهذا الفعل كما تكون عند المصلحة الاقتصادية الوطنية.

مجالات منظمة التجارة العالمية :-

كانت الاتفاقية العامة للتعرفة و التجارة (الجات) حتى عام 1979م قد حددت تشريعاتها الرئيسية للتنظيم لشيئين : .

- لا للتمييز ولا للحظر أو اعتراض الوارات . لكن تعرف الكتاب على قائمة قصيرة من السياسات التي قد تزيد من تحرير التجارة ، بعضها له صلة بشكل كبير بمعايير التجارة غير التعريفية . إتفاقية عام 1979م الخاصة بالمعوقات الفنية للتجارة (إتفاقية المعوقات الفنية للتجارة ؛ 1994 منظمة التجارة العالمية) توسعت مجالات الجات في اللوائح برمز متعدد والذي أضاف قوانين مؤثرة حتى على اللوائح غير التمييزية . وأخيراً بعد جولة أورغواي أصبحت إتفاقية منظمة التجارة العالمية معدلة لاتفاقية المعوقات الفنية للتجارة كإتفاقية جديدة عند تطبيق المعايير الصحية ومعايير الصحة النباتية .)

إتفاقية الصحة العامة والصحة النباتية) وبالذهاب بعيداً وراء الإتفاقيات المضادة للتمييز، توفر هاتان الإتفاقيتان مجال إضافي لمعايير التجارة غير التعريفية .

عدم التمييز والإتفاقية العامة للتعرفة و التجارة (الجات) : .

يكون عدم التمييز مركزياً للإتفاقية العامة للتعرفة والتجارة (الجات) . وبالنسبة للإتفاقية التعرفة متعددة الأطراف ، تضم الإتفاقية العامة للتعرفة و التجارة (الجات) أيضاً التزامات غير تعريفية صممت لتؤمن التزامات التعرفة المنفق عليها وأن تعمم فائدتها لكل أعضاء الإتفاقية العامة للتعرفة و التجارة (الجات) على أساس المصلحة الوطنية . تطبق هذه الإلتزامات غير التعريفية الآن لكل أعضاء منظمة التجارة العالمية من خلال إندماج الإتفاقية العامة للتعرفة و التجارة(الجات) في إتفاقية منظمة التجارة العالمية .

لأنه يمكن للضرائب الداخلية التمييزية أو اللوائح أن تلغي أي فوائد للإلتزام التعريفي ، الإتفاقية العامة للتعرفة و التجارة (الجات) : المادة 1.111 تقر بمبدأ أن الضرائب الداخلية و الأجور واللوائح ينبغي ألا تطبق على السلع الواردة أو المحلية لحماية الإنتاج المحلي ،المادة 2.111 تمنع فرض ضرائب داخلية على السلع المستوردة أو أعلى من تلك المفروضة على السلع المحلية.المادة 4.111 تتطلب أن تعامل السلع المستوردة معاملة متوافقة مع تلك التي للسلع المحلية الاصل مع مراعاة كل القوانين و اللوائح والاحتياجات التي تؤثر على البيع الداخلي و عروض البيع و الشراء و النقل أو الاستخدام . (منظمة التجارة العالمية ، 1986 . ص 6) .

برغم أن لجنة الإتفاقية العامة للتعرفة و التجارة (الجات) وصفتها في عام 1958 عند كتابة المادة 4.111 كان هدف كاتبها الإتفاقية بصورة واضحة هو أن يتم معاملة السلع المستوردة بنفس طريقة معاملة السلع المحلية إذا كان تم تخليصها عبر الجمارك . مع ذلك سوف تمنح حماية بصورة غير مباشرة .(الجات 1959 - ص 6). علاوة على ذلك منذ شرط

الجات الأكثر تفضيلاً لرسوم الحدود (المادة 1:1) أيضاً ينطبق على الضرائب المحلية واللوائح . يجب على أعضاء منظمة التجارة العالمية تطبيق نفس اللوائح على السلع الواردة من أي مصدر من أعضاء منظمة التجارة العالمية . في المادة 4.111 في تفسير قرارات تسوية النزاعات ، أوضحت لجان الجات أن نطاق هذا الشرط واسع جداً بالفعل . وبناءً على لجنة 1958 ، هدف كاتبو المادة للتغطية في الفقرة 4 ليست القوانين واللوائح فقط والتي أحكمت ظروف البيع والشراء مباشرة ، بل أيضاً أي قوانين ولوائح والتي قد تؤثر بصورة عكسية وتغير ظروف المنافسة بين السلع الواردة والمحلية في السوق المحلي . (الجات 1959 ، ص 60) . أوضحت اللجان في القرارات الأخيرة أن هذه الحاجة غير التمييزية لديها نطاق واسع جداً للتطبيق ، مثلاً للوائح الفنية و الفوائد الحكومية و ممارسات البيع للمشروعات المملوكة للدولة و لوائح نوعية المنتج أو مكوناته ومعايير تثبيت استخدام منتج معين و لوائح التعريف و أجر الشحن للحكومة أو الخدمات البريدية .

من حيث المبدأ ، أن التأثيرات التجارية بالنسبة لمعايير التجارة غير التعريفية ، ليست لها أهمية في تحديد فيما إذا كانت معايير التجارة غير التعريفية تنتهك مبدأ عدم التمييز في الجات - ينبغي أن تعتبر التأثيرات التجارية من معايير التجارة غير التعريفية لا علاقة لها بالموضوع .

منذ العام 1949م تم الاعتراف بأن أي ضرائب عالية على السلع المستوردة تنتهك المادة 111 حتى أن لم يكن هناك تلف واضح أوحى إذا لم يكن هناك التزامات تعريفية على السلعة موضع السؤال . كما وجدت لجنة الجات 1987 ، فإن منع التمييز الضريبي بين نفس السلع لم يحمي التوقعات بشأن أي حجم تجارة خاصة ، لكن فقط توقعات عن علاقة تنافسية بين السلع المستوردة والمحلية (منظمة التجارة العالمية 1995 . ص 128) .

لكن ما إذا كانت اللوائح أو الضرائب تعامل الواردات بصورة أقل تفضيلية بدون تمييز واضح بين نفس السلع ؟ : في الواقع واجه عدم التمييز في مثل هذه النزاعات نظام تسوية النزاعات في منظمة التجارة العالمية بمهمة التمييزين من جانب واحد و المشروعات التنظيمية المحلية التي وضعت بصورة واضحة لعدم التمييز ، ومن الجانب الآخر وضعت المشروعات المحلية بعض الأعراض الأخرى التي لها تأثير سلبي غير مقصود على السلع المستوردة .

قامت لجان منظمة التجارة العالمية وجهات استئناف منظمة التجارة العالمية بحل هذا اللغز بالرسم على المبدأ في المادة 1.111 أنه لا ينبغي تطبيق الضرائب واللوائح من أجل حماية الإنتاج المحلي .

وقد أتفقوا على أنه يجب أن تفسر الشروط على المعاملة الوطنية في المادة 2-111 و 4-111 على ضوء هذا المبدأ . وعليه فإن الحكم على الضرائب المختلفة لسلعتين واللجان تتافسان بعضهما البعض . فإنه سوف تجد لجان منظمة التجارة العالمية إنتهاك للمادة 2-111 إذا كان التصميم و أسلوب البناء و كشف الهيكل لمعايير الضرائب والتي توضح أنها تم تطبيقها لكي تحمي الإنتاج المحلي .(منظمة التجارة العالمية 1996 – فقرة 29) .

لا يمثل منهج منظمة التجارة العالمية للتمييز في الواقع مجرد السماح للتأثيرات التجارية من خلال الباب الخلفي ، المذهب الأرثوذكسي الذي وحتى إذا لم يكن هناك تجارة ، ينتهك التمييز اللوائح والتي تبقى صالحة الآن كما 1949م . توضح القرارات المشار إليها أعلاه ذلك ببساطة أنه عندما تكون اللائحة أو الضريبة لا تميز بشكل واضح الواردات وسيظهر المزيد من المرونة إذا كان الغرض الذي يمكن إثباته هو دفع بعض الأهداف غير التجارية .

استثناءات : .

أيضاً تتضمن الجات قائمة من الاستثناءات في المادة xx والتي تسمح للحكومة بالمحافظة على المعايير التي تنتهك بشكل أو آخر اللوائح الإيجابية للجات - مثلاً المعايير التي تميز ضد أو بين الواردات أو التي تحظر استيراد السلع . تسمح استثناءات المادة xx للإجراءات الضرورية أو المتعلقة بسياسات معينة - مثلاً ، الإجراءات الضرورية لحماية الإنسان و الحيوان أو الحياة النباتية أو الصحة و إجراءات ضرورية لحماية الأخلاق العامة و الإجراءات الضرورية لتأمين الالتزام ، بصورة أخرى قوانين ولوائح الجات الثابتة و الإجراءات المتعلقة بالمحافظة على الموارد الطبيعية إذا ما وضعت هذه الإجراءات بفعالية متقاطعة مع العقوبات التي تواجه الإنتاج المحلي أو الاستهلاك (منظمة التجارة العالمية 1986 . ص 37 ، 38) . ويتطلب النص الوارد في القائمة ألا تطبق التدابير قيد البحث والتي قد تشكل تمييزاً وبوسيلة تعسفية أو غير مبررة بين الدول التي تسود فيها نفس الظروف أو تقييد مقنع على التجارة العالمية . في أي نزاع يتحمل الطرف المدعي عبء المسؤولية فيما إذا كانت القوانين الإيجابية قد تم إنتهاكها . كيفما ، الاستثناءات هي الدفاع الإيجابي والتي تتحول فيها الأعباء إلى الطرف المدعى عليه (منظمة التجارة 1986 ، ص 37) .

وفقاً لذلك ، بالنسبة لمعايير التجارة غير التعريفية ، يجب عل الشريك التجاري أن يشرح إنتهاك اللائحة (مثل رفض المعاملة الوطنية) . ثم يجب على الدولة المستوردة ذلك الإجراء : تدرج الإنهيارات ضمن الأهداف السياسية المفهوسة في المادة xx : .

- لا تميز بشكل تعسفي بين الدول التي تتشابه فيها الظروف ، وأيضاً أن تأخذ في الحسبان الاختلافات ذات العلاقة .
- ليست بالشكل المقنع لمؤيدي الحماية .

- ترمز ثلاثة من هذه الاستثناءات للإجراءات الضرورية ، لكن ما هو الاستثناء الضروري ؟ تم استخدام منهج التوازن لتحليل لجان الضرورة . في حالة منظمة التجارة العالمية الرائدة في هذا التشريع فيما يختص بالنظام التمييزي الكوري للحوم المستوردة ، أنظر جهاز استئناف منظمة التجارة العالمية .
- يجب أن تكون إدعاءات الضرورة قد تم تقييمها حسب الظروف . من ناحية أخرى لاحظت أن هذه التقييمات دائما تشمل التوازن وتحقيقه لسلسلة من العناصر المتضمنة بصورة بارزة (منظمة التجارة العالمية 2001 ، ص 164) .
- المساهمة الفعلية التي أدلى بها التدبير لتحقيق الأهداف المعلنة ضمن المادة xx .
- أهمية الاهتمام المشترك أو القيم المحمية .
- أثر التدابير المقيدة للتجارة : .

يسعى جهاز منظمة التجارة العالمية للاستئناف في هذه الحالة و الحالات الاخرى في العلاقة بين التدبير والنهائية المتبعة والتي لا تساهم في تحقيق الأهداف ، لكنها الأقرب لأن تكون لا غنى عنها لتحقيق ذلك الهدف . يجب على الطرف الذي يطمح أن يشرح تدبيره أن يؤسس لهذا خلال الإثبات أو بيانات تؤسس بأن التدابير تساهم وبصورة فعلية لتحقيق الهدف المطلوب . أيضاً يحتاج تقييم ضرورة التدبير إلى تقييم أثاره المقيدة للتجارة أو على البيع أو توزيع الواردات وراء الحدود ، إذا كانت القضية تبرز وراء اللوائح التمييزية الحدودية . وكلما كانت التدابير غير التعريفية أقل تقييداً كلما كان من المرجح تبريرها حسب الضرورة . (منظمة التجارة العالمية 2009، الفقرات 305 - 310) لكنها لا يمكن أن تكون ضرورية لمعايير التجارة غير التعريفية لتخالف لوائح الجات إذا كان هناك سبب معقول ، سبيل الجات الثابت للحكومات لتحقيق نفس الهدف . أشارت لجنة الجات إلى هذا في الولايات المتحدة . قسم 337 في 1988 (الجات 1988) .

وقد تعرفت لجان أخرى لمنظمة التجارة العالمية على الحقيقة الأساسية لهذا المقترح .
في حالة اللحوم الكورية (منظمة التجارة العالمية . 2001) ومضاربة الولايات المتحدة (منظمة
التجارة العالمية . 2005) . أوضح جهاز الاستئناف أنه كما تقيم اللجنة الضرورة ، يجب أن
تختبر فيما إذا كان الطرف المدعى عليه أن يتوقع منه وبصورة معقولة أن يوظف تدبيراً بديلاً
متوافقاً مع منظمة التجارة العالمية أو أقل تضارباً معها وذلك لتحقيق الأهداف التي يسعى إليها
التدبير قيد البحث وقد لا يكون التدبير البديل متوفراً بصورة معقولة وإذا كان متوفراً بكل بساطة
على الطبيعة أو أن يفرض على الأعضاء مسؤولية غير ضرورية ، مثل التكاليف المحظورة أو
الصعوبات الفنية عند تطبيقها . علاوة على ذلك ، يجب أن يكون التدبير البديل هو المتوفر
بصورة معقولة أن يحفظ حق الطرف المدعى عليه ليحقق المستوى المطلوب من الحماية مع
مراعاة الأهداف المتوافقة مع المادة xx (Saez 2005) . حيث أنه على الطرف المدعي أن
يحدد التدبير البديل وعلى الطرف المدعى عليه مسؤولية أن يوضح أن التدبير غير متوافق مع
الجات وهو ضروري . (منظمة التجارة العالمية 2009 ، فقرة 319) .
ولتحديد فيما إذا كان هذا التدبير البديل حاضراً ، ومن ثم يجب على اللجنة أن تقيم
ثلاثة أشياء : .

- فيما إذا كان التدبير البديل عملياً من الناحية الاقتصادية والفنية .
 - فيما إذا كان التدبير البديل سيحقق نفس الأهداف كما التدبير الأصلي .
 - فيما إذا كان التدبير البديل أقل تقييداً للتجارة من التدبير الأصلي .
- إذا كان أي من هذه العناصر غير متوفراً ، يعتبر التدبير البديل غير متوافقاً مع
التزامات منظمة التجارة العالمية . هنا تكون المعلومات الاقتصادية على معايير التجارة غير
التعرفية ذات فائدة مباشرة في هذه القضية .

وراء عدم التمييزية : إتفاقيات الصحة العامة والصحة النباتية والمعيقات الفنية للتجارة : -

بينما كانت التعرفة العامة للتعرفة والتجارة (الجات) تحظر التمييز في الضرائب والأنظمة الداخلية ، كانت لوائح الجات تفرض ألا تحديات أيا كانت على الأهداف غير التمييزية للتدابير و الموضوع و الإشراف على السياسة أو المنهجية .وتبقى السيادة التنظيمية الحكومية هي العليا . ويمكن للحكومة أن تفرض نظام غير تمييزي يكون مسئولاً عن كل التجارة . مثلاً ، يجب أن تكون احتياجات كل السلع المعروضة للبيع مكتوبة بلغة الدولة المستوردة فقط ، أو يجب أن تكون مشحونة في الحاويات والتي تكون مدهونة بلون وردي .

تذهب إتفاقية الصحة العامة والصحة النباتية والمعيقات الفنية للتجارة وراء أنظمة الجات لتعالج أثر معايير التجارة غير التعرفية على التجارة حتى في الحالات التي تكون فيها معايير التجارة غير التعرفية غير تمييزية . تطورت إتفاقية الصحة العامة والصحة النباتية كجزء من حزمة جولة أورغواي للتجارة الزراعية . وتعالج نفس تأثير معايير التجارة غير التعرفية على تجارة المواد الغذائية وتطبق على التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية فقط، والتي هي نفس تأثيرات معايير التجارة غير التعرفية على الغذاء .

تقدم إتفاقية المعايير الفنية للتجارة مجالات ذات علاقة ولكن منفصلة والتي تطبق على كل المعايير الأخرى واللوائح الفنية وإجراءات تقييم المطابقة لكل المنتجات .

تقدم إتفاقية الصحة العامة والصحة النباتية (منظمة التجارة العالمية 1994) التبادل بين التجارة الحرة والسيادة التنظيمية بصورة أكثر وضوحاً .وتذكر أن لدى أعضاء منظمة التجارة العالمية الحق في الحصول على معايير إتفاقية الصحة العامة والصحة النباتية . لكنها تحتاج إلى أنه يجب أن تطبق هذه المعايير فقط إلى الحد الضروري لحماية الإنسان و الحيوان أو الحياة النباتية أو الصحية ، ويجب أن تؤسس هذه المعايير على أسس علمية والتي لم يتم الحصول عليها بدون إثبات الكفاءة العلمية (المادة 2.1 و 2.2) . فيما إذا كان الإثبات

العلمي الذي يدعم المعيار ضرورياً ونسبياً . فإن للأعضاء الحق في وضع المستوى الخاص للحماية الصحية والصحة النباتية ، لكن يجب لعمل ذلك أن تاخذ في الحسبان هدف تقليل تاثيرات التجارة السالبة (المادة 5.4) .

تواجه المادة 2.2 لإتفاقية المعينات الفنية للتجارة نفس التبادل في شروط مشابهة . فهي تحتاج أن يتأكد الأعضاء أن اللوائح الفنية غير جاهزة ، ولم يتم تبنيها أو لم يتم تطبيقها بنظرة إلى أو بأثر أو بخلق عقبات غير ضرورية للتجارة . من ناحية أخرى توضح أنه يجب ألا تكون النظم الفنية أكثر العقبات التجارية من الضرورة لتحقيق الأهداف القانونية وأن تأخذ في الحسبان مخاطر الإخفاق .

على خلاف مادة الجات xx والتي تم تحديدها لقائمة قصيرة لأعذار مقبولة مثل الأخلاق العامة و الصحة العامة ، تقدم المادة 2.2 لاتفاقية المعينات الفنية للتجارة قائمة تفسيرية مفتوحة لأهداف قانونية مقبولة .

تحض هذه الاحتياجات الضرورية لمنظمة الصحة العامة والصحة النباتية واتفاقية المعينات الفنية للتجارة الأعضاء لمعالجة المشاكل غير التجارية ، مثل سلامة المنتج و من خلال تقليل التجارة بدرجة أقل وتدبير أكثر كفاءة . وهكذا ، ينبغي أن تكون التكاليف من حيث التجارة المتأصلة في اللوائح واضحة بصورة أقل من الفوائد المتحصلة .

عضدت هذه الإتفاقيات الاستخدام الفعال للأجهزة التي تحدث تشوهات أقل من وجهة النظر الاقتصادية .

يندرج تحليل الضرورة ضمن إتفاقيات الصحة العامة والصحة النباتية والميعقات

الفنية للتجارة في نفس المجموعة من المواضيع لتحليل الضرورة في المادة xx : .

• مساهمة المعايير لتحقيق أهداف السياسة .

• قانونية وأهمية الهدف المتوخى .

• الأثر التقييدي للمعايير على التجارة . وتشمل الخيار الحكومي دون أن توظف البدائل المتوفرة بصورة معقولة والتي لها تقييداً أقل .

مع ذلك ، هناك اختلاف أساسي في أي نزاع يطبق المادة 2.2 و 5.4 او 5.6 (أو أي مجموعة من هذه المواد من إتفاقية الصحة العامة والصحة النباتية) لعدم تمييزية معايير إتفاقية الصحة العامة والصحة النباتية وفي أي نزاع يطبق المعوقات الفنية للتجارة المادة 2.2 لأي مقياس آخر - فإن الطرف المدعي يتحمل المسؤولية في إثبات أن هناك عدم وجود ضرورة . من جانب آخر في نزاع الجات عندما يطلب الطرف المدعى عليه الدفاع الإيجابي تحت المادة xx ، فإن الطرف المدعى عليه يتحمل مسؤولية الاثبات في كل القضايا في المادة xx (تشمل الضرورة وعدم التمييزية وعدم تطبيق الحماية) . يمكن أن يؤدي هذا الاختلاف لاختلاف كبير في نتيجة النزاع .

لدى لجان نزاعات إتفاقية الصحة العامة والصحة النباتية المقدرة على تطبيق الاختيارات الثلاث المذكورة أعلاه ، معتمدة على أدلة الخبراء الموضوعية في المخاطر التي تحاربها المعايير مثلاً ، أمراض الأسماك في نزاع أستراليا - السالمون (منظمة التجارة العالمية 1998) أو أمراض النبات (في نزاع اليابان . التفاح) (منظمة التجارة العالمية 2003) . بما أن اقتراح المعايير البديلة من قبل الدول المصدرة تكون أقل تقييداً من حيث الأهمية من المعايير المتنازع عليها .والاسئلة الوحيدة هي ما إذا كان البديل المقترح مجدياً اقتصادياً وفنياً وما إذا كانت ستسلم الدولة المستوردة المستوى المناسب من الحماية . كما ذكر جهاز الاستئناف بمنظمة التجارة العالمية ، أن إتفاقية الصحة العامة والصحة النباتية لا تحتاج أعضاء بصورة واضحة . ليعرفوا المستوى المناسب من الحماية بصورة روتينية لكل السلع . لكن يجب على اللجنة عند النزاع ان تستخدم بعض المعايير للالتزامات إتفاقية الصحة العامة والصحة النباتية ، وإذا لم يوفر الطرف المدعى عليه مستوى مناسب من الحماية فيجب على اللجنة أن تستج هذا

التعريف من مستوى الحماية في معايير إتفاقية الصحة العامة والصحة النباتية الخاصة بالطرف المدعى عليه . (منظمة التجارة العالمية 1998 - فقرة 205 - 207) . في مرحلة الالتزام لنزاعات السالمون والتفاح حيث كل لجنة تثق في خبرائها وبسرعة استنتجت أن نظام الاستيراد المعدل للدول المستوردة قد أفضلت اختبار الثلاث الجزئي .

أيضاً لم تكن هناك لجنة طبقت اختبار الضرورة والنسبية في إتفاقية المعوقات الفنية للتجارة المادة 2.2 على الرغم من أن كل المطالبات بموجب المادة 2.2 هي في قضية من أثبتن على الأقل من النزاعات المعلقة .

الإقليمية وإتفاقيات التجارة التفضيلية الأخرى .:

أيضا عالجت الحكومات معايير التجارة غير التعريفية خاصة تلك التي نشأت من المعايير و اللوائح الفنية وتقييمات المطابقة من خلال إتفاقيات التجارة التفضيلية .يمكن أن تساعد قنوات الاتصالات التي تم أنشاؤها لإعداد إتفاقيات التجارة التفضيلية في بناء ثقة متبادلة بين المنظمين الآخرين ، محدثة أساساً للإتفاقيات في تناسق المعايير و الاعتراف المتبادل لبيانات الاختبار أو الاعتراف المتبادل لتقييم المطابقة .

يمكن أن تنشأ فوائد مماثلة من إتفاقيات مماثلة تم التوصل إليها ضمن العلاقات الثنائية أو عديدة الأطراف بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة . والإتفاقيات المتعلقة بالمعايير وسط أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي الباسفيكي الآسيوي .

أحكام الصحة العامة و الصحة النباتية و المعوقات الفنية للتجارة في إتفاقيات التجارة التفضيلية .:

تم إنشاء إتفاقيات التجارة التفضيلية من قبل الاتحاد الأوربي ، وتلك التي تم إنشاؤها من قبل الولايات المتحدة والتي تحتوي تدابيراً لتقليل أو إزالة معايير التجارة غير التعريفية . قام Horn,Marriodis,Sapir بمراجعة التدابير في 28 من هذه الإتفاقيات مع الدول المتطورة

والدول النامية . ويميز المؤلفون بين 52 مجالاً من مجالات السياسة العامة . والتي تم تقسيمها إلى نوعين من أنواع الالتزامات : .

• التزامات تتجاوز منظمة التجارة العالمية ، لكن في مجالات تم تغطيتها قبلاً بالالتزامات تم الاتفاق عليها على المستوى المتعدد الأطراف ، لتأكيد الالتزامات الحالية لمنظمة التجارة العالمية أو تقديم المزيد من الالتزامات .

• الالتزامات ذات العلاقة بالمجالات أو أدوات السياسة العامة والتي تكون جديدة نوعياً . غير تلك التي تم تنظيمها من قبل منظمة التجارة العالمية (x - منظمة التجارة العالمية) . تدابير إتفاقية الصحة العامة والصحة النباتية والمعيقات الفنية للتجارة أمثلة لمنظمة التجارة العالمية وعلى النقيض قوانين العمل والتدابير البيئية والتدابير على حركة الاموال بين أمور أخرى ، أمثلة لـ x منظمة التجارة العالمية .

تغطي إتفاقيات التجارة التفضيلية التي أنشأها الاتحاد الأوروبي وتلك التي أنشأتها الولايات المتحدة في مجالات منظمة التجارة العالمية لنطاق واسع جداً . عادة لا تقتصر أحكام المعايير الفنية للتجارة في إتفاقيات الأتحاد الأوربي لتعزيز الالتزامات من إتفاقية منظمة التجارة العالمية والمعيقات الفنية للتجارة ، لكن أيضاً لإنشاء منتديات للترويج من جانب واحد أو الاعتراف المتبادل للمعايير وتقييم المطابقة . وعلى النقيض فإن الإتفاقيات التي أنشأتها الولايات المتحدة فهي أقل عمقاً في التزاماتها ، عادة لتأكيد التزامات منظمة التجارة العالمية للشركاء التفضيليين . ومع ذلك فإن أغلب أحكام المعايير الفنية للتجارة في إتفاقيات الولايات المتحدة قابلة للتنفيذ من الناحية القانونية وعلى النقيض من إتفاقيات الاتحاد الأوربي .

تكون تغطية أحكام إتفاقية الصحة العامة والصحة النباتية من قبل إتفاقيات التجارة التفضيلية أقل شيوعاً ، ونادراً ما تكون أحكاماً قابلة للتنفيذ من ناحية قانونية . تحتوي غالبية إتفاقيات الولايات المتحدة على استثناءات من معايير إتفاقية الصحة العامة والصحة النباتية

لتسوية النزاعات . ويسمح بتسوية النزاعات باتفاقيين والتي تحتوي على أحكام إتفاقية الصحة العامة والصحة النباتية والتي تكون قابلة للتنفيذ من ناحية قانونية .

بالنسبة لأحكام المعايير الفنية للتجارة تم أخذ المنهج الشائع في مجموعة من الإتفاقيات والتي تم توقيعها بين الدول المتطورة والدول النامية وهو الاعتراف المتبادل لنتائج تقييم المطابقة (Lesser 2007 و Permartini و Budetta 2009) . ويعتبر هذا الاعتراف المتبادل الاقل من ناحية التكاليف من تناسق اللوائح و المعايير أو إجراءات تقييم المطابقة . أما المنهج الآخر هو زيادة شرط الشفافية - حث الأعضاء لإشعار بعضهم البعض عن الإجراءات واللوائح الجديدة المعدلة .

هناك مناهج أخرى تم تبنيها في اتفاقيات التجارة التفضيلية غالباً ما تشمل تناسق اللوائح الفنية و مواعمة المعايير و مواعمة إجراءات تقييم المطابقة ، . أقل الأنظمة الفنية المقبولة للأطراف الأخرى على أنها مكافئة للأنظمة الخاصة بها (على الرغم من اختلاف المواصفات الفنية) . تكون كل هذه المناهج متواءمة مع بعضها . غالباً ما يشمل إتفاق التجارة التفضيلية مجموعة من التدابير القائمة على مناهج متباينة .

بالنسبة لالتزامات المعايير الفنية للتجارة فإن أغلب إتفاقيات التجارة التفضيلية لا تشمل أحكاماً أكثر تشديداً من تلك الموجودة في إتفاقية منظمة التجارة العالمية و المعايير الفنية للتجارة أيضاً هناك عدد من الالتزامات تشمل أحكاماً مشابهة لتلك التي في فئة منظمة التجارة العالمية . تختص التزامات الوصول على نحو إضافي بقبول اللوائح الفنية كمكافأة والاعتراف المتبادل لهيئات وإجراءات تقييم المطابقة (الهيئات التي يجب أن توضح للأطراف عدم مساواة إجراءات تقييم المطابقة الأخرى وعدم الاعتراف بتلك الإجراءات) . إضافة هناك دول متقدمة قليلة . أعضاء الاتحاد الأوروبي ودول متقدمة كثيرة أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي الباسفيكي الاسيوي و اتحاد أمم جنوب شرق آسيا لديها ترتيبات للأعتراف المتبادل

لنتائج تقييم المطابقة في قطاعات معينة . (مثلاً في الإتصالات و الكهربائية و الإلكترونيات والأجهزة الطبية) . يعتمد عمق تحريرات المعينات الفنية للتجارة على عناصر عدة : .
أولاً : . درجة تطور الأطراف . الأحكام على المعايير المنسقة والأكثر أهمية ، الاعتراف بنتائج تقييم المطابقة المضمنة في إتفاقيات التجارة التفضيلية بين الدول بدرجات متماثلة من التطور .
ثانياً : . العنصر الثاني هو درجة التكامل . الإتفاقيات الأكثر عمقا و شمولاً مثل الاتحادات الجمركية وإتفاقيات الروابط الاقتصادية ، غالباً تتجاوز التزامات منظمة التجارة العالمية والمعينات الفنية للتجارة .

ثالثاً : العنصر الثالث هو ، سواء كان الاتحاد الأوربي أو الولايات المتحدة منضوية في إتفاقيات التجارة التفضيلية فان إشراك الولايات المتحدة ذات الصلة بالمعينات الفنية للتجارة يمكن أن تأخذ عدة أشكال : . مثلاً قبول اللوائح الفنية للشركاء كمكافأة والانتظام في اتجاه المعايير الدولية والاعتراف المتبادل لنتائج تقييم المطابقة . وعلى النقيض أسست إتفاقيات التجارة التفضيلية بين الاتحاد الأوربي وسياسة دول الجوار الأوربي على التوافق نحو لوائح ومعايير وإجراءات تقييم المطابقة للاتحاد الأوربي . بينما في إتفاقيات التجارة التفضيلية للاتحاد الأوربي مع الدول البعيدة (مثل شيلي) يفضل التقارب نحو المعايير العالمية .

الإصلاح من جانب واحد : دروس من عقدين من الإصلاح : .

ارتبطت معايير التجارة غير التعريفية أكثر من مجالات اخرى من السياسة التجارية بحميمية بالهيكل التنظيمية الوطنية . على عكس التخفيضات التعريفية ، اثرت إصلاحات معايير التجارة غير التعريفية لا على هيكل الصناعة فحسب ، بل على كيفية عمل الوكالات العامة وكيفية تعاملها مع القطاع الخاص .

وبناء على ذلك فإنه ينبغي النظر في تبسيط معايير التجارة غير التعريفية كجزء من بنود إصلاح الحدود التنظيمية ، مثل تلك التي قبلتها الدول الصناعية في 1990 . ويحتاج

الإصلاح المنتظم لتفكير استراتيجي . هذا القسم يختصر بعض الدروس من الخبرة العالمية - خاصة دراسة 6 حالات من مشروع أعمال البنك الدولي وبرنامج الخدمة الاستشارية للاستثمار الأجنبي ، وتمت مؤخراً دراسة من قبل الخدمات الاستشارية للمناخ الاستثماري لمجموعة البنك الدولي (الخدمة الاستشارية للاستثمار الأجنبي 2009) . وكانت الدول هي أستراليا - المجر - إيطاليا - الجمهورية الكورية - المكسيك والمملكة المتحدة .

تحسين المادة وتحسين العملية - هدفان تكميليان : .

يشمل تبسيط معايير التجارة غير التعريفية هدفين متميزين وأن كانا تكميليين للسياسات . أحدهما لتحسين المادة لمعايير التجارة غير التعريفية الموجودة ، والآخر لتحسين العملية التي من خلالها تصدر معايير التجارة غير التعريفية الجديدة واللوائح وتوضع موضع التنفيذ .

على المدى القصير عندما تكون اللوائح كثيرة جداً وضارة للغاية ، تكون عملية التنظيف هي الخطوة الأولى وربما تكون الوحيدة التي يمكن أن تعطي عائداً حالياً . إن تحسين المادة في معايير التجارة الحالية يعني مراجعتها على ضوء الدليل الحالي على تأثيراتها . فالشفافية أمر بالغ الأهمية . في كثير من الأحيان يكون من السهل تحديد اللوائح ومعايير التجارة غير التعريفية وهي البطالة ، مضرة ومعقدة بلا داع - وفي بعض الأحيان تكون معايير التجارة غير التعريفية معروفة لدى الوزارات المختصة . وللقضاء على معايير التجارة غير التعريفية كل الذي يمكن عمله هو كشف وفضح الوزارات المسؤولة في مائدة مستديرة مع القطاع الخاص (كما حدث في المكسيك) ، أنظر (الخدمة الاستشارية للاستثمار الأجنبي 2008) أو لإنشاء مكاتب للتسجيل مثل النافذة الواحدة ، حيث تكون الوزارات مسؤولة عن ضبط كل المعايير .

على المدى الطويل ، على الرغم من ذلك ما يهيم هو العملية التنظيمية . تحتاج أي جمعية حديثة إلى تيار ثابت من معايير المنتجات الجديدة ولوائح كما تغير التكنولوجيا والأفضليات المجتمعية . ولإبطاء ذلك التيار فرضت المكسيك عام 2004م وقفاً تنظيمياً . ومع ذلك يمكن أن يكون هذا حلاً مؤقتاً . المطلوب ليس منع الانتشار التنظيمي فحسب ، بل بصورة عامة ، لتحسين كيف يمكن أن تصدر اللوائح وتنفذ . وهذا يحتاج وضع الإجراءات التي لها متطلبات واضحة ومتسقة للشفافية وبشكل نزيه والمعقولة الاقتصادية . وهنا تكون أفضل الممارسات الدولية هي أن تفرض تقييمات الأثر التنظيمي الإجباري .

الحاجة للقيادة : .

غالباً يحدث التغيير عندما تجعله الأزمات مستحيلاً لأداء العمل كالمعتاد - شريطة أن تتمكن القيادة من اغتنام الفرصة . كتب توماس فريدمان "الأزمة شيء فظيع للتبديد" (دونت في البنك الدولي 2009 ، ص 19) .

جمعت الإصلاحات التنظيمية في المكسيك زخماً حالياً بعد ما سمي أزمة Tiquila عامي 1994 - 1995 جاء الدافع للإصلاح من الاعتراف بأن القطاع الخاص قد أصيب بالأزمات - لم يعد هناك أملاً للمساعدة من الحماية التجارية بعد انضمام المكسيك للجات (الآن منظمة التجارة العالمية) واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية . ظهر في ظل القيود الجديدة أن تحسين التنافسية الوطنية بقص الشريط الأحمر كخيار وحيد . وعلى نحو مماثل ، أطلقت كوريا إصلاحها التنظيمي كرد لأزمة عام 1997 ، والتي كشفت ضعف نموذج التنمية الحكومي المعتمد على تدخل الدولة والانتشار الواسع لعدم الشفافية (الخدمة الاستشارية للاستثمار الاجنبي 2008) لكن الأزمات لم تكن كافية ، فالمطلوب من القيادة أن تغتتم الفرصة وأن تنقلها لداخل النشاط السياسي . ويمكن لحكومات كوريا والمكسيك أن تقرأ الاشارات بصورة صحيحة وترسم الاستنتاج الصحيح والدخول في الإجراءات . لأن العقول مفتوحة ، مثلاً في

كوريا فإن موجة الإصلاحات في أواخر التسعينات بنيت على دوافع نجاح جزئية و التي تعود إلى العام 1981 .

غالبا تتم قيادة الإصلاح بإندهاش بواسطة مجموعة صغيرة من التكنوقراط . وكان الإصلاح التنظيمي في المكسيك من أعلى إلى أسفل . تقوده مجموعة صغيرة من 15 - 20 من الاقتصاديين والمحامين . تم تدريب عدد منهم خارجياً وتقاسم الرؤية التي وضعت الأسواق ، لا الدولة ، في استراتيجية النمو في المكسيك . وكان الإصلاح التنظيمي في كوريا أيضاً من أعلى لأسفل ودرجة أن الرتب الدنيا للإدارة لم تشغلها في نهاية المطاف .

يكون الدعم حاسماً على المستوى الأعلى عندما يأخذ الإصلاحيون مصالح قوية راسخة لكنها ليست كافية في الديمقراطيات عند فصل السلطات .

يجد التكنوقراط المكسيكيين كل الدعم من الرئيس Salinas (1988 - 1994) . والرئيس Zedillo (1994 - 2000) وجزئياً من المستشارين القانونيين ، لكن يصبح هذا الدعم الرئاسي أقل حسماً بعدما فقد الحزب الثوري الأغلبية في البرلمان المكسيكي عام 1997 . ليس هناك بديلاً موازياً على المدى البعيد لبناء تحالفات ومؤسسات قوية .

إبدأ صغيراً حتى وأن كان هدفك كبيراً . تكون معايير التجارة غير التعريفية تشويهية ، ويستفيد منها عدد قليل على حساب الكثيرين ، لذا فهي تتبنى تحالفات للتخلص منها حتى لا تكون هناك مشكلة . أيضاً في الاقتصادات المشوهة بشدة تستفيد مجموعات عدة من سياسة واحدة للإيجار أو من أخرى . ويخشى كل منهم أن يكون التالي . عدم اليقين بشأن الأثر التوزيعي للإصلاحات يضيف إلى العطالة .

ولكي يتم تجاوز الخوف والعطالة فإنه يجب أن يتم تعويض الخاسرين بصورة واضحة . ان من الإصلاح هو أن إيجاد التعويضات والتي تكون أقل تشويهاً من تلك التدابير التي تم التخلص منها . مثلاً في جمهورية الكونغو الديمقراطية ، عدد كبير من الموظفين شبه الحكوميين

(شركات مملوكة أو مكفولة من قبل الدولة) تفرض عدد ضخم من الضرائب الحدودية لتغطية قوائم الرواتب بدون تقديم خدمات كثيرة بالمقابل . تذهب تلك الضرائب عادة بإجراءات معقدة تزيد من تكاليف التجارة وتقلل حركة البضائع . ولكن إعادة الهيكلة شبه الحكومية المعنية في إجراءات النقل والبنية التحتية - وتقليص القوى العاملة المتضخمة من شأنه أن يشكل سابقة لآخرين ، كما المؤسسات شبه الحكومية غير الفعالة على قدم المساواة في القطاعات الأخرى للاقتصاد . ويكون تحديد مثل هذه السابقة منفرا بشكل واضح . في مثل هذه الحالة فإن بناء تحالفات قابلة للتطبيق لإعادة الهيكلة لا يشمل الوصول إلى المستوردين المعاقبين بارتفاع تكاليف التجارة العالية فحسب ، بل يشمل أيضاً تحييد الخاسرين بتقديم خطط اجتماعية مقبولة . في مثل تلك الخطط الاجتماعية يمكن أن يتم تمويلها من الضرائب المحددة بشكل جيد ، وسوف تكون تكلفتها قليلة للاقتصاد من القبضة الخانقة للموظفين شبه الحكوميين على التجارة .

يبين التفاعل بين إعادة هيكلة الموظفين شبه الحكوميين والمسئوليات الاجتماعية والإصلاح الضريبي مبدأ رئيسياً آخر هو: أوجه التأثر بين الإصلاحات . بمجرد أن يكون تحديد وتحصيل الضرائب المحلية بصورة ملائمة فإنه من السهولة الاستغناء عن الضرائب الحدودية . تشمل مجالات أخرى من التأثر تغييرات إجرائية وتحديث التكنولوجيا في إدارات الجمارك كما في الاستثمار والبنية التحتية والتبسيطات التنظيمية وتغييرات في السلوك على الأرض . مثلاً ، لا يمكن للطرق الجيدة أن تقلل أوقات العبور طالما أنه يتم الاحتفاظ بنقاط تفتيش وحصار بواسطة الشرطة والقوات شبه العسكرية والبيروقراطيين كما في حالة افريقيا غالباً .

يجب أن تهدف الإصلاحات التنظيمية لأعلى ، بل ينبغي أن تبدأ صغيرة ، في كثير من الأحيان تكون لدى العمليات الإصلاحية مصداقية قليلة أو حسن النية في البداية .

يريدون أن يفرضوا أنفسهم بقطفهم للثمار القريبة والفوز بسهولة في الحروب. هذه هي الاستراتيجية التي تم إتباعها بنجاح من قبل أوائل الإصلاحيين في المكسيك . نقطة الدخول الجيدة لإصلاح معايير التجارة غير التعريفية هي إنشاء مكتب تسجيل لمعايير التجارة غير التعريفية الحالية واللوائح . معتمدة على التبليغ الإجباري من قبل الوزارات المختصة ويمكن استخدام طريقة المقصلة - تفويض إلغاء عدد محدد من اللوائح الزائدة عن الحاجة أو المتقادمة . مثلاً ، في عام 1998م أمر الرئيس الكوري Kim Dae Jung جميع الوزراء بالقضاء على نصف لوائحهم بحلول نهاية العام (الخدمة الاستشارية للاستثمار الاجنبي 2008) .

قفل الإصلاحات من خلال التشريع . ومع ذلك فإن الإصلاحات المحددة بشكل جيد والمطلوبة هي دائماً في خطر الإنكاس . عندما أعادت الانتخابات المكسيكية الغالبة في مجلس النواب لمعارضى الرئيس قللت السياسة الحزبية الإصلاحات بصورة كبيرة . بحلول عام 2000 ، الإصلاح العام في مواجهة النمو المخيب للأمال (رغم أن أداء المكسيك المخيب للأمال كان بسبب مجموعة العناصر التي لم يكن لها سوى القليل من الإصلاحات التي أدت إلى تآكل الدعم السياسي لمواصلة الإصلاح التنظيمي . في عام 2003 فقدت لجنة الإشراف على اللوائح المكونة حديثاً المفتاح الرئيسي للحرب ضد قطاع الاتصالات ، متنازلة عن حقها في إصدار رأي بشأن مشروع لائحة للقطاع المفضلة من قبل شاغلي المناصب) . في نفس السنة تم إحلال مديرها على عجل ، وفي عام 2009 وجدت الإدارة نفسها بدون مدير لعدة شهور .

تحتاج الإصلاحات لأن تكون مؤمنة من خلال إصلاح قانوني . لذلك تصبح قابلة للانفاذ قانونياً ومن خلال إنشاء مؤسسات قوية بشكل كاف . أيضاً أثبت جهاز الإشراف التنظيمي الفدرالي المكسيكي مقدرة ضعيفة للحفاظ على الزخم ، والذي فشل في تأمين دور اعتباري لنفسه مثل دور لجنة المنافسات الفيدرالية المسؤولة عن إنفاذ قانون المنافسة . فقدت

لجنة الإصلاح التنظيمية الكورية نفوذها بسبب قلة خبرتها . (الخدمة الاستشارية للاستثمار الاجنبي 2008) . ، فإنه يجب ان تستخدم الإتفاقيات الدولية كمرتكزات عندما تكون اللجنة المحلية غير كافية . كما نوقش باكراً في هذا الباب . قدمت إتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية مرتكزاً قوياً لعملية الإصلاح المكسيكية . لأن التكلفة السياسية للخروج منه ستكون مكلفة وايضاً لدى النافتا والمكسيك بنود إصلاح تنظيمية خاصة بها ، وتحقيق التوافق في السياسات العامة في التكتل . وأتاحت إمكانية الانضمام للاتحاد الأوربي أقوى مرساة ممكنة للإصلاحات المجرية نسبة لثقتها في الاعتراف المتبادل وأيضاً بسبب أجندة الإصلاح التنظيمية الطامحة للسوق الواحد . مع ذلك فإن درجة الالتزام التي قدمت من قبل الاتفاقيات التجارية متباينة وهكذا يفعل جوهر بنودها لاصلاح معايير التجارة غير التعريفية . مثلاً ، لدى مجموعة شرق أفريقيا جدول أعمال للقضاء على معايير التجارة غير التعريفية . غير أن تنفيذه لا يزال يفتقد إلى القوة حتى الآن .

ولضمان تنفيذ الإصلاحات يجب إشراك الإدارة الوسطى . ويكون الإصلاح صعباً فردياً . أوضحت الخبرة المكسيكية الحاجة للدعم الدولي . واعتمدت أجهزة الإشراف التنظيمية بشكل كبير على الدعم من السلطات النظرية و الخبراء الدوليين وأصحاب المصلحة المتأثرين بالقضاء على معايير التجارة غير التعريفية ، وتكون معايير المنتج على وجه الخصوص معقدة على نحو متزايد - أيضاً لا تختلف الأشياء التنظيمية بشكل جذري من قبل الدولة . وليست هناك حاجة للسلطات العامة لاستهلاك موارد شحيحة تكرر العمل (استعراض الخبراء و إعداد المعايير) والتي تم إنجازها قبلاً في موقع آخر . لكن يحتاج الاتصال المستمر والتعاون مع السلطات الأجنبية أن يكون فريق عمل السلطات العامة على درجة عالية من التدريب للإتصال بنظرائهم الأجانب . شعر الاقتصاديون والمهندسون والمحامون والذين تم تدريبهم في الولايات المتحدة بسهولة التواصل مع نظرائهم هناك . كما في كندا والمملكة المتحدة . جعلت

هذه القابلية لتبادل الأفكار وجلب أفضل الممارسات لداخل الدولة الاقتصادية والمهندسين والمحامين أكثر كفاءة ومتحمسين للغاية . تظهر قيمة اختيار فريق عمل السلطة بعناية في البداية . يصبح إشراك مستويات الإدارة المتوسطة في عملية الإصلاح أمر بالغ الأهمية . أيا كانت التصريحات العالية المستوى والتي قد تقال عن تبسيط معايير التجارة غير التعريفية والإصلاح التنظيمي ، ولن تسير جميع السلطات في مسيرة خطوة -وتعد نسبة التقدم غالباً من قبل أولئك الذي يتعاونون ببطء . في موريشوس ، وكجزء من التحديث الشامل للجمارك ، تم وضع إجراءات التطبيق الجارية في وضع أنها تسرع الطلبات التي تأتي من الوزارات الأخرى . وفيما يبدو أن بعض تلك الوزارات لا تزال تجهل أن تلك النقطة تعمل على تسريع عملية التخليص ، منذ أن كانت في حاجة لرحلات لمكاتبها في وسط مدينة بورت لويس على نحو مماثل فإن فنيات إدارة المخاطر والتي تم تقديمها من قبل سلطات الجمارك في بلدان كثيرة لم يتم تفهمها من قبل السلطات الأخرى .

يلاحظ في كثير من الأحيان عند العمل على إدارة التغيير المشترك أن تكون هناك مقاومة قوية للتغييرات في اللوائح والإجراءات والتي تأتي على نحو نموذجي من الإدارة المتوسطة وتحدث نفس المقاومة للتغييرات في السلطات الحكومية . ان التغيير الذي يتم من القمة يكون الأفضل ويقوم بتنفيذه ضباط الرتب الصغرى .

وقد يكونوا عرضة للشك فيما يختص بتأثير الإصلاح التنظيمي على حالتهم الخاصة ومواقفهم . وعندما يأتي الإصلاح التنظيمي كجزء من بند عدائي لحالة التخفيض و الخصخصة ، من السهولة بمكان أن يتم فهمه كشيء عدائي أو مهدد ، يؤدي إلى البطالة أو المقاومة المجهولة . جعل النظام الفاسد في المكسيك التغيير ممكناً لتغيير السلطة الحكومية للرتب المتوسطة في المناطق المفتاحية (الخدمة الاستشارية للاستثمار الأجنبي 2008) . لكن مثل هذا النظام يخلق مخاطرًا للتحرك المعادي سياسياً ولا يساعد على جعل الإصلاح قابلاً

للتطبيق على المدى البعيد .فإنه من الأفضل استخدام التدريب والإتصال للحصول على دعم للاستقرار والإدارة المقنطرة . في الواقع يرى جهاز الإشراف التنظيمي في المكسيك أن مثل هذا الدعم يكون من خلال سمونات بناء القدرة لكن معانيها تكون صغيرة أيضاً .

في الختام ستبقى معايير التجارة غير التعريفية مكوناً مهماً لتنظيمات التجارة . والمطلوب هو فهم واضح لأهداف السياسة والمراجعة الدائمة لأثرها وملاءمتها متى ما تكون الحاجة . على متخذى القرار السعي لتقليل أثر التشويه التجاري والبحث عن طرق لضمان إدارة فعالة على الأقل للتجار الحقيقيين .

ملاحظات : .

يود المؤلفون أن يتقدموا بالشكر للسيدة أميليا بورجس لتعليقاتها ومقترحاتها خاصة حول قانون منظمة التجارة العالمية ، رغماً عن أن يكون المؤلفون مسئولين وحدهم عن أي أخطاء كالعادة .

1) يقومون بتقدير المقابل القيمي والنموذجي للتكلفة التجارية بين اثنين من الدول الصناعية بنسبة ضخمة تعادل 170% . يمثل النقل 21% من هذه التكلفة و 44% تتعلق بمعوقات إدارة الحدود ، و 55% تمثل تكلفة توزيع البيع بالجملة والبيع بالتجزئة . من نسبة 44% المتعلقة بتكلفة الحدود تكون 8% المعايير التعريفية وغير التعريفية و 36% تكاليف تجارية غير سياسية ، والتي 7% منها لمعوقات لغوية 14% معوقات نقدية ، 6% تكاليف معلومات ، و 3% معوقات أمنية . لاحظ أن النسب لا تصنف لأنها مركبة (لذا تكون الجملة أكثر من حاصل الجمع) .

2) جعل منها منهج Kee, Nicita , Olerega أنه يمكن تقدير مقابلات قيمية متباينة لنفس المنتج معتمدة على منحة الوكيل التجاري للدولة المستوردة .

(3) الهيئة التي كتبت التقرير بعنوان " التمييز الإيطالي ضد المعدات الزراعية المستوردة" تم الاستشهاد بها هنا في الفقرة 11 ، مسئولية التجارة الذين شاركوا في مفاوضات الجات في عام 1946 - 1948 .

(4) هيئة بعنوان " التمييز الإيطالي ضد المعدات الزراعية المستوردة " تم الاستشهاد بها في فقرة 12 " .

(5) في منظمة التجارة العالمية 1996 - 2008 في DSR عام 2001 : 1/97 .

(6) في منظمة التجارة العام 1996 - 2008 في DSR عام 2001 : 1/5

(7) موجودة على <http://www.wto.org/gall>

[docs/English/sulpdf/91390261.pdf](http://www.wto.org/gall/docs/English/sulpdf/91390261.pdf)

(الأجهزة الأساسية والوثائق المختارة للجات ، مرجع رقم 345 / BISD365)

(8) في منظمة التجارة العالمية 1996 - 2008 في DSR عام 2001 : 1/5

(9) في منظمة التجارة العالمية 1996 - 2008 في DSR عام 2001 : 11 × ، 5663

(وأنظر Corr.I في DSR 2006 : 11 × ، 5475)

(10)عالج الباب 16 معايير إتفاقية الصحة العامة والصحة النباتية بكثافة وكان تحليل هذا

الباب محدوداً للمبادئ الأساسية للإتفاقيات :توضح المادة 101 أن إتفاقيات إتفاقية

الصحة العامة والصحة النباتية تطبق على كل معايير إتفاقية الصحة العامة والصحة

النباتية والتي بصورة مباشرة أو غير مباشرة تؤثر على التجارة العالمية . يعرف محلق A

مجال معايير إتفاقية الصحة العامة والصحة النباتية الخاضعة للإتفاقية (معايير الوقاية

الصحية و مبدئياً للحماية من المخاطر الناتجة من الدخول و التأسيس أو الإنتشار

الآفات والأمراض أو من المضافات و الملوثات أو سموم الأطعمة و المشروبات

الكحولية أو المواد الغذائية) . تطبق إتفاقية المعايير الفنية للتجارة لكل اللوائح الفنية و

المعايير وبرامج تقييم المطابقة باستثناء معايير إتفاقية الصحة العامة والصحة النباتية -
مثلاً ترتيبات الأغذية التي يتم استغلالها لأسباب أخرى .

11) فحص الضرورة " المطلب يجب أن يكون التدبير ضروري لإنجاز الأهداف غير
التجارية المعينة ، أيضاً يظهر في مواد الجات 2:1 × ، 2:11 × ، 3:11 × (2) ، (i) ،
(d) وبالمقابل شروط المادة XVIII ، مواد الجات 4:IV ، 2:III ، (d) ، XIV ، ملحق
الجات في الإتصالات ، فقرة 5 (e) مواد TRIP 9.2 و 27.2 و GPA المادة 2:XXIII
(أنظر مثلاً منظمة التجارة العالمية 2003).

12) في منظمة التجارة العالمية 1996 - 2008 في DSR عام 1998 : VIII ، 3327 ،
(أنظر COrr في DSR 1998 : VIII 3407) .

13) في منظمة التجارة العالمية 1996 - 2008 في DSR عام 2003 : IX ، 4481 .

14) في منظمة التجارة العالمية 1996 - 2008 في DSR عام 1998 : VIII ، 3327 ،
(أنظر COrr في DSR 1998 : VIII 3407) .

15) وجد Horn ، Marroidis و Sapir (2009) أن 12 من 14 من إتفاقيات الولايات
المتحدة و 14 من إتفاقيات الاتحاد الأوروبي في إطار استعراض أحكام المعينات
الفنية للتجارة واجبة النفاذ قانوناً .

16) تغطي 8 فقط من إتفاقيات الاتحاد الأوروبي معايير إتفاقية الصحة العامة والصحة
النباتية مع 3 فقط شروط تنفيذية قانونية . أكثر من 12 من إتفاقيات الولايات المتحدة
مع شروط إتفاقية الصحة العامة والصحة النباتية . ، وتوجد أثنان فقط تشمل تعهدات
تنفيذية قانونية .

(17) قام Lesser (2007) بفحص 28 PTAS والتي وقعتها كل من شيلي و المكسيك
وسنغافورة . فحص Piermartini و Budetta (2009) . V إتفاقية موقعة تمثل
الاقاليم و كل مستويات التنمية وكل درجات العمق في التجارة وسط الأطراف .

الباب الرابع عشر

التكامل الأقليمي والاتحادات الجمركية : .

"إيريك كيك وجيان كريستوفر مايور "

عندما تكون الاتحاد الجمركي وجدت الدول الفرصة المناسبة لتحسين إدارة الحدود الوطنية والإقليمية . على الرغم من ذلك لم تستغل الاتحادات الجمركية هذه السانحة بصورة تامة . ركزت أغلب المساعي باستثناء الاتحاد الأوربي ببساطة على تسهيل حركة البضائع عبر الحدود ، لا على إدارة الحدود المتكاملة بصورة أكثر اتساعاً . لذا قدمت الاتحادات الجمركية بعض الأمثلة لمعظم التكوينات المتقدمة للتكامل الإقليمي والتعاون في إدارة الحدود .
يلقي هذا الباب نظرة عامة على قوانين إدارة الحدود والتي تواجه كل من إتفاقيات التجارة الإقليمية والاتحادات الجمركية .

قيام الليبرالية التفضيلية : الشكل المتغير لإدارة الحدود : .

ما زالت الاتحادات الجمركية أقل شيوعاً للتكامل الإقليمي في أبسط صورته . مثل إتفاقيات التجارة الحرة . رغماً عن ذلك تواجه الإتحادات الجمركية عدد من التحديات المماثلة . بينما دفعت الجمارك وتعاون الحدود إلى أبعد من ذلك مكونة بعض الأشكال المتطورة والمتقدمة من تعاون الحدود الإقليمي وإدارة السياسة الحدودية .

تكونت حديثاً وكجزء من الإتحادات الجمركية ، عدد من إتفاقيات التجارة الإقليمية كنتيجة لمبادرات تحرير التجارة . تم التفاوض بشأن إتفاقيات التجارة التفضيلية ، بالإضافة للمفاوضات متعددة الجوانب الآن في الطريق كجزء من منظمة التجارة العالمية ، جولة الدوحة للتنمية . من عام 1948 حتى عام 1994 كان هناك عدد 144 إشعاراً لإتفاقيات التجارة الإقليمية إلى الإتفاقية العامة للتعرفة والتجارة . بالمقابل ، منذ عام 1995 كان هناك عدد 240

إشعاراً لمنظمة التجارة العالمية . وكان أكثر من 90% من تلك الإشعارات خاصة بإتفاقيات التجارة الحرة .

تم دفع معدل النمو الذي لا مثيل له في إتفاقيات التجارة الإقليمية . خاصة من خلال العقد الأخير من قبل زيادة عضوية منظمة التجارة العالمية ومن قبل تعهدات الإشعارات الجديدة . أصبحت كل الدول أعضاء منظمة التجارة العالمية اليوم منضوية على الأقل لواحدة من إتفاقيات التجارة الإقليمية ، باستثناء (منغوليا) . ينضوي متوسط الدول الأفريقية لـ 4 من إتفاقيات التجارة الإقليمية . وينضوي متوسط الدول اللاتينية لـ 7 من الإتفاقيات .

ذكرت في دراسة في العام 2006 أنماط أخرى في إتفاقيات التجارة الإقليمية (فيورنتينو و فيريديجا و كوبوق 2007: .

- تمثل الإتفاقيات الثنائية 80% لكل إتفاقيات التجارة الإقليمية .
- هناك تحول من استخدام إتفاقيات التجارة الإقليمية لتحقيق تكامل إقليمي للحصول على مداخل استراتيجية للسوق .
- لدى أوروبا أكبر عدد من إتفاقيات التجارة الإقليمية وتعد تقريباً 50% من إشعارات الجات ومنظمة التجارة العالمية .
- تأتي إتفاقيات التجارة الإقليمية مقصورة على الاسلوب التقليدي للتكامل الإقليمي المبني على الجوار الجغرافي .
- كل الإتحادات الجمركية التي تم إشعارها من قبل منظمة التجارة العالمية تكون وسط دول الجوار الجغرافي .

تكون اتفاقية التجارة الحرة أكثر شيوعاً وسط أشكال التكامل الإقليمي المتنوعة ، أو المراحل (box 14.1) ، (أنظمة العبور الإقليمي وتنظيمات ممرات التجارة تمت مناقشتها في الباب 17) . تكون إتفاقيات المجال الجزئي . مقصورة للدول النامية - عندما كانت

الدول المتقدمة مقيدة من قبل المادة 24 لمنظمة التجارة العالمية . والتي تمنع مثل هذه الإتفاقيات ، وأيضاً عندما كانت هذه الإتفاقيات مطلوبة أخيراً لإنشاء ممر في إتجاه إتفاقيات التجارة الحرة (فيورنتينا و فيرديجا و تاكوبوف 2007) . السبب الرئيسي لماذا كانت إتفاقيات التجارة الحرة أكثر شيوعاً من الأشكال الثلاثة الأخرى من تكامل السوق التفضيلي (الإتحاد الجمركي و السوق المشترك والإتحاد النقدي الاقتصادي) هي مسئولية السياسات التنسيقية خاصة السياسات الحدودية أكثر خفة في إتفاقيات التجارة الحرة . يجب على أطراف الإتحاد الجمركي أن تطور تعرفه خارجية مشتركة (CET) والتي تفترض التعرفه العامة والسياسات الصناعية . أيضا تحتاج الإتحادات الجمركية إلى درجة عالية من التقارب السياسي والثقة أكثر مما تفعل إتفاقيات التجارة الحرة .

على نحو مماثل ، فإن أكثر شكلين متقدمين للتكامل - الأسواق المشتركة حيثما الاحتياطات للإنسياب الحر للسلع أن تمتد للعمال ورأس المال ، و الإتحادات النقدية والاقتصادية حيث تشترك الأطراف في العملة المشتركة وسياسات الاقتصاد الكلي تحتاج لتنسيق وتقارب سياسى كبير والثقة وسط الأطراف .

يحتاج إتفاق التجارة الحرة أن تتفاوض الأطراف فحسب على قواعد المنشأ وأن توافق على جداول تخفيض التعرفه . لا تود الأطراف أن تطبق سياسة تقارب عميقة والتي تحتاجها الإتحادات الجمركية ، تمكن إتفاقيات التجارة الحرة الأطراف المتعاقدة من الإبقاء على تعرفاتهم الخارجية على السلع المستوردة من الأطراف الأخرى . تستخدم قواعد المنشأ التفضيلية فيما إذا كانت السلع المستوردة من طرف متعاقد واحد لآخر معنونة لمعاملة تعرفه تفضيلية . لذا فإن إتفاقيات التجارة الحرة تكون غير معقدة ، لذلك يمكن مناقشتها سريعاً ، خلافاً لإتفاقيات الإتحاد الجمركي . ختاماً ، تكون معظم إتفاقيات التجارة الحرة ثنائية الجوانب (دو واتسون 2007) . بالمقابل ، فإن معظم الإتحادات الجمركية والتي تم إشعارها

من قبل منظمة التجارة العالمية هي في الحقيقة إقليمية (وسط دول الجوار) وتشمل أكثر من طرفين .

إحدى نتائج إتفاقيات التجارة الإقليمية (معظمها في شكل إتفاقيات التجارة الحرة) هي نظام تنظيمي عالمي مركب على نحو متزايد . يكون المدخل إلى الأسواق محكوماً بقوانين وإجراءات متنوعة . لاحظ المدير العام لمنظمة التجارة العالمية باسكال لامي الآتي . . :

يمكن أن يعقد إنتشار إتفاقيات التجارة الإقليمية البيئة التجارية بصورة كبيرة مكونة شبكة غير مترابطة من القوانين ، وتعقد قوانين المنشأ ويكون العدد المتزايد لأعضاء منظمة التجارة العالمية طرفاً في عشرة أو أكثر من إتفاقيات التجارة الإقليمية ، معظمها لأعضاء محددين ، تحتوي على إتفاقية محددة لقوانين المنشأ . وهذه تعقد الحياة لمسئولي الجمارك الذين ألزموا على تقييم نفس المنتج بصورة مختلفة اعتماداً على دولة المنشأ ، وعليه فإنها تعمل على تعريض شفافية أنظمة التجارة للشك . مقتبساً التعبير الذي استخدمه بروفيسور باقواتي . هنا بدأ أن يكون لدينا مجموعة من قوانين المنشأ المتشابكة كطبق المكرونة .

مراحل التكامل الإقليمي الخمسة : .

- إتفاقية المجال الجزئي : منطقتين جمركيتين أو أكثر تمنح مدخل سوق تفضيلي لبعضها البعض لعدد محدد من البضائع .
- إتفاقية التجارة الحرة : منطقتين جمركيتين أو أكثر تمنح مدخل سوق تفضيلي لبعضها البعض على البضائع والخدمات أو الأثنين معاً .
- الإتحاد الجمركي : يطبق الأعضاء التعرفة الخارجية العامة للتجارة مع أطراف أخرى ، بينما يسمحوا بتحريك البضائع وسط مقاطعات الأعضاء وبدون جمارك .

- السوق المشترك : إتحد جمركي بدون تحكمت جمركية حدودية على انسياب العمال وراس المال .
- الاتحاد النقدي والاقتصادي : سوق مشترك بعملة عامة وسياسات اقتصادية كلية (المصدر : من 1961 Balassa) .

المادة 24 للجات والفقرة المخولة : الاحتياجات القانونية لمنظمة التجارة العالمية :-

هدف منظمة التجارة العالمية عموماً هو دعم التجارة العالمية والتنمية . مبادئها الأساسية هي :-

- تجارة بدون تمييز - إزالة الحواجز للتجارة . القابلية للتنبوء (خلال الشفافية وربط قوانين التجارة) .
- ترقية المنافسة الشريفة ودفع التنمية والإصلاح الاقتصادي .
- بالمقابل ، تم تدعيم مبادئ منظمة التجارة العالمية الأساسية للتجارة بدون تمييز بمبادئ :-

- تلك الأمة الأكثر تفضيلية وتلك الأمة التي لها معاملة وطنية .
- تمنع مبادئ الأمة الأكثر تفضيلية أعضاء منظمة التجارة العالمية من التمييز وسط شركائها التجاريين .

وردت في النص القانوني لمنظمة التجارة العالمية مثل الجات 1994 و الإتفاقية العامة على التجارة في الخدمات والإتفاقية على التجارة المتصلة بأساليب حقوق الملكية الفكرية في المادة 1 لأتفاقية الجات 1947 (وفقاً لذلك تحت الجات 1994) "أن يتولى أعضاء منظمة التجارة العالمية أي فائدة أفضلية و امتياز أو حصانة لكل الاعضاء حالاً وبدون شروط " من ناحية وسط المسائل الأخرى -"أعمال الجمارك والتكليفات لأي صنف تم فرضه أو في حالة

إرتباط بالاستيراد والتصدير"؛ "وطريق جمع مثل هذه الأعمال والتكليفات؛" وكل القوانين والرسميات المرتبطة بالاستيراد والتصدير (الجات 1986 ، ص 2) .

تخلق قوانين نظام التجارة متعددة الجوانب استثناءات لعدم التمييز ومعظم مبادئ الأمة المفضلة . تشمل هذه الاستثناءات تنازلات عام 1971م لتمكن النظام الذي تم تعميمه للأفضليات GSP و فقرة 1979 الممكنة و المادة 24 للجات عام 1994 و المادة 5 للجات و المادة 24 للجات وتشترط الاتحادات الجمركية و اتفاقيات التجارة الحرة و الإتفاقيات المؤقتة والتي تنتج عن تكوين الإتحادات الجمركية أو اتفاقيات التجارة الحرة . أينما دخل أعضاء منظمة التجارة العالمية الإتحد الجمركى أو اتفاقية التجارة الحرة أو الإتفاقيات المؤقتة ، تكون في تأثير معفي من معظم مبادئ الأمة المفضلة في تجارتها مع أطراف أخرى في هذه الإتفاقيات . لكل يمنح امتيازات ومنح .

وبحلول 15 ديسمبر 2008 تم إبلاغ الجات ومنظمة التجارة العالمية بـ 13 إتفاقية للاتحاد الجمركي و 6 إتفاقيات إضافية للاتحاد الجمركي (جدول 14.1) كل هذه الإتفاقيات الإضافية تتعلق بتوسع المجموعة الاقتصادية الأوربية . في إتفاقيات الاتحاد الجمركى الـ 13 أثنان تتعلقان بالاتحادات الجمركية بين المجموعة الاقتصادية الأوربية والأطراف الأخرى (أندورا و تركيا) . تم إبلاغ كل هذه الإتفاقيات إلى الجات ومنظمة التجارة العالمية بشروط إما المادة 24 للجات أو " البنود الممكنة" .

تشمل المادة 24 للجات المطلوبات العامة والمحددة لتكوين الاتحادات الجمركية واتفاقيات التجارة الحرة . الأهداف الرئيسية هي : .

- منع الأثر العكسي على الأطراف الأخرى بمنع إنشاء معيقات تجارية خارجية عليا أو إضافية (المطلوبات الخارجية).

جدول 14.1

إشعارات الاتحادات الجمركية لمنظمة التجارة العالمية في 15 ديسمبر 2008
(باستثناء إتفاقيات المجموعة الأوربية) .

الاتفاقية	مبدأ / أساس الإشعار	تاريخ الإشعار / الإعلان
مجموعة الأنديان	فقرة تنظيمية	1 أكتوبر 1990
السوق الكاريبي العام	المادة 24	24 فبراير 1974
سوق أمريكا الوسطى العام	المادة 24	24 فبراير 1964
مجموعة شرق أفريقيا	فقرة تنظيمية	9 أكتوبر 2000
المجموعة الأوربية (أندورا)	المادة 24	23 فبراير 1998
المجموعة الأوربية (تركيا)	المادة 24	22 ديسمبر 1995
EC Treaty	المادة 24	24 أبريل 1957
المجموعة الاقتصادية النقدية لوسط أفريقيا	فقرة تنظيمية	21 يوليو 1999
المجموعة الاقتصادية الأوربية الآسيوية	المادة 24	21 أبريل 1999
مجلس التعاون الخليجي	فقرة تنظيمية	19 نوفمبر 2007
مركوسبور	فقرة تنظيمية	17 فبراير 1991
الاتحاد الجمركي لدول أفريقيا الجنوبية	المادة 24	25 يونيو 2007
الاتحاد الاقتصادي النقدي لغرب أفريقيا	فقرة تنظيمية	27 أكتوبر 1999

المصدر - المؤلف Complation

- لضمان تكوين إتفاقيات تجارية إقليمية حقيقية بإزالة التعرفة والتدابير الأخرى للتجارة فعلياً داخل إتفاقيات التجارة الإقليمية (مطلوب داخلي) .
 - أيضاً تحتاج المادة 24 أن يكون هدف تلك الاتفاقيات هو تسهيل التجارة بين المشاركين وليس لرفع العقبات لتجارة الأطراف الأخرى .
- قدمت المادة 24 : 8 للجات العناصر المفتاحية للاتحاد الجمركي وهي : .
- إستبدال المنطقة الجمركية الواحدة لمنطقتين أو أكثر. وتعرف المناطق الجمركية بأنها المنطقة التي لها تعرفات منفصلة أو ترتيبات أخرى للتجارة كجزء حقيقي للتجارة في المنطقة مع المناطق الأخرى .
 - الأعمال والترتيبات الأخرى المعيقة للتجارة و التي تم التخلص منها بصلة حقيقية لكل التجارة بين المناطق المؤسسة للاتحاد ، أو على الأقل بصلة لكل التجارة في المنتجات والتي يتم انتاجها في هذه المناطق .
 - تطبق نفس الأعمال والترتيبات الأخرى للتجارة من قبل كل الأعضاء في الاتحاد الجمركي بصلة للتجارة مع المناطق التي ليست بأعضاء في الاتحاد .
- تعريف الاتحاد الجمركي والمطلوبات الخارجية (على التجارة بين المناطق التي ليست بأعضاء في الاتحاد) : هي محددة للاتحادات الجمركية وذات علاقة بالتعرفة الخارجية المشتركة القائمة ، وتعرف المادة 24 : 8 (ii) لتكون " فعلياً نفس الأعمال والترتيبات الأخرى للتجارة" في قانون منظمة التجارة العالمية . والمصطلح فعلياً تم تفسيره في مناقشات منظمة التجارة العالمية ليكون " فعلياً نفس الأعمال والترتيبات الأخرى للتجارة" ، كما للأطراف الأخرى . هذا الحكم تضمن نظام التجارة الخارجي المشترك بواسطة الاتحادات الجمركية يعني " تماثل " وهذه المرونة محدودة (سيردارفك و ديفويست 2007) .

الدوافع لتوقيع اتفاقيات التجارة الإقليمية وربطها بإدارة الحدود :- .

تدخل الدول لإتفاقيات التجارة الإقليمية لأسباب متنوعة . والسبب الاقتصادي الأكثر وضوحاً هو الحاجة لضمان مدخل أفضل لسوق البضائع ، خاصة مقارنة بالدول الأخرى والتي تنتج نفس البضائع . أيضاً في الحقيقة فإن الإتفاقيات عادة تكون جزءاً من برنامج الحدود الاقتصادي والسياسي من قبل القوانين الوطنية والإقليمية والدولية . هذه القوانين تتعكس في السياسات والتي تم تضمينها بطريقة بحيث ، كيف يمكن أن تتأثر سياسات إدارة الحدود بالتكامل الإقليمي .

نوقشت أدناه بعض أسباب إنشاء إتفاقيات التجارة الإقليمية والتي قد تكون لها تعقيدات على إدارة الحدود :- .

نهج السوق :- .

يحتاج نهج السوق الحقيقي إلى عقلنة سياسات إدارة الحدود لتسهيل التجارة ، مثل التحرير والمراقبة الجيدة للحدود هي سياسات متكاملة . مع ذلك ، فإن استخدام أشكال حماية أقل شفافية والتي قد تشمل سياسات إدارية مثل تضمين الترتيبات المعيارية أو الإجراءات الجمركية .

يمكن استخدامها لنفي بعض من الفوائد التي يمنحها تقليل المعوقات التجارية.

التعاون التنظيمي والتوافق :- .

فيما يتعلق بدخول السوق ، يصبح التعاون التنظيمي وتوافق السياسات والإجراءات ذات أهمية في اتفاقيات التجارة الإقليمية الحديثة . يشمل الهدف الرئيسي للترتيب التنظيمي في إدارة الحدود توافق التوثيق والإجراءات و التعريف المشترك للإجراءات

والمعايير و تبادل المعلومات وأكثر. والمدخل لأفضل ممارسات للشركاء التجاريين قد تكون حافز إضافي للدول الفقيرة ذات القدرة المتدنية .

السياسة الخارجية : .

يساعد تسهيل التجارة وبوضوح على علاقات تجارية عميقة . والتعاون في السياسات المتعلقة بالحدود مجال حساس بدرجة عالية يساعد على بناء الثقة . لذا يكون للاتحاد الجمركي دور سياسي خارجي إضافي وتعميق التعاون ويجعل السياسات المشتركة ضرورية . والأكثر شهرة في إتفاقيات التجارة الإقليمية هي المجموعة الاقتصادية الأوروبية وتم تكوينها بصورة كبيرة لأسباب سياسية وتحديداً يعتبر كجهاز لمنع الصراع وسط الاقتصادات الأوروبية من خلال زيادة التجارة والتكامل الاقتصادي وتمكنه ليصبح اتحاد جمركي ثم سوق مشترك وختاماً أصبح اتحاد نقدي .

الأبعاد الأمنية الجديدة : .

تستخدم كل من إتفاقيات التجارة الإقليمية والتعاون الزائد وسط الإقليم لتطوير استجابة مشتركة للتحديات التي تظهر . تشمل بعض التحديات الاقتصادية وغير الاقتصادية الجديدة مثل مكافحة الإرهاب و حماية البيئة و ترقية المعايير العمالية وتضمن الأمن الاقتصادي . ولإدارة الحدود دوراً مهماً هنا . جزءاً من الاستجابة للهجمات الإرهابية في الولايات المتحدة ، مثلًا تم تكوين شعبة واحدة للأمن الداخلي بتوصية من كل السياسات الحدودية . قد تكون مبادرات أمن الحدود المشتركة مقترحة في إتفاقيات التجارة الإقليمية ، بينما هي تحدث غالباً أن الدول الكبيرة والمتقدمة تستخدم إتفاقيات التجارة الإقليمية لتكافئ حلفائها السياسيين .

سياسة الإغلاق : .

تمكن المشاركة في الإتفاقيات التجارية الدول لتتغلق في معايير الإصلاح الاقتصادي المحلي في المدى المتوسط للمدى الطويل لحماية التغييرات . جعلته الالتزامات القانونية الدولية أكثر صعوبة و مؤلم عكسياً ، لكن ضروري للالتزامات المدى القصير بدون تحمل مقابل او فقدان الثقة بين الدول الأخرى والمستثمرين .إصلاح التسهيلات التجارية ليست بالضرورة سهلة ، الفوائد المهمة (إدارة عائدات الضرائب وبعض مقدمي خدمة التخليص والنقل والخدمات اللوجستية في القطاع الخاص) ثم ربطها بالعمليات الحدودية .

الميزان الاقتصادي : .

يمكن لبعض إتفاقيات التجارة الإقليمية بين الاقتصادات الأفريقية ذات الأسواق المحلية الصغيرة أن تفيد الدول بإنشاء الميزان الاقتصادي . تكون الأمثلة للخدمات الخاصة والعامه والتي تكون مكمله لإدارة الحدود : تسمح إتفاقيات التجارة الإقليمية بتخفيض تكاليف إدارة الحدود كما في تحسين جودتها بتوسيع مجال عملياتها مما يجعل عملياتها الحدودية أكثر تطوراً والخدمات اللوجستية يمكن تنفيذها . ويُضاً يمكن تنفيذ خدمات إضافية عالية القيمة وأيضاً أنواع معينة من البنى التحتية والآليات وأنظمة ربط قابلة للتطبيق . ختاماً فإن تكوين إتفاقيات التجارة الإقليمية يمكن مشاركة التكلفة مع الشركاء التجاريين .

الحجم الحاسم : .

التاثير الميزاني الآخر هو تقديم بعض المساومات العالمية أو قوة للسوق للدول كمجموعة .السبب الجوهرى الاقتصادي للدول لتكوين اتحاد جمركي يكون بتبنيها التعرفه

الخارجية المشتركة وقد تكون بوضع التعريفات الملائمة . قد تتطلب الدول لتكوين إتفاقيات التجارة الإقليمية أن ترتبط بمواقع في المنتديات العالمية مثل منظمة التجارة العالمية ومنظمة الجمارك العالمية لتعبر عن موقع عام وأن تزيد تأثيرها .

إخفاقات السوق الإقليمي : .

يمكن ملاحظة إخفاقات السوق الإقليمي في نقص تأثيرات الميزان التي وضعت أعلاه . لكن هناك مفاهيم أخرى للإخفاق يمكن ملاحظتها عندما تتطلب تحديات إدارة الحدود تنسيق سياسي وسط الشركاء التجاريين . مثلاً تتطلب إدارة الحدود الحديثة معلومات حديثة وتكنولوجيا إتصالات وأدوات مالية (مثل الضمانات) وعليه تتطلب شبكة إقليمية وترابطات .

عندما تكون الدولة محاطة بالأرض (ليس لها منفذ بحري) : .

يمكن ملاحظة إخفاقات معظم الأسواق الإقليمية الحالية في الدول التي ليس لها منفذ بحري . والتي تعتمد على التعاون مع جيرانها لإدارة عملية النقل الدولي . وعليه فإن تكوين إتفاقيات التجارة الإقليمية مع الدول المجاورة والتي لها سواحل إضافية يمكن أن تقدم إطار عمل مؤسسي صلب لتوصيل البضائع .

تجرى دوافع التكامل بوضوح وبصورة أكثر عمقاً وإتساعاً في الاتحادات الجمركية من تلك التي في إتفاقيات التجارة الإقليمية . تذهب مثل هذه الدوافع في الاتحادات الجمركية عموماً خلف الأسباب الاقتصادية فقط وتتجاوز أبعاد السياسة الخارجية التي تم وصفها أعلاه . تكون الدول المنضوية للاتحادات الجمركية مستعدة لمشاركة أكثر

عموماً عن تلك التي في إتفاقيات التجارة الحرة ، وتكون الاتحادات الجمركية في الغالب الخطوة الأولى في إتجاه تكامل أعمق . من الخواص المعروفة للاتحادات الجمركية هي إنشاء طبقات مشتركة ضخمة لسياسة الحدود من خلال التعرف الخارجية العامة .

إدارة الحدود الخارجية للاتحاد الجمركي والتعرفة الخارجية العامة : .

يدرس هذا القسم والقسم التابع له إلى حد بعيد الاتحادات الجمركية وتعقيدها لإدارة الحدود . تكون الاتحادات الجمركية أشكالاً متقدمة جداً ومتطورة للتكامل الإقليمي في إدارة الحدود .

يشار إلى الميزات الاستثنائية للاتحادات الجمركية وأيضاً إلى خواص إتفاقيات التجارة الحرة كآتي : .

- تشمل عناصر اختيار أي تكامل إقليمي خاص : .
- الأهداف العامة لإتفاقية تجارة حرة أو اتحاد .
- الهدف والعمق والتي تكون فيها الدول الأعضاء على استعداد لمشاركة السيادة الوطنية .
- الفوائد الملموسة وتكاليف إتفاقيات التجارة الحرة أو عضوية الاتحاد .
- الحاجة للمحافظة على الرقابة الوطنية للأسباب الأمنية والمالية والاقتصادية .
- الثقة المؤسسية بين الدول الأعضاء .

في معظم الاتحادات الجمركية (وبالتعقيدهات في إتفاقيات التجارة الحرة) ، تبقى كل الحدود الداخلية لأغراض حركة البضائع بين الأعضاء . هنا ركزت معظم إتفاقيات التجارة الحرة والاتحادات الجمركية وبصورة كبيرة على مساعي التسهيل على البضائع والخدمات والنقل . وبصورة أقل على البشر . تشمل الاستثناءات الاتحاد الأوربي والذي تبنى معاهدة شنجن عام 1990 وفي عام 2005 أسست الوكالة الأوروبية لإدارة التعاون العملياتي على

الحدود الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (FRONTEX) ، ولحد أقل للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. مازالت عملية انسياب البضائع و الخدمات و النقل والبشر تدار بصورة كبيرة باستخدام نهج التخزين. لم يتم إخطار كل ادارة من قبل مسائل السياسة الواسعة مثل الهجرة و الأمن . تم استخدام الاستراتيجيات القطاعية أو الاستراتيجيات المحددة لسلطات الحدود بدون استراتيجية تقويس واحدة .

مرة أخرى الاستثناء للاتحاد الأوروبي ، تم اختبار مراجعات متنوعة لطرق تحسين ادارة الحدود الخارجية تبعاً لهجمات 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية . يرجع إتصال عام 2003 من اللجنة الأوروبية للطبيعة المتنامية و المتشابكة ، للدور الذي لعبته سلطات الجمارك و سلطات الحدود (2003 ، ص 37) . أيضا قامت اللجنة في عام 2004 بتقديم مقترحات لتحسين سياسة وتعاون الجمارك (اللجنة الأوروبية 2004) .

تعريف الحدود في الاتحاد الجمركي :-

ماذا تعني الحدود في الاتحاد الجمركي ؟ يجب على واضعي سياسة الاتحاد الجمركي أن يساعدوا لتحديد الإجابة . تعرف منظمة التجارة العالمية الاتحاد الجمركي : " أنه إبدال منطقة جمركية واحدة بمنطقتين جمركيتين أو أكثر. " لإدارة الحدود وتسهيل التجارة ، وهذا يعني أكثر من إحلال تعرفات مجموعتين أو أكثر بالتعريف الخارجية العامة .

واجه واضعي القرار خيارات معمارية متنوعة : .

- أين يتم تخليص البضائع عند وصولها لأول نقطة دخول داخل الاتحاد ، أو في دولة الوصول الأخيرة ؟ .
- هل العائد من ضريبة أعمال الجمارك ينشأ من تطبيق التعريف الخارجية المشتركة يعود للاتحاد أم للأعضاء ؟

- إذا كان العائد يعود للأعضاء ، هل يحق لكل دولة أن تحتفظ بما تحصله أم يتم مشاركة العائد بناء على القاعدة ؟ .
- كيف يتم التعامل مع ميزانية القيمة المضافة وضريبة المبيعات على البضائع التي تتم المتاجرة بها بين الدول الأعضاء ؟ .
- هل يتم عمل تدبير احتياطي للتعريف المشترك للمعايير والرقابة ؟ .
- هل يتم عمل التدبير الاحتياطي فقط على تجارة البضائع عبر الحدود ، أم أيضاً على التجارة في الخدمات وتحركات البشر؟ .

يجب أن تدفع الإجابات باعتبارات تصميم إضافية . مثلاً إذا تم القرار بأن يكون التخليص في منطقة الوصول الأخيرة أو أن يتم مشاركة العائد بناء على التجارة داخل الاتحاد ، ينبغي عمل تدبير احتياطي لمراقبة طرق حركة البضائع وسط أعضاء الاتحاد . هناك حاجة لأن تكون التدابير الاحتياطية متفق عليها ، مما يزيد من تعقيد وتكلفة الأعمال . مازال من الممكن وزن هذه العيوب بصورة أكبر باعتبارات أخرى .

التعرفة الخارجية المشتركة (CET) .:

لتعريف التعرفة الخارجية المشتركة ، يجب على الدول أولاً أن تصنف البضائع داخل تسمية تعريفية مشتركة ، ومن ثم أن يتم الاتفاق على تلك التعرفة والتي تطبق لكل الدول في الاتحاد الجمركي لكل مجموعة أسماء . بالموافقة على التعرفة الخارجية المشتركة يجب على الدول أن توجد إجماع على لماذا ينبغي أن تطبق التعرفة كلياً ؟ . وكان هذا تحدي هام للتعرفة . وقد تم تصميمها خاصة في الدول النامية لأهداف سياسية وطنية هامة بعيدة عموماً الهدف الأول وهي ضريبة هو زيادة العائد الحكومي . اعتماداً على تركيبة الاستهلاك في كل دولة ، فإن المنتجات المتنوعة تنتج موارد عائدات مختلفة . لذا ليس بالضرورة أن يكون لدى

أعضاء الاتحاد نفس الفوائد في المحافظة على التعرف المعينة للقطاع المعين ، أما الهدف الثاني للسياسات التعريفية هو لحماية الصناعات المحلية (وتشتمل على أساس مؤقت ، كما في معايير الإجراءات الوقائية) أولتقدم مجال للصناعات القاصرة هنا أيضاً ، على أن تكون الأهداف القطاعية لأعضاء الاتحاد متنوعة . مثلاً مركوسبور لم تبقى التعرف الخارجية المشتركة لكل القطاعات ، لكن تترقب صناعات بالغة الدقة مثل السكر والسيارات . برغم هذه التعقيدات ، فإن إنجاز التعرف الخارجية المشتركة يكون سانحة مناسبة لتبسيط بنية التعرف وأيضاً المضي قدماً لبعض التحرير الخارجي . (DNA , 2007) .

يتطلب وضع إجراءات التعرف الخارجية المشتركة في الخدمة بعض التوافق وسط الأعضاء . في مسح للاتحاد الجمركي ، كانت هناك نتيجة واحدة تبعاً للتعرف الخارجية المشتركة وهي أن هناك فراغ بين التعهد والإنجاز. ويتوقف الفراغ تحديداً للاستثناءات والانتقاصات للتعرف الخارجية المشتركة . في هذا الاتجاه فإنه يمكن أن توصف معظم تعرفات الاتحاد الجمركي الخارجية المشتركة بأنها غير تامة . إدارياً ، فإن الإجراءات الجمركية المشتركة والتعاون الدولي تكون مطلوبة لتحافظ على نزاهة التعرف الخارجية المشتركة ، وتشمل الأساس المشترك لتقييم البضائع . مثلاً في جمارك جنوب أفريقيا تطبق كل الدول الأعضاء قواعد التقييم الخاصة بمنظمة التجارة العالمية ، لكن تم استخدام قيم الاعفاء على ظهر السفينة (FOB) والتكلفة وقيم التامين والشحن (CIF) ، لذا فإن تأثير التعرف غير منتظم .

إدارة العائدات : .

تعتبر إدارة العائدات الميزة المفتاحية الثابتة للإتحادات الجمركية . ولا تعتبر التعرف الخارجية المشتركة نهائية بل الطريق إلى النهاية . والهدف الأول تغيير سياسة التعرف والهدف الثاني هو تبسيط التجارة داخل الإقليم بالقضاء على العوائق الداخلية . واختيار تحصيل العائد

ونظام الاستبقاء لعائدات التعرفة الخارجية العامة كما توجد ضمانات هامة لتسهيل التجارة داخل الاقليم للأعمال والضرائب الأخرى المفروضة على حركة البضائع عبر الحدود .

مبدأ نقطة الوصول الأخيرة : .

أكثر ممارسة مشتركة للاتحاد الجمركي هي للدول الأعضاء لتطبيق مبدأ نقطة الوصول الأخيرة ، حيث يتم تحصيل العائدات وتستبقى من قبل دولة الاستهلاك النهائي . تطبق في مجموعة شرق افريقيا حرية اختيار نقطة الوصول الأخيرة ، بالرغم من أنها تمت مراجعتها عام 2011م. يتم تحصيل العائدات في التنظيم المؤقت لمجلس التعاون الخليجي في الحدود الخارجية للاتحاد الجمركي ومن ثم يتم تحويلها للدولة العضو حيث البضائع المخلصة تستهلك نهائياً . لكن الجهود جارية لمراجعة هذا التنظيم .

مبدأ نقطة الوصول الأخيرة مبدأ عادل . نتجت ضريبة أعمال الجمارك من قبل أعضاء الاتحاد الجمركي حيث يتم استهلاك البضائع . لكنها عملية معقدة اداريا" ، وهي أيضاً ترفع مسائل عن معنى الاتحادات الجمركية ، يتطلب تطبيق المبدأ آلية مراقبة (نظام النقل و عمليات رابطة بما فيها قوانين الإقليم) . أولاً أتمكن الأعضاء لمحاسبة ولتحصيل ضريبة أعمال على البضائع المستوردة لداخل مناطقهم . وثانياً ، لمنع الإنحراف في دخول وخروج البضائع التي يتم تحريكها خلال منطقة عضو داخل تلك التي لعضو آخر تحت تعليق ضريبة الأعمال .

قاعدة المنشأ : .

تقدم قاعدة نقطة الوصول الأخيرة استثناءات للاتحاد الأوروبي والاتحاد الجمركي لدول أفريقيا الجنوبية ، حيث تطبق قاعدة المنشأ . الفائدة لنظام الإقليم هي أنها تحرك أي

طلب لتتحكم في اي تحرك للبضائع داخل الاتحاد ولتحصيل العائدات ، مقدمة كل من الحلول الإدارية البسيطة وحرية أكبر لتحريك البضائع داخل الاتحاد .

يجب الموافقة على قاعدة إعادة توزيع العائدات ، وأيضاً قد تنشئ تجمعا مشتركا للموارد يتم توزيعها على مشاريع إقليمية . يتم تحصيل ضريبة أعمال الجمارك في الاتحاد الأوربي لميزانية الاتحاد وتمويل سياساته العامة وتحفظ الدول الأعضاء بنسبة لتغطية تكلفة التحصيل الإدارية . يتم دفع ضريبة الأعمال الجمركية في الاتحاد الجمركي لدول أفريقيا الجنوبية (SACU) في داخل تحصيل العائدات ويتم تشاركتها خلال القاعدة المعروفة . هناك دراسات تمت مباشرتها في(مركوسبور) عن آلية توزيع عائدات الجمارك ، لكن لم تتم صياغة هذه الآلية بشكل نهائي .

يفترض نظام المنشأ ثقة كبيرة وسط إدارات الدول الأعضاء في القابلية والنزاهة لشركائهم . منذ ذلك الحين تم تحصيل العائدات لأجل مصلحة الاتحاد ومن ثم إعادة توزيعها وسط أعضاءه . عندما شملت الاتحادات الجمركية دولاً ليس لديها منافذ بحرية ، تقوم الدول الساحلية بضرورة تحصيل العائدات لأجل مصلحة جيرانها .

الحدود المالية والرقابة الداخلية : .

تخدم الحدود المالية والرقابة الداخلية أربعة أهداف : .

- ترصد الحيل في الضرائب غير المباشرة التي يتم فرضها تحت قاعدة نقطة الوصول - وتلك صادرات بمعدل صفري لضريبة القيمة المضافة .
- تعمل الحدود الوطنية والمالية كمصدر ضد فرض الضريبة غير المباشرة في الإتجاهين ونقطة التعثر لإعادة مبالغ ضريبة القيمة المضافة لمصدرين وموردين موثوقين .

- تكون الحدود المالية لرسوم الاعمال لكشف نقاط التهريب . وهي تمكن السلطات من مراقبة كل من الرسوم المدفوعة والمعفاة من الضرائب التي تعبر الحدود .
- أيضاً تخدم الحدود الوطنية الأغراض غير المالية ، مثل مراقبة الهجرة و المعايير الصحية و الدفاع و الأمن وتطوير المخدرات .

هدف إتفاقيات التجارة الحرة والاتحادات الجمركية هو إلغاء التعريفات ومعيقات التجارة الأخرى على البضائع التي تتم المتاجرة بها وسط الدول الأعضاء (المطلب الداخلي لمنظمة التجارة العالمية) .

لكن التخلص من ضريبة الأعمال الجمركية على البضائع التي تتحرك وسط مناطق الاعضاء قد يكون معضلة للدول المتقدمة والتي تعول على هذه الأعمال لدخل الدولة . لذلك لم يتم تحرير أسواق بعض الاتحادات الجمركية الإقليمية تماماً . تم إتباع مدخل متماثل في مجموعة شرق أفريقيا لتحقيق إلغاء ضريبة الأعمال الجمركية داخل الاتحاد بينما تسمح بمجال للضبط : لا تفرض كينيا ضريبة أعمال على البضائع من الدول الأعضاء الأخرى و لكن حتى العام 2010 يمكنها فرض ضريبة أعمال على البضائع المستوردة من كينيا . تسمح فقرة في الاتحاد الجمركي لدول الجنوب الأفريقي للدول الأعضاء خاصة بأن تفرض ضريبة أعمال على البضائع المنتجة في دولة عضو أخرى لحماية الصناعات القاصرة . مع ذلك ، كما يبدو تفرض دولتين عضويتين فقط هذه الضرائب ، كل على منتج واحد .

الفرض المعاملاتي لضريبة القيمة المضافة أو ضريبة المبيعات على البضائع التي يتاجر بها بين أعضاء الاتحاد الجمركي هي إحدى الأسباب الرئيسية التي تعوق إلغاء الرقابة الداخلية . يجعله الضغط لتخفيض مسؤوليات الالتزام الضريبي خياراً جذاباً للتخلص من أو تخفيض التخومات المالية في الاتحادات الجمركية . سوف تخلص البضائع ، وتدفع

ضرائب التجارة الدولية (ضريبة أعمال الجمارك و ضريبة القيمة المضافة أو ضرائب المبيعات) في نقطة الدخول الأولى داخل الاتحاد الجمركي لكن يكون مثل هذا المدخل معضلة ، بعد ذلك قلل تحرير التجارة في معظم الاتحادات الجمركية المختلفة التي تفرض ضريبة القيمة المضافة وضرائب مبيعات بمعدلات مختلفة أهمية ضريبة أعمال الجمارك كمصدر للدخل لمعظم الدول المتقدمة وبعض الدول النامية ، لكن تبقى ضريبة القيمة المضافة وضرائب المبيعات على البضائع المستوردة مصدراً مهماً للدخل الحكومي ، وتتمو أهميتها بنمو التجارة العالمية والزيادة في ضريبة القيمة المضافة وتحصيل الضرائب على البضائع المستوردة . علاوة على ذلك ، هناك أهمية لضريبة القيمة المضافة وضريبة المبيعات ليست للواردات فحسب ، بل للصادرات أيضاً . تعيد معظم الدول مبالغ ضرائب القيمة المضافة وضرائب المبيعات على البضائع المصدرة . ترغم بعض النشاطات غير القانونية مثل التي تدعي صادرات الأشباح و الشحن الدائرى الدول للتحكم في صادرات البضائع من مناطقها لتمنع التزوير المالي .

في معظم معايير الاتحادات الجمركية والمتعلقة بالضرائب غير المباشرة والتي تؤثر على الاستيراد وحركة النقل وتصدير البضائع يتم التعامل وطنياً لا إقليمياً . أيضاً الاستثناء للاتحاد الأوربي حيث الرقابة بين الدول الأعضاء قد تم تأسيسها مع انشاء السوق الواحد عام 1993م . هناك نظام رقابة جديد لضريبة القيمة المضافة يشتمل على معلومات ضريبة القيمة المضافة و نظام تبادل وممول للتجارة بين الدول الأعضاء . زادت التحديات وما زال الاتحاد الأوربي ممسكا بتسرب ضرائب القيمة المضافة من خلال مشاريع مثل التي تدعي حيل الحفلات الصاخبة . جدول 14.2 .

كيفما كان فإن تكون الحاجة للرقابة الداخلية ليست للأغراض المالية فحسب ، بل أيضاً لتطبيق الموانع والقيود . هذه الموانع والقيود يمكن أن تعطي تأثيراً للتعهدات الدولية ،

مثل الإتفاقية على التجارة في الأنواع المعرضة للإنقراض . ويمكنها حماية المجتمع ، مثلاً بالحاجة لأذن السماح باستيراد اسلحة نارية . ويمكن أيضاً حماية الصناعة ، مثلاً بحظرها استيراد كل أو أنواع معينة من البضائع المستعملة . في مجلس التعاون الخليجي ، نفذت السعودية مراقبة تهدف لمنع استيراد منتجات الخنزير والكحول لأسباب دينية . بطريقة مثالية ، على الاتحادات الجمركية أن تحاول معايرة الموانع والقيود . وطبعاً هذه المعايرة ضرورية عندما يقرر الاتحاد أن يلغي الرقابة الداخلية أو تلخيص البضائع في نقطة الدخول الأولى داخل الاتحاد .

وضع التعرف الخارجية المشتركة في الخدمة : .

أعضاء الأعمال وبرامج التنفيذ : .

أحد الاعتبارات المهمة للتعرف الخارجية المشتركة هو تقليل الخطر على الإنحراف التجاري . يختار الموردون نقاط دخول داخل الاتحاد والتي تضمن لهم معاملة تفضيلية . يمكن تقليل خطر الإنحراف من خلال الرقابة الحدودية الداخلية والتي تميل لأن تبقى في موقع حيث يتم تحصيل العائدات على قاعدة نقاط الوصول الأخيرة . لكن الاتحادات التي تستخدم مبدأ الإقليم تكون الرقابة الداخلية فيها ضعيفة جداً ، لذا تكون المسؤولية على نقطة الدخول ، وفقاً لذلك ، فإنه من الضروري تقليل الحوافز للتجار منعاً للتحايل . ولعمل ذلك يجب على الدول الاعضاء أن تعمل على توافق سياسات وإجراءات تحصيل التعرف .

على وجه خاص يجب أن يكون استثناء الأعمال وسياسات الحرمان متوافقة إلى حد بعيد . تطبق سياسات الاستثناء جزئياً أو كلياً لأصناف معينة من المنتجات . تتطلب هذه السياسات أن تتم إدارتها بحرص ، لأنها يمكن أن تكون مصدراً للتسرب المالي . عموماً فإن الأصناف التي تستثنى من ضرائب أعمال الجمارك مثل البضائع التي تصل للعرض والإعانات وأيضاً البضائع للاستعمال الدبلوماسي وهكذا - أيضاً هناك فروقات عبر الدول . مثلاً بعض

الدول تستثني البضائع التي تستخدمها الحكومات . ومن المهم جداً ان يتم توافق على أصناف البضائع المستثناة .

أيضاً يمكن أن تكون سياسات الحرمان مصدراً للتسرب المالي . هذه السياسات يمكن أن تكون مظهراً مهماً لترقية الصادرات يكون هدفها لتجنب اعمال الضرائب غير المباشرة بتطبيق أعمال الضرائب على المهمات ، وألتجنب تطبيق أعمال الضرائب على البضائع والتي لا يتم استهلاكها في الدولة (تجارة الترانسيت و بضائع الإعانات) . تعتمد المناهج الإدارية على حالات تتطلب حرمان الأعمال : الدخول المؤقت لإعادة التصدير و التصنيع المتجه للداخل و التصنيع تحت الحجز الجمركي و مناطق تصنيع الصادرات والترانسيت . خطت لمجموعة شرق أفريقيا لتنسيق أعمال الحرمان ، لكن حتى الآن لم تطبق ذلك واستمرت السياسات الوطنية السائدة (DNA 2007) .

كيف تواكب إتفاقيات التجارة الإقليمية والاتحادات الجمركية النسخة الجديدة لعمليات إدارة الحدود ؟.

تركز جهود الاصلاح في الاتحادات الجمركية وعلى مستوى أكبر في إتفاقيات التجارة الإقليمية ، بصورة كبيرة على التسهيلات التجارية لا على إدارة الحدود . هناك اسباب أحدها هو أن الأهداف الرئيسية لهذه الترتيبات متعلقة بالتجارة . والسبب الآخر هو أن يتقبل الرأي العام مسألة نقل الحقوق السيادية ببساطة لمجال الاقتصاد ، لكن ليس في مسائل تنفيذ القانون والقضاء ، لذلك ليس هناك مجموعات ضغط قوية تعمل على الدفع لإلغاء تنفيذ قانون الحدود - برغم أن الأعمال والتجارة قد تم وضعها في الخمسينات فيما يختص بحرية حركة الخدمات والبضائع (هوينق 2005) .

هناك مخاطر للمبادرات الإقليمية وراء التسهيلات التجارية ، مثلاً حرية حركة الأشخاص كما في الاتحاد الأوربي ، لكن أيضاً في السوق المشترك لدول شرق وجنوب أفريقيا ودول المجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا .

إدارة ضريبة القيمة المضافة في الاتحاد الأوربي : التجار المفقودين والغش الدائري .

على الاتحاد الأوربي أن يبتكر حلول جديدة لتحصيل ضريبة القيمة المضافة عند إزالة الرقابة الجمركية عند حدوده . منذ أن كانت المعدلات تختلف بواسطة الدولة العضو ، على نظام الاتحاد الأوربي أن يكون قادراً على تقدير ضريبة على البضائع معتمداً على أين أحدثت القيمة المضافة ؟ . حتى عام 1993م حيث تم تطبيق قاعدة نقطة الوصول الأخيرة و ضريبة القيمة المضافة والتي تدفع لكل المدخلات تم حسمها للمصدرين وطبقت على كل البضائع للموردين . والبضائع المعفاة من الضرائب بصورة فاعلة عندما يتم تصديرها من دولة ويتم إعادة تقدير الضريبة لها عند دخولها دولة أخرى .

تم استبقاء قاعدة نقطة الوصول الأخيرة تحت النظام الإنتقالي المتفق عليه اتحاد أوروبى بلا حدود و بانتظار نظام حاسم. وما زالت تطبق اليوم باختلاف رئيسي أنه ليس هناك ضباط جمارك مكلفين بالتحقق من أن البضائع قد تم تصديرها حقيقة . عوضاً عن ذلك، فإنه يجب على شركات التصدير أن توفر رقم ضريبة القيمة المضافة لزبائنها في دولة الوصول الأخيرة ، ممكنة السلطات للتحقق من أن الصادرات مؤهلة حقاً لحسم الصادر ولضمان ألا يشتكي الموردون من ديون ضريبة القيمة المضافة للمشتريات الواردة . نظرياً يسمح رقم ضريبة القيمة المضافة لرسم حركة البضائع ومن ثم إدارة ضريبة القيمة المضافة . لكن من ناحية عملية فإن حوافز التحايل يمكن اعتبارها متزايدة تحت النظام النقلي . والسبب أن مستورد البضاعة مسئول عن تحصيل ضريبة القيمة المضافة بقيمتها الكاملة عندما يريد إعادة

بيعها (ليس فقط لمساهمة البائع للقيمة المضافة في حالة أنها محلية المنشأ) . مما يجعل التحايل أكثر ربحية . يحدث مثل هذه التحايل الأبسط عندما تعلن الشركة المستوردة إفلاسها" قبل أن تحصل ضريبة القيمة المضافة وحيلة الحفل الصاخب هي الأكثر تعقيداً ومن الصعب اكتشافها ، يتم إعادة بيع البضائع لشركات محايدة أحياناً ولمرات عديدة ، قبل أن يتم إعادة تصديرها لدولة المنشأ (عندما يستلم المصدر المتحايل على ضريبة القيمة المضافة تخفيضاً اضافياً) .

تم اعتبار ثلاثة خيارات للنظام الحاسم لتقليل الاحتيال في ضريبة القيمة المضافة والتي قيل إنها تكلف حوالي نسبة 2-4% من إجمالي ضريبة القيمة المضافة المستلمة ، أو حوالي نصف ميزانية الاتحاد - والخيارات هي ضريبة قيمة مضافة متناسقة زائداً نظام ضريبة المبيعات (VIVAT) ، نظام التكلفة العكسي والتحصيل على مبدأ المنشأ . (المصدر بالدولين 2007). والتي تعطي الوطنيين الحق في دخول الدول الأعضاء بدون تأشيرات ولتنتمي سوق العمالة المحلية . باشرت معظم الاتحادات الجمركية بعض التسهيلات التجارية . وعملت على تحديث وتبسيط الإجراءات و تعجيل حركة البضائع - أيضاً هناك فترة توقف بين المقترحات الجيدة والتعهدات والتضمينات من جانب آخر . والتحدي هو أن توازن التحسينات من قبل إصدارات خاصة باتجاه الضمان الوطني والإقليمي . يبدو التطور في التسهيلات التجارية من قبل إصدارات خاصة والتي لم تستقر بصورة كاملة في رؤية شمولية واستراتيجية مع الدعم الفني والسياسي .

عادة تكون شروط التسهيلات التجارية للإتحاد الجمركي و إتفاقية التجارة الإقليمية مدعومة بآليات مؤسسية مثل مجموعات العمل والمؤتمرات - في كثير من الأحيان تركز على قوانين الجمارك . على وجه خاص تشتمل على تعهدات ل : .

- تطبيق المادة 7 للجات كأساس لتأمين البضائع .

- يوافق على وينفذ و ينضم لاتفاقية كيبوتو المراجعة لمنظمة الجمارك العالمية (منظمة الجمارك العالمية 1999).
- تطبيق الإجراءات والتقنيات الحديثة مثل إدارة المخاطر والتشغيل الآلي .
- عمل تحسين و تطبيق وتفسير قوانين الجمارك والإجراءات الأكثر شفافية .

المسائل الإستراتيجية : .

ينبغي أن يكون لسياسات إدارة الحدود المشتركة للاتحادات الجمركية تسهيلات تجارية في مركزها . عناصر عديدة لهذه السياسة المشتركة وهي نظرياً ، ايضاً قابلة للتطبيق فى اتفاقيات التجارة الحرة . لكن سياسة إدارة الحدود المشتركة قد تختبر تحديات كثيرة بدون حوافز قوية والتي تم إنشاؤها من قبل سياسة التعرف المشتركة .

كما لنقطة البداية الإستراتيجية لسياسة مشتركة ، ينبغي ان يحدد مخطط عمل السياسة المشترك ونموذج التشغيل المدخل المستقبلي لتطبيق الرقابة التنظيمية . ينبغي أن يكون لبرنامج عمل السياسة المشترك ونموذج التشغيل معاً رؤية طموحة ولأمام ، لكن في نفس الوقت ينبغي أن تعالج تحديات حقيقية ومعوقات التنمية و المهمات الأخرى . أخيراً يجب أن تكون مدققة و مدعومة سياسياً ومتداولة ومفهومة .

وراء المتطلبات الأدنى للاتحاد الجمركي لمنظمة التجارة العالمية . والممارسة الأفضل لأول محركين مثل الاتحاد الأوروبي لدى الاتحادات الجمركية مدى كاف في وضع إتجاه إستراتيجي وتخطيط أساليب جديدة لإدارة الحدود . التكامل المغلق و المفهوم من قبل الاتحاد الجمركي ويمكن من تنفيذ الرؤية ومناهج العمل والتي تذهب وراء الحدود الوطنية والافقية ووراء الاتحاد الجمركي التعاوني التقليدي .

ينبغي أن يتم تثبيت خطة العمل و نموذج التشغيل في استراتيجية مكثفة والتي تربط الأهداف بأعمال محددة . وينبغي أن تتعرف على الإطارات الزمنية و الأطراف المسؤولة والاعتمادات . وينبغي أن تكون لديها آلية مراقبة والتي تعمل على تنبيه أجهزة اتخاذ القرارات في حالة التأخير أو التوقف الفني التام ؛ مفسحة الطريق للأجهزة لتقترح المعالجات . في الاتحادات الجمركية كما في الدول ، فإنه ينبغي ان تخضع حركة المواطنين والبضائع عبر الحدود لرقابة حديثة تتبع المعايير العالمية وممارسة أفضل . يمكن أن تشمل عناصر نموذج التشغيل الجديد لإدارة الحدود للاتحاد الجمركي الآتي : .

- الحظر الإداري .
- تبسيط وتنسيق السياسات والإجراءات .
- التخلص من الإزدواجية .
- حلول الأعمال المتكاملة .
- إدارة المسافرين والتجارة والطرف الآخر .
- المساعدة الإدارية المشتركة المعززة .
- التعريف المشترك .
- تقوية صناعة السياسة ومؤسسات التوصيل .

تركز المراجعة الإنتقائية أدناه على العناصر التي تعرض فيها إتفاقيات التجارة الإقليمية (إتفاقيات التجارة الحرة والاتحادات الجمركية) حلول جديدة لإدارة الحدود . أيضاً هناك عناصر أخرى لكنها ليست بالضرورة أن تختلف كثيراً من سياسات إدارة الحدود الحديثة والتي يمكن أن يتم وضعها في الخدمة خارج إتفاقية التجارة .

إدارة المخاطر في إتجاه إستراتيجية مشتركة للاتحاد الجمركي : .

تلبى إدارة المخاطر في الجمارك وإدارة الحدود طلبات متنوعة تشمل الطلب لتسهيل التجارة التقليدية والسفر بينما تستتسخ بزيادة حجم العمل .

وهي تدرك أنه ينبغي أن تكون الموارد ذات غرض على الأشخاص الخطرين جدا والبضائع والنشاطات . فانه من الصعب في الاتحاد الجمركي التحرك في إتجاه لفهم مشترك لإدارة الحدود إذا كانت الدول الأعضاء تاخذ مداخل متشعبة للتعرف على المخاطر وإدارتها .

لذلك تكون إدارة المخاطر مركزية لأهداف التوافق عبر الاتحاد الجمركي والتنسيق وسط السلطات الحدودية . ينبغي لإدارة المخاطر أن تعلن برنامج عمل ونموذج تشغيل إدارة حدود الاتحاد . يمكن أن تساعد إدارة المخاطر الاتحادات الجمركية التي تكون مطوقة الموارد - ويمكن أن تجعل الأهداف الإستراتيجية أكثر وضوحاً وتتعرف على العوائق وتضمن أولويات وتوزيع مناسب . تسمح إستراتيجية إدارة المخاطر المشتركة لكل سلطات الحدود بداية أن تتشارك المعلومات على الأهداف و الإستراتيجيات و الأولويات والطرق التي تستخدم ضد عدم الالتزام . تم المقترح في الاتحاد الأوروبي لعمل وحدة أصحاب ممارسى مهنة الحدود الخارجية المشتركة لتتظر وتخطط لعمليات المخاطر الإستراتيجية المشتركة (اللجنة الأوروبية 2003 ، ص 46) . أيضاً عملت مجموعة الأنديان على تصنيف المخاطر الإقليمية و وحدات المخاطر وصيغ تبادل المعلومات .

تمت مناقشة بعض أدوات دعم إستراتيجية إدارة المخاطر للاتحاد الجمركي العامة أدناه . أحدها هو التطبيق المشترك لمدير الاقتصاد المفوض وبرنامج المسافر الموثوق . والآخر هو تبادل المعلومات خلال أنظمة إتصال عالمية .

تبسيط وتنسيق السياسات والإجراءات : .

في كثير من الأحيان تكون الإجراءات المتعلقة بالحدود في إتفاقيات التجارة الإقليمية قديمة وعلى قاعدة من المستندات الورقية . ينبغي أن تكون قد تمت مراجعة الإجراءات الحالية مقابل الإتفاقيات الدولية (مثل منظمة الجمارك العالمية راجعت إتفاقية كيوتو) . وممارسة دولية أفضل لضمان أن تكون هذه الإجراءات مبسطة جذرياً وتكون فنيات حديثة تشمل تحليل المخاطر والاستعمال الكثيف لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات . عموماً تقدم إتفاقيات التجارة الإقليمية نقطة تثبيت جيدة لبداية هذا الإصلاح و مقدمة مندييات للخبراء لتبادل الآراء و وتصنيف أفضل ممارسات وتضمن حلولاً للمشاكل المشتركة .

يمكن تقليل تكاليف المعاملات للمتاجرين عبر الحدود بتنسيق الإجراءات و متطلبات التوثيق . لدى الاتحادات الجمركية حوافز قوية ليست لتنسيق سياسات وإجراءات الجمارك فحسب (مثل تحصيل العائدات على مبدأ المنشأ) ، بل أيضاً ترقية شفافية السياسات وتبادل المعلومات التي تعمل على تبادل الثقة .

في معظم التكوينات الإقليمية الأفريقية والاتحادات الجمركية التي تشمل العديد من الدول التي ليست لها منافذ بحرية فإن سياسات النقل بالعبور والإجراءات الموجودة غير ناجحة .

إن المعايير العالمية التي تم تطويرها من قبل منظمة التجارة العالمية الخاصة بالبضائع يمكن ضبطها لإدارة حركة البشر عبر إتفاقيات التجارة الحرة وحدود الاتحاد الجمركي . إن الإجراءات التي تم إتباعها في حدود الاتحاد الجمركي مثل الاتحاد الأوروبي ينبغي أن يتم اختبارها وتقليدها أينما أمكن تنفيذها .

إن تبني الإقرار الجمركي المشترك الواحد للواردات و الصادرات وحركة نقل البضائع يسهل عملية تصنيعها . أيضاً وتمكن إقليمياً من التخليص القياسي وإجراءات الترانسيت

المشتركة ، وتسهل الانتقال إلى نظام النافذة الوطنية أو الإقليمية الواحدة (الباب الثامن) . يمكن تطوير المستندات القياسية المتشابهة لمراقبة في حركة البشر . عملت اللجنة الفنية للشئون الجمركية في موريشس على تطوير المستند الجمركي الواحد لموريشس وبرنامج أسونسيون لعام 1999م . تبنت الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي لدول الجنوب الأفريقي (ساكيو) وضمنت في المستند الإداري الواحد ، مغطياً كل المعاملات الجمركية في عام 2006م .

طُور الأعضاء في مجموعة الأنديان مستندا جمركيا عاما وطبقت أحكام عامة على تفاتيح الجمارك من خلال كتيب متكامل للإجراءات للتفتيش الإقليمي .

إزالة الإزدواجية : عقلنة الرقابة من خلال منافذ توقيف واحدة : .

إن تنسيق القوانين والإجراءات هو مظهر واحد لإزالة تكاليف الإزدواجية ، والمظهر الآخر هو عملية الحدود المرتبطة . في اتفاقيات التجارة الحرة وحيثما يقرر واضعو القرار أن يحافظوا على كل أو معظم رقابة الاتحاد الجمركي الداخلي و رقابة الحدود المرتبطة - أو منافذ التوقيف الحدودية يمكن أن تقلل التأخيرات و الإزدواجية و الخط الأحمر (الباب الرابع) بينما أيضاً تحسن مراقبة وتقلل مخاطر التهريب والإقرارات الجمركية غير الحقيقية .

أثبتت منافذ التوقيف الحدودية تحدياً لعدة أسباب : .

أولاً : تكون الرقابة المشتركة محسوسة بصورة غير دقيقة لتقليل فعالية المجهودات .

ثانياً : زيادة الاهتمام حول السيادة الوطنية والقوانين القضائية حيث يعمل مسئولو حدود دولتين مع بعضهم في منطقة واحدة .

ثالثاً : وعلى الأرجح ليس هناك رؤية عامة لعملية مشتركة في السلطات المختلفة والتي تدير عملية الرقابة الحدودية .

أحدث منفذ توقيف واحد وظائف حدودية متنوعة - الهجرة و الجمارك والرقابة الحدودية الأخرى . مثلاً يدير مسئولو جمارك من دولتين حدوديتين إجراءات الصادر والوارد في مكاتب متقاربة أو غرف . يجب على الدولة التي تحدث هذه الإجراءات في منطقتها أن تعطي مسئولو الجمارك سلطات قضائية في منطقتها - الحاجة الي يمكن أن تزيد من قضايا حساسة عن السيادة الوطنية . مع ذلك ، قدمت الخبرة العالمية أنه يمكن أن تحل تلك القضايا من خلال المفاوضات الثنائية والتشريعات الوطنية . تشمل قضايا تتطلب إنتباه عند إنشاء منافذ توقيف حدودية : .

- الإطار القانوني : تخطيط التحكيمات الجارية و الإجراءات والتوثيق .
- الإتفاق على نقاط تحكم واحدة للإجراءات والتوثيق .
- نظام انسياب الحركة
- قضايا التسهيلات والبنية التحتية .
- الموارد البشرية و المراقبة .

التنسيق على المستوى الإقليمي : تضمين نظام النقل الجديد بالعبور المحوسب في أوروبا : . ان نظام النقل الجديد بالعبور المحوسب هو نظام إلكتروني غير ورقي يمتد إلى 23 دولة . منها 19 دولة تابعة للاتحاد الأوربي ، دول رابطة التجارة الحرة الأوربية وليشتنتستين وترتبط أكثر من 3000 مكتبا للجمارك . وهي تغطي إجراءات النقل بالعبور المبنية على الوثيقة الإدارية الواحدة للاتحاد الأوربي خاصة لنقل الطرق . بحلول أول يوليو 2005 يجب أن تكون إقرارات النقل بالعبور كقاعدة مشتركة مودعة إلكترونياً . اكتملت المرحلة اللاحقة في يناير 2006م متضمنة المعالجة المحوسبة للضمانات والتحقيقات . توضح إحصاءات اللجنة الأوربية زيادة في حركة النقل لنظام النقل الجديد بالعبور المحوسب من حوالي 5.5 مليون في عام 2004 لأكثر من 7.5 مليون في العام 2005 .

أخذت اللجنة الأوروبية الريادة بتطوير تطبيق برنامج معيار نظام النقل الجديد بالعبور المحوسب الجوهر المشترك الأدنى لتحقيق الشبكة الالكترونية وضمان صيانتة . وتبنته 15 دولة من 25 دولة من الدول الأعضاء (أما الأخرى فطورت تطبيقاتها الخاصة) ، تم تمويل الجوهر العام الأدنى من ميزانية برنامج الجمارك لسنة 2000 (23% من الميزانية العامة) صار هذا التوافق لتشييد برنامج أساسي تحدياً ، تواجه مشاكل مع معظم أنظمة الجمارك الوطنية (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) .

لجانب الآخر لإصلاح نظام النقل الجديد بالعبور المحوسب هو ترميز إجراءات النقل بالعبور في كتيب ، تم نشره عام 2001م ، ووضح الموجهات لترتيب تحقيق سياسات النقل بالعبور . كيفما ، وجدت المحكمة الأوروبية للمدققين اختلافاً كبيراً في التحقيقات . على نحو مشابه ، فإن المعايير المبسطة للنقل بالعبور (الراسلون المفوضون وحالة المرسل إليه والضمان الشامل) في مكانها في غالبية الدول الأعضاء .

وجدت المحكمة الأوروبية للمدققين أن اللجنة الأوروبية أفترضت بنجاح دورها التنسيقي لتحقيق نظام النقل الجديد بالعبور المحوسب لكنها بينت العيوب في قلة الإتفاقيات العملية بين الاتحاد الأوربي والدول الأعضاء ، وحقيقة فان الرقابة على التحقيق تركت للدول الأعضاء . وجدت تناقضات عديدة في تطبيق الشروط القانونية على مستوى الدولة ، واصبح التحقيق مختلاً في مناطق عديدة .

- لم يتم فحص حالة الراسلين المفوضين بصورة مناسبة في دول عديدة . تدار التحقيقات في حالة عدم الوصول بتأخير ويرجع ذلك لعدم الإتصال التام بين سلطات الجمارك .
- بطء إجراءات الاستيراد (في حالة عدم الوصول ، يمكن استرداد الدين من الدولة التي تتحصل الأعمال الجمركية) .

• أيضاً تكون حسابات الأعمال غير المتحصلة بطيئة و متضاربة بسبب التفسيرات المتباينة .

تمت ملاحظة القاعدة العامة الأخرى من قبل المحكمة الأوربية للمدققين بأن عملية تحصيل البيانات غير مرضية .

أخيراً ، فإن تحليل المخاطر الآلي باستخدام معلومات نتجت من قبل نظام النقل الجديد بالعبور المحوسب تطبق فقط في عدد قليل من الدول الاعضاء التي تم مسحها . وفي معظم الدول الأعضاء فإن فحص البضائع العابرة غير موجود تقريباً ، لأنها لا تعتبر أولوية . وصلت دول مركوسيو في إتفاقية رسايل لإجماع في عدد 16 نقطة حدودية حيث ينبغي أن تطبق الرقابة المتكاملة . اعتبر الاتحاد الجمركي لدول جنوب أفريقيا إن إنشاء منفذ توقيف حدودى كأولوية قصوى من شروط التسهيل التجاري . لكن حدث تطور ضئيل منذ ذلك الحين . أحدثت مجموعة شرق أفريقيا تطوراً في إنشاء منفذ توقيف حدودى واحد بين كينيا وبيوغندا عند مالابا . تهدف مجموعة الانديان أن يكون لديها رقابة واحدة في كل نقاط الحدود المشتركة ، بناء على سياسة المجموعة للتكامل والتطوير الحدودي ، والمرشد حيث يكون هناك رقابة واحدة على البضائع عند حدود HachduraLa و Pedro de Alvrado بين غواتيمالا والسلفادور .

الإتفاقية المهمة لنموذج التعريف المشترك بين النرويج والسويد : أن تقوم دولة واحدة بإجراءات الحدود وأن تضع مصلحة الآخر موضع التنفيذ . بمعنى آخر ، عند نقطة حدود واحدة تتولى النرويج رقابتها والرقابة لمصلحة السويد ، بينما على النقطة الحدودية الأخرى تقوم السويد بنفس الشيء . على أن تكون هناك شروطاً مسبقة لمثل هذا التعاون تتطلب مستوى عالي من الثقة . تتطلب التسهيلات التجارية الجديدة والأمن الدولي معايير أن المسافرين والشحن تأخذ وقتاً في موانئ الدخول . هذا الطلب يمكن مقابله باستخدام أمتعة غير متطفلة

وآليات فحص البضائع المشحونة مثل المساحات الضوئية . تسمح الرقابة المشتركة منفذ توقيف حدودى واحد مشترك ، أو استخدام مشترك لهذه الآليات . تشمل البنية التحتية المناسبة مثلاً تسهيلات الحجز والتفتيش تكون مطلوبة أيضاً (الباب الرابع) .

حلول الأعمال المتكاملة : الارتباطات الإدارية والتشغيل الذاتى : .

تمهد الإجراءات المبسطة والإجراءات العامة والمتسقة الطريق لحلول أعمال متكاملة متطورة ومرتبطة عالمياً . يوفر التقدم التكنولوجي تكامل أكبر لحلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي تستخدم من قبل الإدارات لربط قاعدة البيانات ، وتوفر من الوقت الحقيقي لتشارك المعلومات وتطبيق إدارة المخاطر الأكثر تطورا والاستخبارات . هذا يقلل العمل الورقي واكتظاظ موانئ الدخول وتعجل دخول البشر والبضائع و سرعة تخليص المسارات وتقلل فرص الفساد في ملفات البضائع والإقرارات الجمركية للشحن وفي وثائق السفر المقدمة . فيما يتعلق بالترابط العالمي هو تقديم وثيقة إدارية واحدة عامة (قدمت الأمثلة أعلاه) .

الأمثل أن يكون للاتحادات الجمركية نظاما مشتركا لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات و هذه ليس هدفا ، ثم ينبغي أن تكون الأنظمة عالمية على الأقل لتبادل المعلومات بسهولة تامة وإلكترونياً . وعندما تستخدم مع ترتيبات أخرى مثل نظام المشغل الاقتصادي المفوض أو برنامج المسافر الموثوق ، يمكن للارتباط العالمي أن يتجنب الاستنساخ في تسليم المعلومات ولذا يجعل الترتيبات أكثر فاعلية . في مجموعة الانديان يلقى المرشد للنقل الإلكتروني للإقرارات الجمركية دعماً من الترتيبات المرسومة .

المساعدة الإدارية المشتركة : .

مشاركة المعلومات والاستخبارات : .

يكون للوقت الحقيقي لتبادل البيانات بين السلطات الوطنية ووجود نظام الارتباط العالمي فوائد أخرى . طالما كانت الرقابة الداخلية موجودة فإن تبادل المعلومات يساعد السلطات الوطنية في تأكيد الالتزامات . وتكون مفيدة في الدول النامية خاصة ليكون لديها شروط مساعدة إدارية مشتركة والتي تمنع تخفيض قيمة الفواتير لتمكين إدارات الصادر والوارد لتشارك القيم المعلنة . يوفر نظام الارتباط العالمي للسلطات ليس مشاركة البيانات المعاملاتية فحسب ، بل لتتعاون في تأسيس قاعدة بيانات تقييمية للاتحاد الجمركي .

هدفت إتفاقية المساعدة الإدارية المشتركة لمركوسيور لمنع وتثبيط المخالفات الجمركية ، تجهز لتبادل البيانات (وسط الاشياء الأخرى) . صادق مدير الجمارك في عام 2000م في اجتماع مركوسيور على خطة عمل ، بقائمة تدابير عملية لمكافحة التهريب (لوز دى ليما ن برو) في ملحق لإتفاقية الاتحاد الجمركي لدول الجنوب الإفريقي بأنها تطورت لتزود الجمارك بمساعدة إدارية مشتركة . أيضاً مجموعة الانديان لديها إطار مساعدة إدارية مشتركة .

لا تتطلب المساعدة المشتركة إتفاقية التجارة الإقليمية . وتم توقيع إتفاقيات التعاون الجمركي العالمي المستقل و إتفاقيات المساعدة الإدارية المشتركة . مثلاً ، لدى جنوب أفريقيا إتفاقيات مع 16 دولة وحالياً تتفاوض مع 10 أخرى ، تشمل دولاً أفريقية عديدة مجارة . لدى الولايات المتحدة الأمريكية إتفاقيات ثنائية مع 62 دولة . والاتحاد الأوروبي لديه إتفاقيات أحادية مع 7 دول وتشمل شروطاً للمساعدة المشتركة في إتفاقيات التجارة الإقليمية الخاصة به .

العلامة المفيدة لوضع نصوص جديدة أو ترقية النصوص الموجودة . تشمل نموذج إتفاقية منظمة الجمارك العالمية للمساعدة الإدارية المشتركة و إتفاقية منظمة الجمارك العالمية جوهانسبيرج ونصوص المساعدة الإدارية المشتركة الحديثة للإتحاد الجمركي . هناك إتجاه جديد أن تشتمل على إتفاقيات للمساعدة المشتركة في نصوص إتفاقية التجارة الإقليمية تعرض على الأرجح إطارا لضمان تعاوننا فعّالا وأيضاً لضمان التماسك في أشكال متنوعة للتعاون الثنائي من شروط الجمارك .

التعريف المشترك : .

التعريف المشترك هو الآلية الأخرى للتخلص من الاستنساخ . يمكن أن تشمل في سياق الإتحاد الجمركي تعريفاً مشتركاً للتقييم و التصنيف وقرارات المنشأ و لتسجيل الجهات المختصة بترخيص سمات الزبون (تجار و سماسرة و المستودعات المرتبطة) وهلم جرا ؛ للأذونات التنظيمية مثل الشهادات ؛ وللمسافرين من خلال عملية عبور الحدود لبرنامج المسافرين الموثوق . يتطلب التعريف المشترك درجة عالية من الثقة والتوحيد القياسي مع الإتصال المستمر وقنوات تبادل المعلومات .

لا يتطلب برنامج التعريف المشترك إتفاقية التجارة الإقليمية . مثلاً يتفاوض الإتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية في شأن التعريف المشترك لمديرى الاقتصاد المفوضين . وللولايات المتحدة إتفاقيات سابقة مع كندا و نيوزيلندا و الأردن ، وأيضاً وقعت اليابان ونيوزلندا مثل هذه الإتفاقية في عام 2008 . مع ذلك تعرض إتفاقيات التجارة الإقليمية قناة جيدة لتفاوض التعريف المشترك . جدير بالذكر قامت الإتحادات الجمركية بعمل إتفاقيات تعريف مشتركة أبسط بعضها الدول على التنسيق .

تكوين الإطار القانوني الممكن . :

يجب أن تكون تصاميم و مبادئ و سياسات و إجراءات الاتحاد الجمركي مثبتة في جهاز قانوني . أحد أهداف الاتحاد الجمركي أن يضمن تطبيق منتظم وثابت للوائح الاتحاد الجمركي . يشجع هذا الإطار العام الممكن من بلوغ هذا الهدف .

يجب أن تقدم المبادئ الجمركية إطارا جيدا للعمليات الحديثة الكافية . ويجب أن تكون مخططة . يؤسس المبدأ الجمركي الكفاءة للسلطات الجمركية ويعمل على تماسك إجراءات الجمارك و يساعد في عمل إجراءات يمكن التنبؤ بها وشفافة تحض على التعاون مع القطاع الخاص ويقدم إطار لإجراءات الاحتكام (دى وولف 2005) .

أحد الخيارات للاتحاد الجمركي هو أن يطور مبدأ جمركيا مشتركا ، كما فعل الاتحاد الأوربي عام 1992 ، وكما فعل الاتحاد الاقتصادي النقدي لغرب أفريقيا في عام 2003 وكذلك فعل مجلس التعاون الخليجي عام 2003 . يمكن أن تخدم طريقة تبني بنية قانونية عامة كأداة نقل التوافق و التبسيط والتحديث بالمطابقة مع مبادئ منظمة الجمارك العالمية . أيضاً يمكن أن تكون هذه الطريقة تحديا. تبنت ماركوسبور مبدأ جمركيا للتعامل مع كل من اللوائح الإجرائية الدائمة في عام 1994م ، لكن هذا المبدأ لم يدخل حيز التنفيذ حتى الآن ، لأسباب تشتمل رهقا ظاهريا (فاريل 2005) . أمرت اللجنة الفنية لشئون جمارك ماركوسبور في عام 1997 أن تقرر برتوكولا إضافيا لمبدأ الجمارك ليوجه وسط المسائل الأخرى و المناطق الحرة والتعرفة الخارجية المشتركة . مثال آخر للمبادرات الإقليمية يشمل اللوائح الجمركية لمجموعة الانديان والتي تم تبنيها عام 2003، واشترطت اتفاقية الاتحاد الجمركي لدول الجنوب الافريقي قانونية الدول الأعضاء في ضريبة أعمال الجمارك على أن تكون متماثلة (تم عمل شرط لحد ما لتبني الملاحق لتنظيم الأمور الجمركية) .

يتحتم أن يتم تكوين تصميم وحالة اطار العمل القانوني وعلاقته بالقوانين الوطنية ، من قبل النظام القانوني للاتحاد كما من قبل الممارسات الأساسية للدول الاعضاء . يمكن أن يأخذ الإطار شكلا و مبدأ جمركيا ، أما بالتنفيذ الذاتي أو يتطلب فعلاً وطنياً - ويمكن أن يضمن في ملاحق أو بتروكولات للاتفاقيات . تتطلب الشفافية وحرية الوصول إلى المعلومات في الاتحاد الجمركي ، أن يكون الإطار القانوني منشوراً ، يمكن الوصول اليه بسهولة وأن يكون مواكباً بانتظام .

مؤسسات التقوية : بناء القدرة و التنسيق والتنفيذ : .

تتطلب إدارة الحدود المنسقة سلطات إقليمية ووطنية مقتدرة على ذلك . بينما تتمى هذه السلطات المقتدرة الثقة العالمية : سلطات لها الرغبة للتعاون على حلول عبور الحدود إذا كان لديها قدرات متماثلة . وأيضا أن تكون القدرة والثقة تكاملية لقابلية الاتحاد الجمركي وإزالة معيقات التجارة الداخلية ، بحيث تفرض ضغوط على الأعضاء على حد سواء لإنجاز لوائح حدود مقبولة وتنفيذها .

أنشأت معظم الاتحادات الجمركية واتفاقيات التجارة الإقليمية مؤسسات مثل اللجان لتنسيق نشاطاتها القطاعية في معظم الحالات فإن آليات التنسيق موضوعة للتجارة في البضائع ، لكن ليست كقوانين للحدود . يكون ضروريا لهدف إدارة الحدود المنسقة ، أن يعطي الاعتبار لتأسيس آلية تمثل كل سلطات الجمارك النشطة في الأقليم - بالإضافة لآليات القطاع المحددة . تحتاج السلطات الاقليمية والوطنية وراء تكوين بنيات حكومية وطنية وإقليمية ، لبناء القدرات بعضها يمكن أن يأتي من الشركاء والإقليميين والدوليين مثل منظمة الجمارك العالمية والتي تضع الاسلوب لبناء قدرات الجمارك ببرنامج كولمبس الخاص بها . ويمكن تطبيق نهجه لسلطات الحدود الأخرى مثلاً نهج دراسة تحرير عصر منظمة الجمارك العالمي (الباب 11)

يمكن أن يستخدم من قبل الاتحادات الجمركية لتقيس الإنسياب عبر حدودها الداخلية والخارجية ومعرفة التحسينات .

يمكن أن يكون هناك أهمية للشركاء التجاريين الإقليميين وأيضاً لحلفاء لبناء القدرات . في بعض الحالات تكون قابلة للأخذ والرد في دولة متقدمة . وأيضاً اتفاقيات دولة نامية ، لكن أيضاً تشمل إتفاقية التجارة الإقليمية دولاً ذات دخل متوسط وأخرى منخفض - لدى الشركاء الإقليميين سياسات إدارة حدودية متقدمة وخبرات عظيمة . تقدم خدمة عائدات جنوب أفريقيا مساعدة فنية للشركاء الإقليميين .

حتى حيثما تكون المقدره موزعة بانتظام عبر الإقليم ، فإن التعاون يتطلب تنسيقاً ومقدرة عالمية . مثلاً ، نظراً لعدم رشد الشركاء غير الملتزمين فإنهم يستخدمون أي فرصة مناسبة لتجنب الرقابة . يجب على السلطات أن تدمج مراقبة ثابتة مع عمليات متحركة ضد الجرائم . بينما تحد العمليات المشتركة من حرية هذه الجرائم بصورة كبيرة ، يمكن أن تجعله مألوفاً ضمن أو بين الدول مع بعضها في طرق العمل الأخرى وتغذي نهج إدارة المخاطر العامة . على نحو مشابه ، فإن معايير التدريب العامة وبرامج التدريب المشتركة قطاعياً كما للدول الحدودية يمكن أن تبني ثقة مؤسسة كبيرة . ينبغي الا يكون هذا التدريب لفريق العمل العملياتي فحسب ، بل لمسؤولي الحدود ولقيادة السلطة الجمركية . ينبغي أن يوضع في الاعتبار تدريب النزاهة منذ أن كانت النقاط لوحدها ، يمكن أن تجهز الاتحادات الجمركية صناديق إقليمية لتمويل القدرات الإقليمية والتنسيق ومشاريع بناء القدرات الوطنية . نظرياً يمكن أن يتم تمويل الصناديق الإقليمية مباشرة من عائدات التعرفة الخارجية المشتركة ، لكن في كل الحالات الموجودة باستثناء الاتحاد الأوربي تبقى العائدات تعامل كعبادة للأعضاء الوطنيين .

أخيراً ، هناك ترتيبات جديدة للاتحادات الجمركية ينبغي أن توضع في الاعتبار وهذه

تشمل : .

- سلطة جمركية إقليمية تنفيذية لتدير وتنفذ كل نشاطات الجمارك للإتحاد .
- سلطة جمركية إقليمية تنفيذية لتطور السياسات العملية والمعايير (مع التطبيق بواسطة الدول الأعضاء) .
- سلطة إدارة الحدود والجمارك الخارجية المتكاملة لتجمع كل سلطات الجمارك مع بعضها .

يمكن لهذه الخيارات أن تحسن التنسيق وتزيد الفعالية . ويمكنها أيضاً أن تركز الموارد في الإتحاد بقدرة جريئة نتيجة : تمكن من تنفيذ العمل باتجاه النتائج . تقدم نتائج التكامل الإقليمي للاتحادات الجمركية فعالية أكثر لكن في فترات قصيرة لم ترضي التوقعات . بعض هذه الأسباب : .

- عدم الرغبة السياسية : قد تخشى الحكومات أن تنفصل عن قوى صناعة القرارات السيادية المعينة . تتطلب الاتحادات الجمركية وإلى حد بعيد ، تطور سياسة التعرف والتجارة المشتركة ، تشمل المفاوضات المشتركة لاتفاقيات تجارية مع أطراف أخرى . تدفع التوترات بين الفوائد الوطنية والإقليمية والحكومات الوطنية وأصحاب المصلحة لتوازن بين فقدان السيادة المحسوس في مقابل فوائد التعاون الإقليمي . هذه حقيقة خاصة بالدول النامية حديثة الاستقلال نسبياً .
- المخالفة المالية : يستلزم وضع إتفاقية للاتحاد الجمركي موضع التنفيذ ، تقليل أو التخلص من الأعمال ويستوجب ضبطاً مالياً . وأحياناً يكون هذا صعباً للدول النامية والتي تعول على الأعمال الجمركية لأغراض مالية .
- فجوات القدرات والمهارات : .

تؤخر هذه الفجوات الانجازات وتثبط التطور . غالبا تفتقر الادارات الوطنية في الدول النامية للقدرة والمهارات للمشاركة في أو تعمل بنشاط تجاه ترتيبات التكامل الإقليمي.

- ضعف التخطيط : .

يتطلب وضع إتفاقية الاتحاد الجمركي موضع التنفيذ كل الحكومة . عادة يتم قيادتها من قبل أو تضم الوزارات أو إدارات العلاقات الخارجية و التجارة العالمية و التمويل والزراعة ، كما في الإدارات الجمركية . يجب أن يكون التعاون الدولي في أو بين الدول مؤمناً من خلال تصميم وإنفاذ الإتفاقيات والمبادرات . تملي الممارسة الجيدة أن تكون الأهداف السياسية مدعمة بأفعال واضحة وإطار زمني وتوزيع واضح للمسئوليات والموارد ، مع صفقة إدارية وسياسية في الإطار الإستراتيجي ومع التركيز المؤسسي والدعم . وهذا يمثل أكثر الأشياء صعوبة تواجه الإتحادات والإدارات الوطنية المواجهة بقلّة المهارات . مع ذلك ، فإن الأهداف هي توزيع المسؤوليات وتأكيداها ، كل تلك التي تتطلب فعلاً من قبل كل من الإدارات الوطنية وسكرتاريات الاتحاد الجمركي ، وسط معايير المسؤولية الممكنة ، أحدها هو الحاجة لتقارير منتظمة للقيادات السياسية أو المسؤولين الكبار في التطور الذي تم والتحديات التي تواجهه .

تشمل المبادئ البعيدة للتكامل الإقليمي والاتحادات الجمركية الآتي : .

- جعل أعمال التطبيقات المطلوبة ممكنة .
- يجب أن تعمل الإدارات الوطنية وسكرتارية الاتحاد الجمركي لبناء قدرة عالية ولتفادي عدم الثقة بين السلطات الوطنية (في نفس الدولة وكذلك في الدول المختلفة) .
- يكون القادة السياسيين والمسؤولين الكبار مسئولين لوضع الأسلوب الاسرع ، مولدة إحساسا بالإضطرار وتكوين الإطارالضروري الممكن .

- تكوين مبادرات للتعاون بين المسؤولين ، يمكن ربط نشاطات الاتحاد الجمركي بعقودات الأداء الفردي والتنظيمي (هناك أيضا طرقا أخرى ممكنة) .
- أيضاً يتطلب التطبيق أن يكون الانتقال من السياسة إلى التنفيذ مدعوماً بنهج برنامج إداري مركب . هذا يعزى لشيء واحد أنه ينبغي أن تكون المبادرات مراقبة بصورة مناسبة و مفضلة متتابعة ومرتبطة بمعالم . وهي أيضاً تتطلب ذلك الأفضل وينبغي أن توظف بصورة واضحة مع تسليم البضائع .
- يمكن أن يدعم توزيع الموارد برؤية عامة وخطط عمل والتي ينبغي أن تسهله لتحديد الموارد المطلوبة والتي تعمل على تحفيز التدابير. ينبغي على الاتحادات الجمركية بسبب قيود الموارد أن تجعل الموارد النادرة بإعطاء النشاطات الحاسمة الأولوية القصوى و بالوصول خارجا لشركاء التعاون العالميين . مثلاً ، بدأت كلاً من مجموعة شرق أفريقيا والاتحاد الجمركي لدول الجنوب الأفريقي الارتباط بإدارة بناء قدرات منظمة الجمارك العالمية لتساعد تطور رؤية التسهيل التجاري العامة ، للتأكد من أن الرؤية قد تم تخطيطها مع منظمة الجمارك والأجهزة العالمية الأخرى وأفضل ممارسات . لتطوير خطط العمل للوصول خارجاً لمانحي الدعم الفني والمالي.
- عموماً تقدم اتفاقيات التجارة الإقليمية والاتحادات الجمركية كحالات متقدمة محددة – أساساً مناسبة لإدارة حدود منسقة خارج الحدود الوطنية . تتشارك الدول الأعضاء في الاتحاد هدفاً مشتركاً لترقية التكامل الاقتصادي من خلال تطبيق التعرفة الخارجية المشتركة ، متخلصة من ضرائب الأعمال الجمركية على البضائع التي يتاجر بها بين مناطقهم ، ويعملون على أن تتوافق سياساتهم في المناطق ذات العلاقة . وكنتيجة مباشرة أيضاً اجتمعوا لإزالة المعوقات غير التعرفية وتبسيط حركة البشر والبضائع خلال الاتحاد . معظم الاتحادات الجمركية الى هذا الحد لم تركز بصورة منتظمة على إدارة

الحدود المتوافقة ؛ ركزت معظم جهود الإصلاح على المعايير لتسهيل التجارة ، عادة من منظور جمركي . علاوة على ذلك ، ما زالت لدى معظم الاتحادات الجمركية بعض الرقابة الداخلية - لأسباب مالية و للأمن أو لأسباب أخرى . التعقيد الزائد حتى لإدارة الحركة الكبيرة للبشر والبضائع عبر الحدود و متحدة مع عدد من لاعبي الدور التنظيمي المنضوين وخاضعة لواضعي قرار الاتحاد الجمركي لتبنى مدخل ادارة حدود متوافقة . وتعتبر مداخل واسعة للاتحاد لإدارة المخاطر و التعريف المشترك لنقاط التوقيف الواحدة والمترابطة وبرامج التجارة والمسافر الموثوق وتبادل معلومات الوقت الحقيقي داخل وبين الدول . والنهج الشامل متضمناً الإستراتيجية و السياسية و الطريقة و البشر والتكنولوجيا تكون مطلوبة - بينما يبقى التزام المستوى العالي والتطبيق حاسماً أيضاً .

ملاحظات : .

1. يحتوي موقع منظمة التجارة العالمية خريطة ورسم لاتفاقيات التجارة الإقليمية التراكمية من سنة 1949م - 2009م أنظر إتفاقية التجارة الإقليمية حقائق وأرقام .
[http://www to.org/english/tratop-e/region-e/regfac-e.htm](http://www.to.org/english/tratop-e/region-e/regfac-e.htm) .
2. كما تفعل إتفاقية المجال الجزئي .
3. مقتبسة من الإتفاقيات الثنائية المتعددة : أصدقاء أو أعداء ؟ المحاضرة الفضية التذكارية السنوية (31 أكتوبر 2006) جامعة كولومبيا ، نيويورك ، في تحذيرات لامي " أن الاتفاقيات الثنائية ليست طريقة للخروج من المحادثات المغلقة .
4. معظم الإتفاقيات (13) تم إعلانها في شروط في المادة 24 وأقلها (6) تم إعلانها في شروط فقرة التنظيم .

5. المراجعة لأسباب وراء تكوين إتفاقيات التجارة الإقليمية ، أنظر مثلاً Schiff and Winters 2003 .

6. أيضاً أنظر Maur 2003 .

7. **Fiorentino , Verdeja , and Toqueboeuf 2007 paragraph 24 .**

8. التعرف المثلثي هي الطريق لدول كثيرة لتكوين شروط إيجابية لتأثيرات التجارة والتي تدفع العارضين ليقبلوا أسعارهم في الدول الكبرى محابة لأن الدول الكبرى تمثل شريك مهم للسوق العالمي ، و يمكن أن تؤثر في الاسعار العالمية .

9. هذا القسم يحدد معظم الأمثلة للاتحادات الجمركية الحالية - الاتحادات التي تم بها إعلان الجات ومنظمة التجارة العالمية - عليه تستبعد المجموعات الإقليمية الأخرى والتي تطمح لاتحاد جمركي مثل السوق العام لشرق و جنوب أفريقيا (الكوميسا) و المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (أيكواس) و مجموعة تنمية جنوب أفريقيا (سادك) .

10. منطقة تستبعد خمسة من أعضاء الاتحاد الأوربي وتضم 3 غير أعضاء الاتحاد الأوربي .

11. يضم مجلس التعاون الخليجي البحرين و الكويت و عمان و قطر و السعودية والإمارات العربية المتحدة .

12. تشكل العائدات التعريفية في الاتحاد الأوربي فقط أقل شراكة للعائدات المتحصلة على الحدود .

13. يتألف اتفاق الاتحاد الجمركي لدول افريقيا الجنوبية بشكل مثير للانتباه على ضريبة أعمال جمركية ، لكنه أيضاً يفرض ضريبة اعمال جمركية يتم مشاركتها على أساس مستوى تجارة ضمن الاتحاد الجمركي لدول أفريقيا الجنوبية (انتراساكيو) . وهذا يتطلب

إحصائيات تجارية موثوقة ، خاصة على البضائع التي تتحرك بين الدول الاعضاء .
أيضا تقدم قاعدة الاتحاد الجمركى لدول افريقيا الجنوبية (ساكيو) محتويات التنمية حيث
تدفع نسبة من ضريبة الأعمال المفروضة ، ويتم تشاركتها على أساس مؤشرات تنموية .
14. عمليا فإن ضريبة القيمة المضافة هي ضريبة استهلاكية ، منذ أن كانت الشركات
تستعيد ماتدفعه للمدخلات التي يشترونها أيضاً حتى عندما تكون المدخلات للاستهلاك
الشخصي .

15. صادرات الأشباح هي معاملات حيث تكون مستندات التخليص الجمركي مجهزة
لتصدير البضائع غير المصدرة حقيقة . هنا يشكل الشحن الدائرى موقعاً حيث أن
البضائع المصدرة ترجع عن طريق التهريب إلى الدولة التي صدرت منها .

16. مثلاً ، برتوكول مجموعة تنمية جنوب أفريقيا (سادك) للتعاون الجمركى، قام بإنشاء
لجان فرعية فى التعاون الجمركى . وأنشأت اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة
القيادات الثلاثية لمؤتمر الجمارك .

17. هذا تم تنفيذه بنجاح في دول كاستراليا وجمهورية الشيك و أستونيا و فرنسا و لاتفيا و
ألمانيا و المجر و بولندا و سويسرا والولايات المتحدة الأمريكية

18. كان الدافع للنرويج والسويد وفنلندا لتوقيع إتفاقية تعاون عبر الحدود (بدأت 1960) هو
قسم العمالة وأنها ستتحمل تكلفة تزويد 1.630 كيلو متر حدودية بين النرويج والسويد
و739 كيلو متر حدودية بين النرويج وفنلندا (أنظرمايور 2008) .

19. ويمكن أن تتقل القائمة فى الإتفاقيات الجمركية فى المساعدة الإدارية المشتركة و خدمة
العائدات فى جنوب أفريقيا .

<http://www.Sarrs.gov.za/home.asp?pid=946>

20. أنظر إتفاقيات المساعدة الجمركية المشتركة (CMAA) by country ، الولايات المتحدة شعبة الأمن الداخلي . <http://www.cbp.gov/xp/cgov/border-securityinternationaloperations/international-Agreements/cmml.xml>.

21. يقدم برنامج منظمة الجمارك العالمية كولمبس . وسط أشياء أخرى . بتولية الرسائل التشخيصية لتحديد الموقع و نقاط الضغط والتحديات و خطط برنامج التطوير وحلول التسليم المصممة.

22. تقدم خدمة العائدات بجنوب أفريقيا مساعدة للإدارات الأفريقية الأخرى ، في 4 أشكال لبناء القدرات : سياسة التقديم و المساعدة القانونية والعملياتية " تتشارك زيارات دراسة الاستضافة أفضل ممارسات مع الإدارات الأخرى ". و تدخلات التدريب التقديمية أما في أكاديمية خدمة عائدات جنوب أفريقيا (سارس) أو في دول أخرى وتأييد مسؤولي خدمة عائدات جنوب أفريقيا (سارس) بإدارات أخرى استضافة المسؤولين المؤيدين من قبل إدارات أخرى (مايور 2008) .

23. أنظر ص 18 - 19 في الجمارك 2020 وجهة نظر التكنولوجيا والأعمال .
Accenture , <http://www.accentrur.com/NR/rdonlyers/Dfo96E3D-English-032009.pdf>

24. مثلاً تمثل ضرائب التجارة نسبة 25% من عائدات الدول في sub-Saharan Africa (Bauns gaard and keen 2005 , p 3)

الباب الخامس عشر- تكنولوجيا الإتصالات والمعلومات في دعم الاتحادات الجمركية :

دراسة حالة الاتحاد الأوروبي : .

توم دوويل وفرانك جانسينز : .

يقدم هذا الباب دراسة حالة على استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لدعم الاتحاد الجمركي الآن في الاتحاد الأوروبي ، الاتحاد الجمركي ركيزة أساسية في الاتحاد الأوروبي لأداء السوق الواحد . ويمكن ان يؤدي هذا السوق وظيفته كما ينبغي فقط بالتطبيق المشترك لقواعده العامة عند حدوده الخارجية . جعل الاتحاد الجمركي الاتحاد الأوروبي أفضل اليوم ، يمكنه أن يضم الجهود باتجاه هدفين : تسهيل التجارة وحماية مصالح المواطنين .

ينظر الباب كل من التطور الواسع في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات الجمركية في الاتحاد الأوروبي وفي حالة محددة ، هي خلق نظام جديد ومحوسب لنظام النقل بالعبور مؤملاً أن الدروس الموضوعية . هنا كلا من التطورات الواسعة ودراسة حالة NCTS ستقود بشكل مفيد اتحادات جمركية أخرى ساعية للتكامل الاقتصادي .

الاتحاد الجمركي للاتحاد الأوروبي : .

في يونيو 2008 أحتفل الاتحاد الأوروبي بالعيد 40 لاتحاده الجمركي ، مكتوباً كهدف سياسي في معاهدة روما عام 1957م . تبنى البرلمان الأوروبي في تلك المناسبة قرار إبراز الانجازات العظيمة للاتحاد الجمركي للاتحاد الأوروبي و أيضاً قدم آفاقاً للمستقبل .

توصية الاتحاد الجمركي أن يعمل كمنطقة جمركية واحدة تطبق قانون واحد بطريقة منتظمة . والأهداف هي تسهيل التجارة التقليدية و أن يطبق السياسة التجارية الواحدة بفعالية

وأن يحمي المجتمع بمحاربة الغش و الإرهاب والجريمة المنظمة . منذ البداية ، كانت المبادئ العظيمة للاتحاد الأوربي . :

- لا أعمال جمركية على الحدود الداخلية بين الدول الاعضاء في الاتحاد الأوربي .
- توجد ضريبة أعمال جمركية مشتركة على الواردات من خارج دول الاتحاد الأوربي .
- قواعد مشتركة للمنشأ للبضائع القادمة من خارج دول الاتحاد الأوربي .
- تعريف مشترك لقيمة الجمارك .

يوجد إنجازان مفتاحيان للاتحاد الجمركي للاتحاد الأوربي هما : عمل تعرفه جمركية مشتركة ويبدأ إنشاء رمز جمركي مشترك . تطبق التعرفه على البضائع الواردة عبر حدود الاتحاد الخارجية . الإطار القانوني للرمز في عام عام 1992 . باكتمال السوق الداخلي ، فإن البضائع تدور الآن بحرية تامة بين الدول الاعضاء بالاتحاد الأوربي . قام تقسيم المسئوليات بين وكالة الاتحاد الأوربي والدول الأعضاء بالاتحاد على مبدأ فرعي . كان القصد من هذا المبدأ ليضمن أن تتم عملية اتخاذ القرارات بأمانة ما أمكن للمواطن ، ويتم عمل المراجعات لثابته لتحديد فيما إذا كان الفعل مضبوطاً على مستوى المجموعة .

References:

- De Wulf , L.”Human resources and Organizational issues in Customs “ in Customs Modernization Handbook ,ed .L.De Wulf and J.B.Spokl .Washington ,DC:The World Bank .31-50 .
- Libom Li Likeng ,M.,T.Cantens , and Bilanga .2009 “Gazing into the Mirror :Operational Internal Control Cameroon Customs “ Discussion paper 8 , Sub –Saharan Africa Transport Policy program (SSATP) , The World Bank , Washington DC, Available at [http://siteresources.worldbank.org/EXTAFRSubSATHTRA/Resources/DP08-Cameroon – full.pdf](http://siteresources.worldbank.org/EXTAFRSubSATHTRA/Resources/DP08-Cameroon%20-%20full.pdf).
- Smith ,R.2008.report of the Review of Homeland and Border security .Canberra:Australian Government .
- Taliercio,R,R,Jr2003.Administrative Reform as Credible Commitment :The Impact of Autonomy on Revenue Authority Performance in Latin America “World Bank , Washington ,DC.
- Balassa ,B.1961.The Theory of Economic Integration .Homewood,Illinois.R.D.Irwin .
- Baldwin ,R,2007.”EU VAT Fraud “. Vox:Research based policy Analysis and Commentary from leading economics ,June 14-22 Available at <http://www.voxeu.com>.
- Baungaard ,Tand M.Keen .2005 ,Tax Revenue and (or) trade liberalization “working paper Wp/05/112,international Monetary fund , Washington ,DC.
- Devuyst ,Yand A.serdarvic .2007.The world trade organization and regional trade Agreements :Bridging the the constitutional

credibility Gap. *Duke Journal of comparative and international law* 18(1):1-75.

- De Wulf .2005.”Regional and international Customs integration ,”Mimeo,world Bank institute , the World Bank , Washington ,DC.
- DNA (Development Network Africa) 200 “evaluation of an appropriate model for a SADC customs union .”report commissioned by the south African development community secretariat ,DNA,Pretoria.
- Do,V.D,and Watson ,W.2007 .”Economic analysis of regional trade agreements and the WTO legal system ,ed.L.Barrels and F.Ortino.Oxford :Oxford University press .7-22 .
- European Commission (Commission of the European communities) .2003 “communication from the commissison to the council ,European parliament and the European economic and social committee on the role of customs in the integrated management of external Borders “ Document COM(2003) 425 final , commission of the European communities , Bussels .
- ----- 2004 ,”communication from the commissison to the European council and the council on enhancing police and customs co-ooperation in the European union “Document COM (2004) 376 final commission of the European communities , Brussels .
- European court of Auditors .2007 “special Reports No11/2006 on the community transit system with the commission’s repiles “Notice 2007 /C 44/01,Eurpoean Union Brussels .Available on line at<http://eurlex.europa.eu/lexUriServ/lexUriServ.do?uri=OJ:c:2007:044:0001:0019:EN:PDF>.
- Fiorention ,R.V,LVerdja ,and C Toqueboeuf 2007.”The changing Landscape of regional Trade agreements .2006 update “ Discussion paper 12 , regional trade agreements section , trade

policies review Division , World trade organization secretariat , Geneva.

- GATT (General Agreement on Tariffs and Trade)1986 .”the text of the general agreement on Tariffs and trade “Geneva:GATT .Available at http://www.toorg/english/docs_e/legal_e/gatt47_e.pdf
- Hobbing ,P.2005”Integrated Border Management at the EU level “ CEPS working documents no.227,center for European policy studies ,Brussels.
- Lopes Lima , J.A.F.n.d”international Co-operation in Mercosur :IS the “ Third Pillar , More Advanced than the first pillar ?” Mimeo.Available at http://www.asser.nl/default.aspx?site_id=textid=29424.
- Maur ,J.C.2008”regionalism and trade facilitation : Aprimer “ Journal of world trade 42(6):979-1012 .
- Schiff ,M.and L.A.Winters .2003, regional integration and development .Washington ,Dc :The world Bank .
- Vervael ,J.2005”Mercosur and regional integration in South American “ international and comparative law quarterly 54(2) :387 -410 .
- WCO (world customs organization) .1999 .International convention on the simplification and Harmonisation of customs procedures (As Amended).Brussels:WCO.
-